



## ملحق التجربة الرسمية

مجلس النواب

### محضر الجلسة الخامسة عشرة

من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة يوم الاربعاء  
الواقع في ١٤/رمضان/١٤١٦ هجرية الموافق ١٩٩٦/١/٣١ ميلادية .  
( العدد ١٥ )  
( الجلد ٣٣ )

- جدول الاعمال -

الصفحة

٥

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

١٧

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات :

١ - طلب اجازة مقدم من سعادة الدكتور محمد الحاج .

٢ - طلب معذره مقدم من معالي المهندس على ابو الراغب .

هكذا من المجلد

- ٣ - طلب معذره مقدم من سعادة الدكتور همام سعيد .
- ٤ - طلب معذره مقدم من سعادة السيد مفلح الرحيمي .
- ٣ - الردود على الاستلة :
  - ١ . كتاب معالي وزير المالية رقم (١٥٣٩٦) تاريخ ١٧/٢٨/١٩٩٥ ، جواباً على السؤال رقم (٢٣١) المقدم من سعادة النائب الدكتور مصطفى شنيكات .
  - ٢ . كتاب معالي وزير العدل رقم (٤٠٦) تاريخ ١٦/١/١٩٩٦ ، جواباً على السؤال رقم (٥٦) المقدم من سعادة النائب السيد سليمان السعد .
  - ٣ . كتاب معالي وزير الخارجية رقم (٢٦١٤) تاريخ ١٧/٢٧/١٩٩٥ ، جواباً على السؤال رقم (١١) المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش .
  - ٤ . كتاب معالي وزير المالية رقم (٢٩١٢٠) تاريخ ١١/٢٤/١٩٩٥ جواباً على السؤال رقم (٢٦٤) المقدم من سعادة النائب السيد محمد الحنيطي .
- ٤ - الاقتراحات برغبة :
  - ١ . اقتراح برغبة رقم (٣١) تاريخ ١/٢٧/١٩٩٦ ، مقدم من معالي النائب الدكتور عبد الرزاق طييشات ، بشأن شمول عمال المياومة في جميع بلديات المملكة بنظام التأمين الصحي أسوة بأمثالهم في الوزارات والدوائر الحكومية الأخرى .
  - ٢ . اقتراح برغبة رقم (٣٢) تاريخ ١/٢٧/١٩٩٦ ، مقدم من سعادة النائب المهندس حماد ابو جاموس ، بشأن اتخاذ الاجراءات التي تجيز معالجة بعض ابناء المتقاعدين العسكريين الذين تزيد

- اعمارهم عن ١٨ سنة وهم ليسوا على مقاعد الدراسة او يعملون بالمؤسسات وذلك للاستفادة من معالجتهم في مستشفيات القوات المسلحة كمنتفعين
- ٥ - طلبات الاستقالة :
  - أ - طلب استقالة من عضوية لجنة التربية والتعليم مقدم من سعادة النائب المهندس حماد ابو جاموس .
  - ب - طلب استقالة من عضوية لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين مقدم من معالي النائب السيد طه الهياهبة .
- ٦ - قرارات اللجنة القانونية :
  - أ - استكمال البحث في قرار اللجنة رقم (٤) تاريخ ١٦/٩/١٩٩٥ ، والمتضمن الاقتراح المتعلق بتعديل النظام الداخلي لمجلس النواب . ( القرار موزع في الجلسة الخامسة )
  - ب - قرار اللجنة رقم (٢) تاريخ ١٧/١٢/١٩٩٥ ، والمتضمن القانون المؤقت رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٦ القانون المدني . ( القرار موزع في الجلسة الرابعة عشرة )

محضر الجلسة

في تمام الساعة ( العاشرة والنصف ) من صباح يوم (الأربعاء) الموافق ١٩٩٦/١/٣١ ميلادي ، عقد مجلس ( النواب ) جلسته ( الخامسة عشرة ) من الدورة ( العادية الثالثة ) برئاسة ( معالي المهندس سعد هابل السرور ) وحضور امين عام مجلس الامة السيد ( حكم خير ) .

وتغيب باحجازة من الاعضاء السادة: الدكتور محمد الحاج

وتغيب بمعذره من الاعضاء السادة: علي ابو الراغب د. همام سعيد مفلح الرحيمي

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: د . صالح ارشيدات وحضر من الحكومة

١ - سيادة الشريف زيد بن شاکر : رئيس الوزراء ووزير الدفاع  
٢ - معالي السيد عبدالرؤوف الروابدة : نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم .

٤ - معالي المهندس سمير قعوار : وزير النقل .

٥ - معالي السيد جمال الخريشا:

وزير الدولة .

٦ - معالي الدكتور عارف البطاينة : وزير الصحة .

٧ - معالي الدكتور عبدالسلام العبادي : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

٨ - معالي الدكتور عبدالرزاق النسور : وزير الاشغال العامة والاسكان .

٩ - معالي السيد عادل القضاء : وزير التموين .

١٠ - معالي المهندس منصور بن طريف : وزير الزراعة .

١١ - معالي الدكتور راتب السعود : وزير التعليم العالي .

١٢ - معالي السيد هشام التل : وزير العدل .

١٣ - معالي الدكتور عبدالمجيد العزام : وزير دولة للشؤون البرلمانية .

١٤ - معالي الدكتور نادر ابو الشعر : وزير العمل .

١٥ - معالي السيد نادر الظهيريات:

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

١٦ - معالي الدكتور محمد ابو عليم : وزير الدولة .

١٧ - معالي السيد طه الهبابيه : وزير الدولة .

١٨ - معالي الدكتور محي الدين توف : وزير التنمية الادارية .

١٩ - معالي السيد سميح دروزه: وزير الطاقة والثروة المعدنية .

٢٠ - معالي السيد عبدالاله الخطيب : وزير السياحة والآثار .

٢١ - معالي السيدة سلوى المصري : وزير التنمية الاجتماعية .

\* وحضر من الامانة العامة :

السيد نذير عطيات، علي الحسين محمد الرديني ، غسان النجداوي



معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني اعلن بدء الجلسة

السيد الامين العام جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

. بسم الله الرحمن الرحيم

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

معالي رئيس المجلس :

يعفى ؟

يتلقى .

السيد الامين العام :

الجلسة الرابعة عشر المنعقدة بتاريخ ١٩٩٦/١/٢٨ .

الذين حضروا متأخرين عن الجلسة .

١ - سعادة السيد محمد الحنيطي

٢ - سماحة الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني

٣ - معالي السيد عبد الكريم الكباريتي

٤ - معالي السيد طه الهبابيه

٥ - معالي الدكتور راتب السعود

٦ - سعادة السيد احمد الكساسبه

٧ - سعادة السيد سليمان السعد

٨ - معالي السيد عبدالرؤوف الروابدة



- ٩ - معالي السيد سمير الحباشنة  
١٠ - سعادة الدكتور ذيب  
عبد الله خطاب  
١١ - معالي المهندس سمير قعوار  
١٢ - سعادة السيدة توجان فيصل  
١٣ - سعادة السيد صالح شعواطه  
١٤ - معالي الدكتور عارف البطاينة  
١٥ - معالي الدكتور صالح ارشيدات  
١٦ - سعادة السيد مفلح الرحيمي  
١٧ - سعادة السيد ضيف الله المومني  
١٨ - معالي السيد نادر الظهيرات  
١٩ - سعادة المهندس عبد الهادي المجالي  
٢٠ - معالي السيد توفيق كريشان  
٢١ - معالي السيد عبد الكريم الدغمي  
٢٢ - سعادة السيد عبد الله اخوارشيدة
- ٢٣ - معالي الدكتور محمد او عليم  
٢٤ - معالي الدكتور عبد الله العكايلة  
الغياب بدون معذره  
١ - سعادة الدكتور محمد احمد الحاج  
٢ - سعادة السيد سالم الزوايده  
الغياب بمعذره  
١ - سعادة الدكتور همام سعيد  
٢ - سعادة السيد حاتم الغزاوي  
٣ - معالي السيد جمال الخريشا  
٤ - معالي الدكتور محمد عضوب الزين  
٥ - معالي المهندس على ابو الراغب  
٦ - سعادة الدكتور فوزي الطعيمه  
الذين خرجوا من الجلسة بمعذره  
١ - معالي الدكتور نادر ابو الشعر  
٢ - معالي السيد عبد الكريم الكباريتي  
٣ - سعادة الدكتور صالح ارشيدات

- ٤ - سعادة المهندس منير صوير  
٥ - سعادة المهندس عبد موسى النهار  
٦ - سعادة الدكتور احمد الكوفحي  
٧ - معالي المهندس منصور بن طريف  
الذين لم يرجعوا بعد الاستراحة الى الجلسة  
١ - سعادة الدكتور ذيب عبد الله خطاب  
٢ - دولة السيد طاهر المصري  
٣ - سعادة السيدة توجان فيصل  
٤ - سعادة السيد خالد عبد النبي العجارمة  
٥ - معالي الدكتور عارف البطاينة  
٦ - معالي الدكتور عبد الرزاق طييشات  
٧ - سعادة السيد فواز الزعبي  
٨ - معالي المهندس سمير قعوار  
٩ - سعادة السيد محمود هويل  
١٠ - معالي السيد جمال الصرايره  
١١ - سعادة الدكتور هاني حجازين  
١٢ - سعادة السيد بسام خدادين
- ١٣ - معالي السيد عبد الكريم الدغمي  
١٤ - سعادة السيد عبد الله اخوارشيدة  
١٥ - معالي الدكتور محمد ابو عليم  
معالي رئيس المجلس :  
الزملاء الافاضل تحت بند ما يستجد من اعمال :  
الاستاذ سليمان السعد  
السيد سليمان السعد :  
شكراً معالي الرئيس  
ارى ان المبدأ الذي يقول فيه فلان من الناس قد تأخر او لم يتأخر هو تسجيل الساعة التي دخل فيها الى المجلس انا من الناس الذين استمعوا يعني قراءة الاخ العزيز عندما تلى اسماء الغائبين والحاضرين فكيف اسجل باسم المتأخر لا ادري ؟؟  
معالي رئيس المجلس :  
الاستاذ سليمان انا لا اريد ان اناقش الحالات لكن في المبدأ العام انا اعطيت تعليمات للامانه العامه الجلسة تبدأ الساعة العاشرة والنصف



الزميل الذي لا يحضر لغاية الحادية عشرة الاربع يعتبر متأخراً عن الجلسة، هذا مبدأ التأخير في الجلسة .  
في بند ما يستجد من اعمال ابداً  
بالدكتور الكوفحي .

الدكتور الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم  
معالي الرئيس الزملاء الكرام  
تعلمون جميعاً ان مجلسكم الكريم قد جعل الطرق النافذة من اختصاصات وزارة الاشغال العامة والاسكان ، وهذا يتطلب قيام الوزارة بتحمل نفقات التعويضات للمواطنين من جهة وقيامها بانشاء الجسور او الانفاق لتنظيم حركة مرور السيارات والاشخاص من جهة اخرى . وارى بهذا الصدد ان اذكر باستملاكات شارع فلسطين في اربد التي اشار اليها الزميل الدكتور طيشات يوم الاربعاء الماضي والتي بلغت مطالبته احد المواطنين من خلال قرار المحكمه مبلغ (٩٠٠.٠٠٠) دينار ، وهذا حق ، وارجو ان تقوم الوزارة بدراسة

مستحقات الاخرين دون اللجوء الى المحاكم التي تكلف الحكومه تكاليف اضافيه جراء الدعوى التي يقيمها اصحاب الحق .  
وارى ان اذكر بان عدم وجود جسر علوي للمشاة على مدخل بلدة بيت راس من جهة الطريق النافذ شمالاً جنوباً قد أدى حتى الان الى ازهاق تسعة واربعين نفراً ، فهلا خرج في شهر رمضان المبارك هذا الجسر واسمحوا لي ان اذكر بأنه لا يكلف مستحقات سفر مسؤول بحضور مؤتمر في عاصمه اوربيه مثلاً وانتم الناس جميعاً ، وثقتي بمعالي وزير الاشغال العامه تدعوني الى التفاؤل لانه سيتجاوب مع هذا المطلب الملح .

والسلام عليكم ورحمة الله

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ، المتحدث

الاستاذ ضيف الله المومني .

السيد ضيف الله المومني :

بسم الله الرحمن الرحيم  
ابدي هذه الملاحظة بعد وصول

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله ،

المتحدث الزميل فواز الزعبي .

السيد فواز الزعبي :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

الزملاء المحترمين

ارجو ان اضع بين يدي الحكومه مشكلة موظفي شركات التخليص في مركز حدود العمري والتي تلخص بقضية المساكن التي وعدت الحكومه بحلها من الثمانينات من خلال تخصيص قطعه ارض لبناء وحدات سكنية عليها وذلك منذ فترة طويلة حيث مازال العاملون يقطنون مساكن من التناك والتي جرفت بها السيول اكثر من مره وهي غير امنه وغير صحيه في منطقه صحراوية نعلم جميعاً قساوة ظروف هذه المنطقة .

واذكر الحكومه بانني قد توجهت بسؤال حول الموضوع نفسه عام ١٩٩٤ واجابني الحكومه بأن عام القضية سوف تنتهي الا انها فعلاً لم تنتهي بعد ، الامر الذي دعى هؤلاء

رسالة من ام تكللى من مدينة السلط تشكر فيها استهتار سائق باص احدى الروضات من استهتار مشرفة الباص اثناء نزول الطلبة الصغار وصعودهم حيث تم مرور عجل الباص على رأس الطفل مما اودى به الى المقبره ، مع ان والد الطفل اعتبر الحادث قضاءً وقدرًا وسمح بالحق الشخصي الا اننا نطالب وزارة التربية متابعة المؤسسات التربوية الخاصة وموظفيها حيث ان مستقبل الاردن المتمثل بالاطفال الصغار هم امانة بين اروقة وجدراة هذه المؤسسات ، فلا بد من توافر مواصفات دقيقه لدى السائق الذي يعمل في هذه المؤسسات ومن اولاهم الخلق الكريم والسن المتقدم حيث ان كثيراً من الحوادث سببها الطيش والاهمال فلا بد من الصبر على الاطفال الأبرياء في ركوبهم ونزولهم وابلاغهم مأمهم فهم مستقبل الامه وثروتها .  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

هكذا من الأشغال

الى مخاطبة سمو الامير الحسن حيث شكل سموه على الفور لجنة ترأسها محافظ الزرقاء اختارت بعد الكشف الحسي قطعة ارض مساحتها عشر دونمات من اجل اقامة سكن وعلى نفقة الشركات نفسها ، الا ان الاجراءات في دائرة الاراضي لم تنتهي بعد مما دفع بالموظفين الذين اجبروا على عدم المبيت بالمكاتب ، خارج مركز الحدود أي في الصحراء في بيوت الزينكو والخيام ، مما دفعهم مرة اخرى لمخاطبتي وتذكير الحكومة بهذه القضية الانسانية لما يزيد عن ١٥٠ موظفاً ، املين من سيادة الشريف التدخل شخصياً لمعالجة القضية وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

معالي وزير المالية

معالي وزير المالية :

سيدي هذا الوضع بشكل مختصر وضع مخطط عام لاقامة مدينة على الحدود بين الاردن والعراق ووضعت منطقته مخصصه لنشاطات التخليص ولاستيعاب التخليص الان شركات

التخليص لا ترغب ان تتقيد بالمخطط العام وترغب بان تبني اشياء مؤقتة ليس بالشكل المطلوب نحن ننظر في هذا الامر ولكن حقيقته الامر كما قلت انا وليس قضية عشوائية تؤخذ بمعزل عن التخطيط العام للمنطقة وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً معالي الوزير ، المتحدث الزميل انور الحديد .

السيد انور الحديد :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

السادة الزملاء

منذ مايزيد على ثلاث سنوات طالبت وزارتي الداخليه والنقل بحل مشكلة ازمة النقل في عمان والضواحي والتي تزداد يوماً بعد يوم وما نشاهده في كل صباح ومساء من ازدحام على مواقف السرفيس والباصات يتطلب من المسؤولين في وزارتي النقل والداخلية إيجاد حل لمعاناة هؤلاء الاخوة المواطنين .

معالي الرئيس

الزملاء الكرام

بعد ان تخلت الحكومة مثله بوزارة التنمية الاجتماعية عن مسؤوليتها بدعم الجمعيات الخيرية بالملكية واصبح الاعتماد الوحيد في دخولات هذه الجمعيات على اليانصيب الخيري اعتباراً من منتصف السبعينات حتى الان . وقد اصبح عدد هذه الجمعيات مايزيد على ٦٥٠ جمعية منتشرة في كافة انحاء المملكة تقوم بخدمات جليلة فهي تعاني الان من مشاكل مادية نتيجة لانحسار مدخولاتها وقد شهدت السنوات الثلاث الماضية انخفاضاً زاد على ٣٠٪ من نسبة ماعودت الحصول عليه واذا ما كان المشرع الاردني قد وضع في الاعتبار تحصيل ما يعرف بضرية الخدمات الاجتماعية من خلال دائرة ضريبة الدخل وقد كان الهدف من هذه الضريبة لغايات دعم عمل الخير في هذا البلد الاردن الا أن مصير الكثير من مشاريع الخير وخاصة في مجال الاعاقة والطفولة والايام وكبار السن

سوف تتأثر وتتحصر وتقلص بشكل كبير .

اتمنى على الحكومة ومعالي وزير المالية ان يعاد النظر في وزارات ضرورية الخدمات الاجتماعية وان يخصص الجزء الاكبر منها للجمعيات الخيرية .

معالي رئيس المجلس :

المتحدث الزميل ابراهيم سمارة

السيد ابراهيم سمارة :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ،

حضرات النواب ،

اوردت في خطاب الموازنة لعام ١٩٩٦ حاجات لواء الرمثا بخصوص ما يسمى بمستشفى الرمثا ، والمياه ومعالجة مشكلاتها وبشكل اخص محطات التنقية الاربع المحيطة بالرمثا كما يحيط السوار بالمعصم وكذلك نظام الفترتين في مدارس اللواء ، والبلديات المشلوله التي اخذت تراجعا وتزداد شللاً في السنتين الاخيرتين . . فاني لم المس - معالي الرئيس - ان وزارة واحدة من

هكذا من الأشهر



الوزارات المعنية قد بادرت الى اداء دورها ومعالجة المشكلات وتلبية الحاجات الملحة في اللواء ، وكان هؤلاء الوزراء غير معينين بالامر ، وكان المعينين وزراء في دولة اخرى ، وليت الامر كذلك فحسب ، وقد صار يبدو لي ان هؤلاء الوزراء في موقف تحد ضد مطالب النواب للشعب ، حتى صار مايقوله النائب اى نائب يفسره الوزير بأنه موجه ضده شخصياً ، وليس مطلباً شعبياً ضرورياً ملحاً ، فيتخذ موقفاً شخصياً ضد النائب ومنطقته وهذا ما ألمسه كلما تحدثت مع احدهم . ولا ادري كيف تفسرون مثل هذا السلوك القصدي من السادة الوزراء الذي بلغ بهم اهمال مطالبنا الى حد انهم يسمعون كلامنا ويخرجونه من اذانهم دون ان يخلف أثراً في عقولهم اونية في قلوبهم لتلبية ما هو مطلوب ، اما الى متى يستمر هذا السلوك او متى يضح ، فإني لا اعلم ، بل علمها عند ربي ؟

وعليه فاني اكرر دعوتي للجان المجلس الخاصة بزيارة لسواء الرمثا للاطلاع على حجم المعاناة وحجم الاهمال من السادة الوزراء المعينين بالخدمات ، فقد يقبل اهالي لسواء الرمثا نقص الخدمات لكنهم يرفضون رفضاً قاطعاً ان يحاطوا بسور من محطات التنقية ومن الجهات الاربع !! ومستشفاهم الفقير كذلك يستغث ولا مغيث !!

واسجل شكر لواء الرمثا لمعالي وزير البريد والاتصالات لتخصيص قسم سعه ١٥ الف خط للواء .

شكراً معالي الرئيس

معالي رئيس المجلس :

المتحدث الزميل بدر الرياطي

السيد بدر الرياطي :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

معالي الرئيس

الاخوان النواب الكرام

كتب الى والي الاخوة نواب محافظة معان نفر من ابناء العقبة العاملين في سلطة الكهرباء الاردنية

حول حرمانهم من السكن الوظيفي اسوة ببقية زملاء من بقية المناطق .

استناداً لقرار مجلس الاداره المتخذ في الجلسة (١٢) تاريخ ١٩٩٤/١١/١٠ والتعميم الاداري رقم (٩٣ / ٦١) تاريخ ١٩٩٣/١٠/٣١ اتنى على معالي وزير الطاقة رئيس مجلس ادارة سلطة الكهرباء ان يراجع هذا القرار والاسس التي بني عليها .

لقد علمت يا معالي الوزير انهم جميعاً من ابناء الاردن !! وانهم يملكون الكفاءات المطلوبة للعمل !! وانهم لا يملكون بيوتا للسكن في العقبة لا باسمائهم والا بأسماء زوجاتهم !! وكلنا يعلم ان اجرة السكن في هذه الايام تفضم اكثر من ثلثي الراتب خاصة في العقبة ناهيك عن بقية الالتزامات المترتبة عليهم من اقساط دين شهرية للبنوك وغيرها .

انني اطالب سلطة الكهرباء الاردنية ممثلة معالي وزير رئيس مجلس الادارة وعطوفة مديرها العام بمنح هؤلاء السكن المناسب اسوة بزملائهم وان لا تحاربهم في ارزاقهم بالتضييق عليهم .

لان من شأن منح السكن الوظيفي للموظف ان يحقق له الامن النفسي والمعاشي والاستقرار الوظيفي وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

المتحدث الذي يليه الزميل حمزه منصور

السيد حمزه منصور :

بسم الله الرحمن الرحيم

مداخلتي لهذا اليوم عدد من البرقيات تمثل كل برقيه مظلمة لشريحة من شرائح المجتمع امل ان تجد هذه الشرائح من ينصفها :

المظلمة الاولى تتعلق بمحلة شهادة الدكتوراه من الجامعات السودانية فقد سارع عدد من شباب هذا الوطن الطموح الى التحاق بجامعات القطر السوداني الشقيق لنيل درجة الدكتوراه ولا سيما في مجال الشريعة الاسلامية . ولكنهم فوجئوا برفض الجامعات الاردنية تعيينهم رغم



حاجة هذه الجامعات لتخصصاتهم ورغم قيام الجامعات بتعيين بعض الاساتذة من جنسيات غير اردنية . لقد صدقت وزارة التعليم العالي هذه الشهادات ولكن الجامعات ماضية في اصرارها على عدم تعيينهم وقد ابلغني بعض هؤلاء المواطنين انهم مستعدون لاحترام أي معيار موضوعي لطالبي الوظيفة او لشهادات التي يحملونها . امل من المجلس الكريم والحكومة الموقرة وضع حد لمعاناتهم .

البرقية الثانية تتعلق بالشباب الذين سموا بشباب قضية موته رغم التزام الحكومة على لسان سيادة رئيس الوزراء ومعالي نائب رئيس الوزراء وتوصية هذا المجلس فقد اخبرني ولي احد الطلبة بجامعة اليرموك ان الجامعة ترفض تسجيله للفصل الثاني حتى يأتي ببراءة ذمة من القوات المسلحة امل وضع حد لهذه المعاناه .

البرقية الثالثة مقدمه من عدد من المتقاعدين الذين اخیلوا على التقاعد قبل ١٩٩٤/١/١٠ م يهيئون بنا المجلس

الكريم والحكومة الموقرة النظر بعين في امكانية انصافهم ومساواتهم بغيرهم وشكراً .

معالي رئيس المجلس :  
اخر المتحدثين الاستاذ محمد عوده نجادات

السيد محمد عوده نجادات :  
شكراً معالي الرئيس

سيدي انا اريد ان اتحدث حول بند ما يستجد من اعمال ، الملاحظ ان بعض المواضيع التي تثار في بند ما يستجد من اعمال ليست ذات صفة تستحق الاثارة في هذا البند ، يمكن اثارها بطرق اخرى لذا اقترح توفيراً للوقت للجميع ان يقتصر بحث المواضيع التي لاتحمل التأجيل ذات صفة استعجال معينة اما النقاط التي استمعنا لها في جلسة هذا اليوم وفي جلسات سابقة لا تستحق ان تثار في مثل هذا البند وشكراً سيدي .

معالي رئيس المجلس :  
شكراً لك ، اشكرك استاذ محمد جزيل الشكر على الملاحظة والحقيقة هذا البند ما وجد الا لبحث كما

ولاتفاق ان لا نعرض مواضيع غير طارئة هذا يعني ان نلغي دور الحجز والا اصير كل خمسة اقيد اسمي مرة من اجل اضمن كل يوم يأتي دور ، مواضيع يجدها الشخص ليست صعب .

معالي رئيس المجلس :  
شكراً لك ، لواعتمدنا نحن فقط المواضيع المستعجلة ستجد العدد الاقل وبالتالي يتكلم الجميع ، نقطة نظام الدكتور الاقطش .

الدكتور عبد المجيد الاقطش :  
شكراً لك ، انا اثني على الكلام الذي ذكره الزميل بسام حدادين لكنني اريد أن اقول ان القضية طالما انها في المستجدات الضرورية الملحة فلا داعي لان نوجهل الى جلسة قادمة طالما اننا حددنا المدة بدقيقتين فلو تحدثت من تحدثت لن يأخذ وقتاً طويلاً في هذه الجلسة ، فأنا ارى ان كل من لديه مستجد ان يطرح في نفس الجلسة ولا يوجهل الى جلسة قادمة ، شكراً .

تفضلت تماماً البند الذي لا يحتمل التأجيل ومن خلالك اتوجه للزملاء ايضاً في ان يقدروا بان هذه الفترة اعطيت للمواضيع التي لا تحتمل التأجيل ولا بد من اثارها بأقرب فرصة ممكنة تحت القبة ، لذلك انا لا اريد ان اعود للتدقيق وان استمر هذا الموضوع على هذا الحال ساعود للتدقيق في المواضيع التي يتحدث بها الزملاء لكنني ارجو ان لا نصل الى ذلك وان يلتزم الزملاء ببحث القضايا التي لا يمكن تأجيلها او التي لا تحتمل ان يرسل فيها سوالات مكتوبة ايضاً اضم صوتي لصوتك واعتقد ان الاستاذ محمد داوديه وقد طلب الكلام يتفق معي هذا شكراً لكم ، الاستاذ بسام حدادين في الموضوع ؟ تفضل .

السيد بسام حدادين :  
سيدي اريد ان اتكلم بنفس النقطة وانا سبق اني اثارها مرة سابقة اذا كان الموضوع مستجد هذا يعني ان يعرض بنفس اليوم اما اذا كان الموضوع غير مستجد فهذا يعني

معالي رئيس المجلس :

نعم .

معالي رئيس المجلس :

أرجو أن تكون آخر المتحدثين في هذه النقطة .

السيد حمزة منصور :

شكراً معالي الرئيس

أنا أرى أن الموضوع أخذ منحاً غير المنحى الذي درجنا عليه في الأيام جاء بعد حديثي مباشرة مع التقدير والاحترام معظم القضايا التي أثرت في هذه الدورة لا نستطيع أن نعطيها صفة الاستعجال أو الضرورة الملحة واطن معاليك أدرك هذا وقلت أن إثارة هذه القضايا هي عبارته عن برقيات لهذا المجلس وللحكومة الموقرة أيضاً واكتفينا بدقيقتين لكل واحد ومن هنا لابد من معيار دقيق ، إذا كانت القضية التي تثار هنا التي لا تحتل التأجيل فسند أنفسنا مضطرين لرفع نقطة نظام حينما يتكلم أي أخ في أي قضية يمكن تأجيلها يوم يومين أو اسبوعين ولذلك لابد من ضبط لهذه العملية وشكراً .

السيد حمزة منصور :

شكراً لك ، الدكتور الاقطش لو اطلعت على العدد الذي عندي يمكن تغير رأيك ، الحقيقة لدي عدد كثير من الزملاء الذين طالين الكلام حتى في الدقيقتين لو اعطينا كل شخص دقيقتين سنأخذ وقت طويل بالاضافة الى اية ردود يمكن أن ترددها لحكومة اجابة على تساؤلاته الزملاء سنأخذ أكثر من نصف الجلسة .

وبالتالي لن نقوم بالعمل التشريعي فنحن لا بد أن نوازن بين الموضوعين ، أهمية ما يستجد من أعمال وأهمية أيضاً التشريعات التي هي من صلب عملنا لكن الرجاء للزملاء أن تقتصر احاديثهم تحت القبة حقيقته في المواضيع التي لا يمكن تأجيلها والتي لا يمكن أن يوجه بها سؤالا مكتوباً دعونا نخرج من هذا الموضوع الزملاء الكرام ونعود الى جدول الاعمال ، هذه القضية واضحة ويمكن أن تتوافق عليها بأي شكل من الاشكال .

الاستاذ حمزه في هذه النقطة ؟

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، سنجهد لوضع آلية مناسبة لهذه المواضيع ولعمل السادة الزملاء في هذه القضية ، نعود لجدول الاعمال .

السيد الامين العام :

٢ - الاجازات والاعتذارات

١ - طلب معذره مقدم من معالي الدكتور صالح ارشيدات

٢ - طلب اجازته مقدم من سعادة السيد محمد الحاج .

٣ - طلب معذره مقدم من سعادة السيد مفلح الرحيمي .

معالي رئيس المجلس :

موافقه ؟

الجميع : موافقه

السيد الامين العام :

٣ - الردود على الاسئلة :

١ . كتاب معالي وزير المالية

رقم (١٥٣٩٦) تاريخ

١٩٩٥/١٢/٢٨ ، جواباً على

السؤال رقم (٢٣١) المقدم من سعادة

النائب الدكتور مصطفى شنيكات .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ١٨٩٢/٢٧/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٥/٨/٢٠

معالي وزير المالية

ابعت لمعالكم صورة عن السؤال

رقم (٢٣١) تاريخ ١٩٩٥/٨/١٤

والمقدم من سعادة النائب الدكتور

مصطفى شنيكات .

ارجو الاطلاع والاجابة عليه

ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م . سعد هابل السرور

رئيس مجلس النواب

التاريخ ١٩٩٥/٨/٦

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي

الى معالي وزير المالية

للاجابة عنه خلال المدة المحددة في

النظام الداخلي

نص السؤال :

لقد اصدرت شركة المنتوجات

الزراعية قبل سنة تسعيره للبندوره



هكذا من الأشهر

العصويه واعتمدت اكثر من شريحه على اساس كمية المادة الصلبة - حيث اقرت ٤ شرائح بدءاً ٣٠ دينار للطن ، ثم ٤٠ ثم ٥٠ ثم ٦٠ دينار للطن الواحد . وقد ادى هذا القرار الى احتجاج من قبل المزارعين تكليل باذونات بين الحكومه ممثله (معمالي وزير الماليه / والمياه والري ، والزراعه/ البلديات ) وممثلين المزارعين واعضاء في اللجنة الزراعية لمجلس النواب - على زيادة كل شريحه ١٠ دنانير لتصبح على التوالي ٤٠ / ٥٠ / ٦٠ / ٧٠ دينار للطن - الا ان الحكومه لم تفي بوعداها - وقد تصرفت الشركه على اساس التسعيره الاولى - السؤال لماذا لم تلتزم الحكومه باتفاقها مع المزارعين ؟ وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب  
د . مصطفى شنيكات

وزارة المالية  
مكتب الوزير  
عمان - الاردن  
الرقم : ١٥٣٩٦/٢٩/١٨

التاريخ: ٢٨/كانون اول/١٩٩٥م  
معالي رئيس مجلس النواب الاكرم  
تحية طيبة وبعد ،،  
اشير الى كتاب معاليكم رقم ١٨٩٢/٢٧/١٦/٣ تاريخ ٢٠/٨/١٩٩٥ المتعلق بسؤال سعادة النائب الدكتور مصطفى شنيكات المتعلق بدعم وزيادة اسعار البندورة في منطقة الاغوار ، ارجو ان ابين مايلي :

١) قررت الشركة الاردنية لتصنيع وتسويق المنتجات الزراعية شراء البندورة من المزارعين بشرائح حسب نسبة المواد الصلبة بسعر ادناه ٢٧ دينار / للطن واعلاها ٥٠ دينار للطن .

تم الاعلان في الصحف المحلية عن اسعار شراء البندورة وتم ابرام عقود مع المزارعين على هذا الاساس وباشرت الشركة استلام المحصول والانتاج بتاريخ ٣/٥/١٩٩٥ .

٢) بناء على طلب لجنة الزراعة والري من مجلس النواب لبحث

اسعار البندورة عقد اجتماع حضره عدد من اصحاب المعالي الوزراء واصحاب السعادة النواب . واتفق في الاجتماع على رفع اسعار الشرائح حسب نسبة المواد الصلبة ليصبح حدها الأدنى ٣٠ دينار للطن واعلاها ٦٠ دينار للطن وتم شراء محصول المزارعين على هذا الاساس وافادت الشركة بانه قد يتاح لها اعادة النظر في هيكل الاسعار وزيادتها فيما اذا خفضت تكاليف الانتاج وخاصة فيما يتعلق باسعار المياه وتعويم اسعار بيع رب البندورة في السوق المحلي واعفاء الشركة من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات والضريبة الاضافية على معدات وقطع غيار المصنع ومدخلات التصنيع ومتاحتها .

٣) استعرض مجلس الوزراء الموقر هذا الموضوع في جلسته المتعقد بتاريخ ٢٥/١١/١٩٩٥ وقرر الموافقة على التوصيات التي تم الاتفاق عليها في الاجتماع المبين

في البند (٢) اعلاه ومن ضمنها ان تقوم الشركة الاردنية لتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية بدفع المبلغ المتفق عليه للمزارعين وذلك كما جاء في كتاب سيادة رئيس الوزراء الافخم رقم ١٠٥٩١/٢/١١/١٩ تاريخ ٢٩/١١/١٩٩٥ .

٤) ابلغتني الشركة بكتابها رقم ٢٢٦٠/٤/٣/٥ تاريخ ٢٧/١٢/١٩٩٥ بأنها ستشرع في دفع فروقات الاسعار للمزارعين المعنيين قبل نهاية هذا العام . ارجو معاليكم التكرم بالاطلاع واعتبار الموضوع منتهياً .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،  
باسل جردانه  
وزير المالية  
نسخه : عطوفة مدير عام المؤسسة الاردنية للاستثمار  
معالي رئيس المجلس :  
الدكتور مصطفى شنيكات  
الدكتور مصطفى شنيكات :  
معالي الرئيس



المجلس المحترم السلام عليكم  
 بداية لايسعني الا ان اشكر معالي وزير المالية على رده بالرغم من ان مدة الرد تجاوزت الفتره القانونيه بشكل كبير حيث ان الفتره تجاوزت ٥ اشهر ونصف وهذا مؤشر واضح على عدم اهتمام معالي الوزير باسئله النواب واذكر معالي الوزير بأن مضمون هذا السؤال يتعلق بحقوق شريجه من مجتمعنا ، شريجه منتجه تساهم بكدها وتعبها في تأمين وتوفير الغذاء واذكر ايضاً بانها من الفئات المنتجه وليست الطفليه ان هذه الالامبالاه تشكل مآزسه مشوهه لعلاقات السلطه التشريعيه بالسلطه التنفيذيه .

ثانياً : ان رد معالي وزير الماليه يتضمن اخطاء واضحه حيث اكد في رده على ان الشركه قررت تسعير البندره من ٢٧ دينار للطن الواحد بحده الادنى الى ٥٠ دينار بحده الاقصى بينما الحقيقه غير ذلك فلقد استقر قرار الشركه على تسعير البندوره من خلال

اربع شرائح تبدأ من ٣٠ دينار للطن الواحد وتنتهي بـ ٦٠ دينار كحد اعلى وهذه المغالطه تنم ايضاً عن عدم مبالاه معاليه في هذه القضيه التي تهم هذا القطاع وبالتالي فإن الاجتماع الذي تم بين الوزراء والنواب اكد على زياره سعر البندوره ١٠ دنانير لكل شريجه ٣٧ وهذا مآم الاتفاق عليه بين الوزراء والنواب ومن هنا فإني اتوجه بالشكر لمجلس الوزراء الموقر على موافقتهم على التوصيه المقدمه من الاجتماع السابق الذكر واتوجه بالشكر ايضاً لشركه المنتوجات الزراعيه لتنفيذها لهذه التوصيه .

وبهذه المناسيه المناسبه نطالب الحكومه الموقره وبالذات سياده رئيس الوزراء الانخمس على انصاف المزارعين وانقاذهم من محتهم التي تتكرر كل عام والمتنثله بانهيار اسعار الخضار وحرمانهم من تمبهم وكدهم حيث ان الكثير من منتوجاتهم

هذه الايام لايجد لها أي تصرف وان بيعت في الاسواق فهي تباع بخساره فادحه وبالتالي الدخول في دوامه المديونييه والفقر والمحاكم وبيع الارض حيث تطالعنا الصحف في الكثير من الاوقات بالحجز على ممتلكاتهم وارضيتهم من قبل الجهات الدائنه والمقرضه .

والسؤال الى متى تستمر معاناه هذا القطاع ؟

ين دور الحكومه في التسويق وتصريف منتوجاتهم ؟

اين السياسات الحكوميه في دعم الانتاج والاقتصاد الوطني ؟

اسئله كثيره بحاجه للاجابه والاجابه للوطن ول مستقبله الاقتصادي واخيراً فإنني اناشد سياده الشريف بالاستجابه لصرفه المزارعين بحل قضايهم ومشاكلهم ومنها عمليه التسويق وتصريف منتوجاتهم ومراجعة المديونييه ويجاد حل لها لانها تشكل عائق كبير في تطور هذا القطاع .

والسلام عليكم

معالي رئيس المجلس:  
 وعليكم السلام ، البند الذي يليه السيد الامين العام :  
 ٢ . كتاب معالي وزير العدل رقم (٤٠٦) تاريخ ١٩٩٦/١/١٦ ، جواباً على السؤال رقم (٥٦) المقدم من سعادة النائب السيد سليمان السعد .

بسم الله الرحمن الرحيم  
 المملكه الاردنيه الهاشميه  
 مجلس النواب  
 الرقم ٦٠/٢٨/١٦/٣  
 التاريخ ١٩٩٦/١/١٣  
 معالي وزير العدل  
 ابعت لمعاليكم صوره عن السؤال رقم (٥٦) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤ ، والمقدم من سعادة النائب السيد سليمان السعد .

ارجو الاطلاع والاجابه عليه ضمن المده القانونيه .

واقبلوا الاحترام ،،،  
 م . سعد هائل السرور  
 رئيس مجلس النواب

الرقم: ٤٠٦/٨/٢٠

التاريخ: ١٩٩٦/١/١٦

الموافق: ٢٥/شعبان/١٤١٦هـ

معالي رئيس مجلس النواب

اشاره لكتابكم رقم

(٦٠/٢٨/١٦/٣) تاريخ

١٩٩٥/١/١٣، ومرفقه سؤال

سعادة النائب سليمان السعد،

ارجو ان ايبين :

١ - فيما يتعلق بالبناء المشغل من قبل المحكمه في جرش، فقد تم استتجار بناء جديد للمحكمه يلي احتياجات المحكمه، وفيما يتعلق بإقامة بناء للمحكمه فان ذلك يعتمد على المخصصات المرصودة لهذه الغاية، ولم يرصد هذا العام أي مبلغ لهذه الغاية .

٢ - فيما يتعلق باستحداث محكمة بلدية، فان محكمة الصلح في جرش هي المختصة في الوقت الحاضر، وعلى ضوء التشكيلات القضائية القادمة وتوفر الكوادر فان وزارة العدل ستباشر الاجراءات اللازمة لاجداث محكمة بلدية في جرش .

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ: ٢٨/رجب/١٤١٦هـ

الموافق: ١٩٩٥/١٢/٢٠

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي

الى معالي وزير العدل المحترم

للاجابه عنه خلال المدة المحدده في

النظام الداخلي .

نص السؤال :

ما هي الاجراءات التي قمتم بها لتنفيذ المطالب التي تقدمت بها لمجلس الاوزراء الموقر المنعقد في محافظة جرش بتاريخ ١٩٩٥/٩/٥ والتي تقع ضمن اختصاصكم ؟ وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

سليمان السعد

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنيه الهاشميه

وزارة العدل

عمان

المطالب التي وردت في السؤال موضوع البحث هذا اليوم .

٢ - اما عن جواب معالي وزير العدل فيما يتعلق باقامة بناء مناسب لمحكمة بداية جرش وانه لم يرصد هذا العام أي مبلغ لهذه الغاية، فلناتي اضم صوتي الى صوت معالي وزير العدل بالطلب الى معالي وزير المالية الموافقة على رصد المخصصات اللازمة لهذه الغاية، وتوفيراً على الدولة في المستقبل . الا اذا كان معالي وزير المالية لا يعلم عن هذه القضية، حيث لم يطلب اليه تخصيص المبالغ اللازمة لهذه الغاية .

ومع انني اشكر معالي وزير العدل على استتجار مبنى جديد لمحكمة بداية جرش وبكلفه (١٤) الف دينار كما علمت من عطوفة رئيس محكمة بداية جرش .

الا انني اتساءل هنا ما المانع من استملاك قطعة ارض مناسبة مقابل الثمن لاقامة هذا البناء، كما هو معمول به في معظم مؤسسات

وفي الختام ارجو ان اكون قد وضحت ما يرغب سعادة النائب بالاستيضاح عنه، شاكراً له اهتمامه وعنايته للمواضيع المثارة في سؤاله . ولمعاليكم خالص الاحترام،،

هشام التل

وزير العدل

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ سليمان السعد

السيد سليمان السعد :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

الاخوة الزملاء الافاضل

بداية اشكر معالي وزير العدل على

اجابته على السؤال وارجو ان ايبين

مايلي :

١ - ان الذي الجأني الى هذا السؤال الطروح على جدول اعمال هذه الجلسة هو عدم اجابة معالي وزير العدل على الكتاب الذي ورد اليه من سيادة رئيس الوزراء حول المذكرة التي تقدمت بها الى مجلس الوزراء في محافظة جرش بتاريخ ١٩٩٥/٩/٥ وما جاء فيها هذه

هكذا من المأهول

الدولة اذ ان اجرة المبني الحالي  
لستين يستملك بها احسن موقع  
في مدينة جرش .  
٣ - اما فيما يتعلق باستحداث  
محكمة بلدية في جرش فاني ارجو  
ان يكون معالي وزير العدل في  
صورة مايجري للاستملاكات  
والتعديلات على ممتلكات بلدية  
جرش وان هناك الاف القضايا  
المعلقة التي مضى عليها اكثر من  
عشر سنين وما زالت حقوق  
المواطنين المتعلقة بها معلقة الى  
الان .  
ولذا فان استحداث محكمة في بلدية  
جرش من شأن ان يحل هذه  
القضايا بالسرعة الممكنة ويخفف  
العبء عن محكمة الصلح في  
المحافظة ، وربما يوفر كثيراً من  
الجهد والمال على الحكومة وارجو  
ان لا يذهب وعد معالي وزير  
العدل في طي النسيان .

وشكراً

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، البند الذي يليه

السيد الامين العام :

٣ . كتاب معالي وزير الخارجية  
رقم (٢٦١٤) تاريخ  
١٩٩٥/١٢/٢٧ ، جواباً على  
السؤال رقم (١١) المقدم من  
سعادة النائب الدكتور بسام  
العموش .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٣٠٧٧/٢٨/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤

معالي وزير الخارجية

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال

رقم (١١) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٤

، المقدم من سعادة النائب الدكتور

بسام العموش .

يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن

المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م . سعد هاني السرور

رئيس مجلس النواب

الرقم ٢٦١٤/٤/٨/ك

التاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٧

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتابكم رقم ٣٠٧٧ تاريخ

١٩٩٥/١٢/٢٤ وموقفه السؤال

رقم (١١) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٤

المقدم من النائب المحترم الدكتور

بسام العموش ، ارجو ان اؤكد

حرص الاردن على تعزيز وتقوية

علاقاته العربية والتصريحات التي

تصدر انما تعبر عن رأي السلطة

التنفيذية في الدفاع عن مصالح

الوطن وامنه واستقراره .

مع فائق التقدير والاحترام ،،

وزير الخارجية

عبد الكريم الكباريتي

معالي رئيس المجلس :

الدكتور بسام العموش

الدكتور بسام العموش :

شكراً معالي الرئيس

في البداية احب ان الفت نظر معالي

رئيس المجلس الى انني وجهت

سؤال يوم ٩٥/١١/٢٢ في حين

انه صدر من المجلس يوم

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ ١٩٩٥/١١/٢٢

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الأسفلة

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي

الى معالي وزير الخارجية للاجابة

عنه خلال المدة المحددة في النظام

الداخلي .

نص السؤال :

قمتم بشن هجوم على الجمهورية

العربية السورية رغم اننا كأردن

وبرلمان حريصون على العلاقات

العربية وتحسينها ، فما الدافع

لتلك التصريحات وهل هي

اجتهادات شخصية من معاليكم ام

ان الحكومة الاردنية طلبت اليكم

ذلك ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د . بسام العموش

بسم الله الرحمن الرحيم

للمملكة الاردنية الهاشمية

وزارة الخارجية



٩٥/١٢/٢٤ واعتقد ان في ذلك تأخيراً لاداعي له . ولهذا فاني اشكر معالي وزير الخارجية على اجابته السريعة والمؤرخة يوم ٩٥/١٢/٢٧ . اما بخصوص الموضوع فاني طرقت في سؤالي اربعة محاور :

الاول : هجوم معالي وزير الخارجية على سوريا .

الثاني : حرص الاردن على العلاقات العربية .

الثالث : الدافع لذلك الهجوم .

الرابع : من هو صاحب القرار في ذلك الهجوم ؟ هل هو معاليه ام الحكومة ؟

وقد جاءت الاجابة دبلوماسية بكل معنى الكلمة وبسطين فقط اوضح معاليه فيهما على حرص الاردن على العلاقات العربية وان التصريحات تعبر عن رأي الحكومة وان دافع تلك التصريحات كان الدافع عن مصالح الوطن وامنه واستقراره .

وهنا احب ان اؤكد الفهم الصحيح لاسرائيليات مصلحة الامة انما تكون بالعلاقات الحسنة بين الاقطار العربية التي نطمح ان تكون دولة واحدة كبرى مهما خيم ظلام التفرق والقطرية .

وبناء على ذلك فان ما يחדش الفهم الاستراتيجي يجب منعه وايقافه والحد منه ومن عوامله . لأن علاقات ابناء الشعوب العربية علاقات وطيدة لا تغيرها خلافات الحكومات وتباين اراء القيادات . واني اعتقد ان العلاقة مع سوريا يجب ان تبقى في دائرة خاصة من الرعاية والحرص لاننا لانستطيع ابعاد الارض الاردنية عن الارض السورية .

واني اقدر جهود معالي وزير خارجيتنا في اصلاح العلاقة مع دول الخليج ولكنني اعتقد ان الدبلوماسية لا تقوم بالبناء والهدم في آن واحد .

ولهذا فان عودة علاقتنا مع دول

الخليج لا يعني انقطاعها او سؤها مع سوريا والعراق . واتساءل هنا عن الخلاف بين الاردن وسوريا ؟ لقد ذهب الجميع الى مدريد وكلنا الحكومتين ترغبان في ثمار ما يسمى بالسلام ولهذا لافهم ماورد في الاجابة من ان الاردن بدافع مصلحة وامنه واستقراره ؟ فمن هو الذي يهدد مصالح الاردن ؟ ومن هو الذي يعبث بأمن الاردن واستقراره ؟ لم نشاهد مايجل بأمن الاردن واستقراره ، والتصريحات لا تحقق امن قطر ما ، بل وعي الشعب وتحقيق العدل والانسجام بين الراعي والرعية هي العوامل الحقيقية في تحقيق الامن والاستقرار ولهذا ما نعيشه من حالة امنية لا يعود الفضل فيها لطرف اياً كان دون ثنائنا على المواطن المدرك الواحي .

واذا كان هناك من يهدد امننا فلا بد ان تذكر العدو الحقيقي المعادي لهوية الامة وحضارتها وثقافتها اعتقد ان تصريحات معالي وزير

خارجيتنا التي صدرت بخصوص سوريا لا تستخدم المصلحة العامة ولا تستخدم علاقات الشعوب ولا تستخدم اقتصاد المنطقة واستقرارها ولا تفيدنا من الجانب السياسي ، وبما ان الاجابة اكدت على ان التصريحات تعبر عن رأي الحكومة فاني اعتقد ان الحكومة قد جانبها الصواب واطالبها بتغيير الاتجاه في العلاقة مع كل من سوريا والعراق راجياً ان لا يكون التسرع رائدنا ودافعنا بل التمسك بالاهداف الاستراتيجية في لم شمل الامة نحو وحدتها ولو بعد حين وبخاصة مع محاولة العدو تشكيل المنطقة برؤية رواد الاقليم المزعوم . وشكراً . معالي رئيس المجلس : دكتور فقسط وددت ان الفست نظرك بأن سؤالك قد سجل في ديوان مجلس النواب في ١٤ / ١٢ / ١٩٩٥ ليس في ٢٢ / ١١ فقط انما قبلت

هكذا من الأشهر

هكذا من الله على

٢٨ حضر الجلسة الخامسة عشر من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٩٩٦/١/٣١

منك لفت النظر لي واننا ايضاً لفت  
نظرك متى سجل هذا شكراً لك ،  
البند الذي يليه .  
السيد الامين العام :

٤ . كتاب معالي وزير المالية رقم  
(٢٩١٢٠) تاريخ ١٩٩٥/١١/٢٤  
، جواباً على السؤال رقم (٢٦٤)  
المقدم من سعادة النائب السيد  
محمد الحنيطي .

بسم الله الرحمن الرحيم  
المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٢٢١٨/٢٧/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٥/٩/٢٤

معالي وزير المالية

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال

رقم (٢٦٤) تاريخ ١٩٩٥/٩/٢٠

المقدم من سعادة النائب السيد محمد

الحنيطي .

ارجو الاطلاع والاجابة عليه ضمن

المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م . عبد الهادي الجمالي

رئيس مجلس النواب بالانابة

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ ١٩٩٥/٩/٤

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة .

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي

الى معالي وزير المالية / الأراضي

للاجابة عنه خلال المدة المحددة في

النظام الداخلي .

نص السؤال :

ارجو تزويدي بكشف يتضمن

مايلي :

١ - مساحة اراضي الدولة التي تم

تفويضها منذ تاريخ ١٩٩٤/١/١ في

محافظات المفرق - الزرقاء - الطفيلة .

٢ - اسماء للذين تم التفويض

باسمائهم من اربعة مقاطع وامكن

اقامتهم .

٣ - الاسس التي تم بموجبها

التفويض .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

محمد الحنيطي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

٢٩

وزارة المالية

دائرة الاراضي والمساحة / عمان

الرقم ٢٩/٢٠

التاريخ ١٩٩٥/١/٢٤

معالي وزير المالية

الموضوع : - اراضي الدولة في

مناطق عطل الزرقاء والرصيفة

والبزاوي والمفرق والطفيلة .

الاشارة : - كتاب معاليكم رقم

١١٠٩٠/١٩/٢ تاريخ

١٩٩٥/٩/٢٨ المرفق بطيه

كتب معالي رئيس مجلس

النواب رقم

٢٢١٨/٢٧/١٦/٣ تاريخ

١٩٩٥/٩/٢٤ ومرفقه صورة

عن السؤال رقم (٢٦٤) تاريخ

١٩٩٥/٩/٢٠ والمقدم من

سعادة النائب محمد الحنيطي .

ارجو ان ابين لمعاليكم مايلي : -

١ . تضمنت اسئلة سعادة النائب

محمد الحنيطي اعلاه ماهوآت .

٢ . بيان مساحة اراضي الدولة التي تم

تفويضها منذ تاريخ ١٩٩٤/١/١

في محافظات المفرق - الزرقاء -

الطفيلة

ب . اسماء الاشخاص الذين تم

تفويضهم من اربعة مقاطع

واماكن اقامتهم .

ج - الاسس التي تم بموجبها التفويض

٢ . اقدم لمعاليكم كشفا يتضمن

المطلوب باستثناء ما ورد في

البند رقم (ب) حيث يتعذر

تقديم ذلك لصعوبة الحصول

على معلومات عن اماكن

اقامتهم ولكثرة اعدادهم الامر

الذي يتطلب كادر كبير من

الموظفين للحصول على تلك

المعلومات .

اسم القرية المساحة المفوضة عدد الاشخاص المفوضين

مربع دوم

عطل الرصيفة ٩٠٦ ٤١١١ ١١٢٦٦

عطل الزرقاء والرصيفة + البزاوي

الفرق ٨٠٩ ٧٥ ٤٣

الطفيلة ٤٨٧ ٤٣ ١٠

٣ . اما فيما يتعلق بالاسس التي

تم بموجبها التفويض فقد تم تفويض

هذه الارضى نتيجة الاعتداء عليها

باقامة الابنية السكنية من قبل

المواطنين الفاطنين في نفس المنطقة

ولا يملكون اية اراضي مسجلة باسمائهم وقد سبق لمجلس الوزراء ان وافق عام ١٩٨٧ من حيث المبدأ على التخلي عن هذه الاراضي والتي اصبحت تقع ضمن المخططات التنظيمية والمنظمة باحكام سكن وقرر مجلس الوزراء عام ١٩٩٤ الموافق على تفويض هذه الاراضي حسب الاسعار الدراجة ووفقا لاحكام قانون ادارة املاك الدولة رقم (١٧) لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير عام دائرة الاراضي والمساحة

نسخة / الى معالي رئيس مجلس النواب

نسخة / الى رئيس قسم املاك الدولة

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ محمد الحنيطي

السيد محمد الحنيطي :

شكراً معالي الرئيس رغم ان الاجابة جاءت متأخرة جداً الا انني اتقدم بالشكر لمعالي وزير المالية على اجابته التي لم اقتنع بها وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٤ - الاقتراحات برغبة :

معالي رئيس المجلس :

كما هو متبع الزملاء ان رأيتم ذلك مناسب ان نحال هذه الاقتراحات برغبة جميعها الى اللجنة الادارية ، هل ترون ذلك مناسب ؟ موافقه ، نحال الى اللجنة الادارية .

١ . اقتراح برغبة رقم (٣١) تاريخ ١٩٩٦/١/٢٧ ، مقدم من معالي النائب الدكتور عبدالرزاق طييشات ، بشأن شمول عمال المياومة في جميع بلديات المملكة بنظام التأمين الصحي اسوة بامثالهم في الوزارات والدوائر الحكومية الاخرى .

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ ١٩٩٦/١/٢٠

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

ارجو التكرم بعرض الاقتراح

برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح :

" اقترح على الحكومة شمول عمال المياومة في جميع بلديات المملكة

نص الاقتراح :

سيادة رئيس الوزراء الافخم يعاني بعض المتقاعدين العسكريين الذين تزيد اعمارهم عن ١٨ عاما وهم ليسوا على مقاعد الدراسة او يعملون بالمؤسسات من عدم الاستفادة من معالجتهم في مستشفيات القوات المسلحة كمتقاعين وحيث ان هؤلاء وكونهم ليسوا على مقاعد الدراسة فليس بالضرورة ان يكونوا عاملين او موظفين سواء بالقطاع العام او الخاص وبالتالي فان معالجتهم تقع على عاتق اباائهم المتقاعدين والذين لا تتحمل ميزانيتهم هذه المعالجة .

ارجو ان ينظر في هذا الموضوع بعناية واتخاذ الاجراءات التي تجيز معالجة هؤلاء الاولاد بعد التاكيد من انهم غير موظفين او عاملين في المؤسسات العامة او الخاصة .

مع الشكر الجزيل مقدما

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

حماد ابو جاموس

بنظام التأمين الصحي اسوة بامثالهم في الوزارات والدوائر الحكومية الاخرى " .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

الدكتور عبد الرزاق طييشات

١٩٩٦/١/٢٠

٢ . اقتراح برغبة رقم (٣٢) تاريخ ١٩٩٦/١/٢٧ ، مقدم من سعادة النائب المهندس حماد ابو جاموس ، بشأن اتخاذ الاجراءات التي تجيز معالجة بعض ابناء المتقاعدين العسكريين الذين تزيد اعمارهم عن ١٨ سنة وهم ليسوا على مقاعد الدراسة او يعملون بالمؤسسات وذلك للاستفادة من معالجتهم في مستشفيات القوات المسلحة كمتقاعين .

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ ١٩٩٦/١/٢٠

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

ارجو التكرم بعرض الاقتراح

برغبة التالي على المجلس الموقر :



هكذا من أهل

أي امر من الامور والقضايا العامة .  
ب - يجوز للحكومة ان تطلب المناقشة العامة :  
قرار اللجنة  
- اضافة مادة جديدة في الفصل الثالث عشر المناقشة العامة برقم ١٢٦ بالنص التالي واعادة ترقيم المواد بعدها : -  
المادة ١٢٦ - المناقشة هي تبادل الرأي والمشورة بين المجلس والحكومة .  
المادة ١٢٦ - موافقة .  
معالي رئيس المجلس :  
قرار اللجنة مطروح للمجلس الكريم .  
موافقه .  
السيد المقور :  
المادة كما وردت في المشروع  
المادة ١٢٧ -  
١ - يقدم طلب المناقشة العامة خطياً الى الرئيس الذي يدرجه في جدول اعمال اول جلسة تالية .  
ب - يحدد المجلس موعد المناقشة العامة بحيث لا يتجاوز اربعة عشر

يوماً الا اذا رأى المجلس ان الموضوع غير صالح للنقاش فيقرر استبعاده .  
قرار اللجنة : موافقه  
معالي رئيس المجلس :  
قرار اللجنة مطروح للمجلس الكريم الشيخ عبد المنعم ابو زنت  
السيد عبد المنعم ابو زنت :  
بسم الله الرحمن الرحيم  
شكراً معالي الرئيس  
(ب) يحدد المجلس موعد المناقشة العامة بحيث لا يتجاوز اربعة عشر يوماً الا اذا رأى المجلس ان الموضوع غير صالح للنقاش فيقرر استبعاده .  
اقترح ان تذييل هذه الفقرة بهذه العبارة مع ذكر الاسباب الموجهه .  
معالي رئيس المجلس :  
شكراً لك ، الدكتور بسام العموش  
الدكتور بسام العموش :  
شكراً معالي الرئيس  
الحقيقه اقترحي ان يشطب المقطع الاخير من الفقرة (ب) فيما يتعلق برأي المجلس ان هذا يصلح للمناقشة او لا يصلح

انا ارى انه حينما يوقع على طلب المناقشة عدد كبير من اعضاء المجلس عشرة نواب او ثمانية نواب ايأ كان الرقم ، اعتقد ان هذا الموضوع جدير بأن يبحث ورغم احترامنا طبعاً لأكثريه المجلس ولكل اعضاء المجلس الا انه هذا نوع من التقييد ارادة عشرة نواب فما دام هناك عشرة يرون في هناك قضيه تحتاج الى نقاش فانا ارى انه من خلال المناقشة المجلس يبدي رأيه في الموضوع اما الرد الشكلي اعتقد انه غير مناسب .  
معالي رئيس المجلس :  
الاستاذ خليل حدادين  
السيد خليل حدادين :  
شكراً معالي الرئيس  
الحقيقه سبقني الزميل بسام العموش وانا بنفس النقطة وبنفس الرأي واذكر زملاء بما قمنا بتقديمه (١٩) نائب طلبوا مناقشة لموضوع معين منذ عشر ايام وصوت المجلس بان هذا الطلب غير مقبول للنقاش تحت القبة ومن هنا ارجو ان اذكر بالقوله التي تقول ان على الاقلية ان تحترم رأي الاغلبية وان على الاغلبية ان تحترم رأي الاقلية ، واذا بقيت هذه الفقرة (ب) كما هي اعتقد انه اذا كنا فعلاً مجلس النواب هناك اكثره واغلبية انه لن يكون هناك يوم من الايام موضوع نقاش يتقدم به الاقلية او المعارضه لذلك اؤيد الزميل بشطب احر الفقرة من كلمة ( الا اذا رأى المجلس ان الموضوع غير صالح ) وان يحترم المجلس رغبة عشرة نواب من زملاءه وشكراً .  
معالي رئيس المجلس :  
شكراً لك ، الدكتور هاشم الدباس  
الدكتور هاشم الدباس :  
معالي الرئيس هذا المجلس هو سيد نفسه وحينما تطرح قضيه للمناقشه العامه هو الذي يقرر ان هذه القضيه تصلح للمناقشه او لا تصلح لذلك لا ارى اضافة في اخر المادة ( مع ابداء الاسباب الموجهه ) لو كنت انا فرد نائب وحدي استطيع ان اقدم أي اقتراح وابدي الاسباب الموجهه لذلك الاقتراح لكن المجلس باغلبية حينما

يرفض المناقشة العامة فهو من حقه كما ان من حقه ايضاً ان يرفض القوانين التي حينما تطرح اذا كانت الاغلبية لاتوافق عليها ولذلك لا اري موجب ان تذييل بالاسباب الموجبة واري ان تبقى المادة كما هي وشكراً

معالي رئيس المجلس :  
شكراً ، معالي الاستاذ عبد الرؤوف الروابده  
معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم :

انا لا اعتقد ان الحديث هو موضوع اثيرية واقليه ، موضوع حوار ، هل ان طلب النقاش يتفق والنظام الداخلي يتفق والمبادئ العامة؟ نعم يتجاوزوا عليها وبالتالي الحكم فيها مجلس النواب ومجلس النواب لا يفسر اراءه يصدر قراراته والا اصبح من حق كل شخص ان يطلب عندما يرفض مجلس النواب مادة ان يقول ماهي الاسباب الموجبة لرفض تلك المادة او لرفض ذلك الموضوع ، انا لا اعتقد ان الموضوع موضوع اثيرية واقليه ولكنه

موضوع سلطه المجلس في مواجهة سلطة جزء منه شكراً .

معالي رئيس المجلس :  
شكراً لك ، السيدة توجان السيدة توجان فيصل :

الحقيقه اوكد على ما ذهب اليه الزميل خليل حدادين في ان راي الاقلية فيه خطورة كبيره ان لا يسمح لان المطلوب هو فقط مناقشه ، يعني الحوار فهل نرفض طلب حوار من عشر نواب كاملين باستطاعة المجلس عندما تبدأ المناقشه ويرى ان يطلب احد افرادها وقف باب النقاش ويجري عليها ما يجري على النظام الداخلي اذا كان الموضوع غير مجدي لان العشرة اراء هذه قد تغير عشرة اراء اخرى على الاقل وعند طرح القوانين عندما يوقع عليه عشر نواب هذا حسب النظام الداخلي بحال مباشرة والدستور بحال الى اللجنة القانونية لان القانون له اختصاص فيحال للجنة القانونية لكن المناقشه لا يثبت اختصاصها حتى تتم المناقشه فمن هذا الباب هنالك لجنة تنتظر في

انا اشارك الزملاء الذين اشاروا الى اهمية المناقشة في اثناء عمل المجلس واكسابه حيويته وبالتالي انا اتفق تماماً مع الاخوه الذين اشاروا الى ضرورة شطب عجز الفقرة ونقف عند لا يتجاوز اربعة عشرة يوماً ، انا اعتقد ان طلباً يتقدم به عشره فأكثر من النواب جدير الحقيقه بأن يناقش ولا تتم عملية الغاء او مصادرة لهذا الطلب ولهذا الرغبة ولذلك اهيب بكل زملائي الحقيقه ان يوافقوا على الاقتراح المقدم من الدكتور بسام العموش المشي عليه واحتراماً لدورنا النيابي واثراءاً لمجلسنا وشكراً .

معالي رئيس المجلس :  
شكراً ، الاستاذ حماد ابو جاموس السيد حماد ابو جاموس :  
شكراً سيدي الرئيس

سيدي الرئيس الموضوع يتعلق بوقت المجلس وعندما يتقدم عشر زملاء بمشروع لابد ان هذا المشروع له مبررات وتوضيح ما هو المطلوب من موضوع المناقشه ،

امر القانون المطروح لكي يبحثه المجلس في ضوء هذا التوضيح ، لكن المناقشة قبل ان تنتظر اذا اردت فهو رد قبل سماع البيه فانا اعتقد انه لا يجوز الا ان تسمع وعشر نواب يمثلوا على الاقل لنقل ثمن المنكح لان مجلسنا النيابي (٨٠) وهذا لا يجوز .

معالي رئيس المجلس :  
الدكتور القضاء  
الدكتور احمد القضاء :  
شكراً معالي الرئيس

انا احترم رأي أي زميل في هذا المجلس ولكن في هذا المجلس وقت ثمين فاذا كان الموضوع صالحاً للنقاش لابد من مناقشة اما اذا لم يكن الموضوع صالحاً للنقاش فلماذا يقضي المجلس وقتاً للمناقشة ولذلك انا مع بقاء الفقرة كما وردت وشكراً .

معالي رئيس المجلس :  
شكراً لك ، الاستاذ حمزه منصور السيد حمزه منصور :  
شكراً معالي الرئيس

هكذا من الأهل

وحيث ان الموضوع يتعلق بوقت النواب وطول النقاش او قصره ولذلك لهم الحق ان يقرروا مقدماً اذا كان الموضوع يستاهل المناقشة اولا ولذلك انا مع بقاء المادة كما وردت، شكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، الاستاذ ابراهيم زيد الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : الحقيقة ان وقت المجلس ثمين لكن هذا الوقت عندما يشغل في قضية اثارها عشرة نواب فأتصور ان احترام بعضنا لبعض ينبغي ان يكون مبنياً ايضاً ، احترام رأي عشرة نواب يرون مناقشة امر عام ليس بالسهل ان تقول لا يستحق النقاش ان أي نائب يتقدم برأي ينبغي ان نحترمه ونقدره وان قيمة المجلس من احترام اعضاء بعضهم لبعض ونقدر مايفتح الباب للحوار وللنقاش ونحكم على الشيء بعد تصوره وبعد فهمه وبعد اجراء الحوار فيه فان رأينا انه امر لا يستحق ان نمضي فيه فعندنا نقول لنوقف النقاش اما ان نحكم على

الشيء قبل تصوره فهذا مخالف للقانون ومخالف لابسط قواعد العدالة ، الحوار هو هدف هذا المجلس وبالحوار نستطيع ان نمحكم على الشيء ان نمضي به او لا نمضي وشكراً معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ عبدالهادي المجالي .

السيد عبد الهادي المجالي :

شكراً معالي الرئيس الحقيقة انا لم افهم جدوى هذا النقاش الذي يدور الان هل الطالبين يشطب هذه المادة تعفي المجلس من حقه ان يرفض المناقشة حتى ولو شطبناها اصلاً أي طلب لعشر نواب تتم مناقشته ، المناقشة الاولى تتم ان هذا الموضوع قابل للنقاش اولا ، اذا اقتنع المجلس بعدم ضرورة له فيصوت عليه ويتم استبعاده فيكون هناك مناقشة يعني هذه المادة لا تلغي ان يتم مناقشة حول المشروع حتى ولو ازيلت هذه المادة يبقى المجلس هو صاحب القرار بأن تبقى المناقشة اولا تبقى فلا افهم جدوى استمرار هذه المناقشة اذا وجدت المادة يبقى المجلس هو

موضوع يطرح اعتقد انه موضوع يستحق ان يناقش او ربما عندما يكونوا عشرة من مجلس ١٢٠ يصير الموضوع فيه نقاش انه هل يلزم المجلس . . الخ انا اقترح تحويلها الى نسبة مئوية .

معالي رئيس المجلس :

الزملاء واضح الحديث في هذا النهج في مبدأ المناقشة ان هناك رأيين يصارعوا في المجلس رأي يقول ان المناقشة تقول يجب ان يقر المجلس بأن الموضوع المطلوب مناقشته هو موضوع صالح للمناقشة وهناك من يقول بأنه يكفي ان يتقدم عشرة زملاء بطلب المناقشة ليناقش المجلس في هذه القضية المطروحة .

اعتقد انه ليس هناك اراء جديده في هذا الموضوع الا اذا كان هناك اقتراحات لذلك ارجو من الزملاء الذين طالبين الكلام تحديداً اذا كان هناك اقتراحات يعطونا اياها الدكتور العكايله تفضل .

الدكتور عبد الله العكايله :

شكراً معالي الرئيس

صاحب القرار واذا الغيت المادة يبقى المجلس هو صاحب القرار بان تتم المناقشة ام لا وشكراً معالي الرئيس . معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، الاستاذ بسام حدادين السيد بسام حدادين : شكراً سيدي الرئيس انا لا اضيف مبررات اضافيه لاعطاء عدد اقل من نصف المجلس حق عرض المناقشة اود ان تناقش ما طرحه الاستاذ عبدالهادي المجالي ، عندما يوقع رقم معين من النواب ينص عليه النظام الداخلي يصبح موضوع النقاش لازماً وحقاً مكتسباً لا يعرض على المجلس ، اما في حاله الاخرى يعرض ويصوت عليه ، ربما عدد المجلس غير واضح لان (٨٠) وهناك افكار لزيادته الى (١٠٠) او (١٢٠) او (٢٠٠ الخ ) وربما ١٠ من ١٢٠ يصبح الرقم مثلاً قليل او صغير ، انا اقترح ان يتحول الموضوع الى نسبة مئوية من عدد اعضاء المجلس كأن نقول مثلاً ٥/١ اعضاء المجلس او ربع اعضاء المجلس لما (٢٠) من (١٠٠) لهم رأي في

هكذا من المأهول



اعتقد ان المشرع لم يرد رقم عشرة عادة ، اذا كان المقصود ان المجلس صاحب الولاية في ان يقرر جدوى او عدم جدوى عقد جلسته المناقشه فهذا الامر لا يعدو ان يكون اقتراحاً وبالتالي يستطيع نائب واحد بمفرده ان يتقدم بهذا الطلب ولذلك جاء المشرع ليعطيه لعشرة نواب الحق في تعديل مشاريع القوانين او اقترح مشاريع القوانين ، المقصود هنا تحترم رغبة النواب العشرة ويصبح امر المناقشه امراً قائماً ولذلك انا مع ابقاء هذا النص والمشروع عندما وضع هذا لم يصفه عبثاً ، انا مع ابقاء هذا النص على ان لا يعاد النظر فيه مرة اخرى من قبل المجلس، شكراً

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، سأعطي الدور للدكتور نزيه عمارين وسأعطي الدور للدكتور بسام العموش اخر المتحدثين ثم اطرح الاقتراحات .

الدكتور نزيه عمارين  
الدكتور نزيه عمارين : شكراً  
سيدي معالي الرئيس الحقيقه سيدي

اننا جميعاً حريصين على وقت المجلس ولكن في نفس الوقت اعتقد ان قبة المجلس هو المكان الذي يجب ان يتسع صدره لسماع كل رأي مهما كان حتى لو كان يخالف رأي الاغلبية فإذا نحن لم نعطي هذه الفرصة تحت القبة لان تأخذ مجراها الطبيعي والديمقراطي اين يجد هؤلاء مكاناً اخر امنأ ديمقراطياً لسماع ارائهم الا اذا كنا نحن لا نتق بقدرتنا على مواجهة الرأي الاخر واعتقد ان عجز هذه الفقره هي قمع لرأي الاخر وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، الدكتور العموش

الدكتور بسام العموش :

شكراً معالي الرئيس اعتقد ان التساؤل الذي طرحه الزميل عبد الهادي الجالي تساؤل مشروع وكوني صاحب الاقتراح انا احب ان اوضح المجلس يبقى سيد نفسه في كل الاحوال وكما قيل من خلال طلب وقف المناقشه حتى حينما تبدأ المناقشه المجلس سيد نفسه

على اقوال الزملاء وساطرح بعدها الاقتراحات للتصويت . .  
السيد عبد الكريم الدغمي  
رئيس اللجنة القانونية :  
شكراً معالي الرئيس

الحقيقه الموضوع ليس موضوع اكثره او اقله ولا موضوع قمع الرأي الآخر او موضوع السماح لرأي او عدم السماح لرأي ، الموضوع هو الاحتكام للمجلس فيما اذا كان هنالك مخالفه بالطلب المقدم اذا كانت المخالفه دستوريه او مخالفه قانونية قد يقدم طلب لمناقشة موضوع به مخالفه دستوريه وقد يقدم طلب فيه لمناقشة موضوع منظور في القضاء وقد يقدم أي طلب خاطئ من الناحية الفنية اما اذا كان الموضوع صالح للنقاش من الناحية الفنية والقانونية فلا يجوز استبعاده ولا يجوز ان يصوت المجلس على استبعاده اذا كان الموضوع قابلاً للنقاش ، الموضوع ليس اكثرية ولا اقلية وانما الموضوع موضوع فني بحث غير صالح للنقاش من الناحية

وهؤلاء العشره هم جزء من المجلس ، في ظني هذا الشطب يعبر عن حرية المجلس واحترام المجلس سواء كانت حكاية الاقلية او الاكثرية اذا اقرنا انها موجودة او غير موجودة اننا في ظني في كل الاحوال ليس هناك اعتداء من عدد محدود على الكل انما الموضوع يطرح ويجب ان نتق بالنائب وكفرد فكيف بعشر نواب انهم يتحملون المسؤولية وانهم لا يهدفون الى اضاءة الوقت انما رأوا موضوعاً هاماً مثيراً وجديراً ان يبحث لاننا كنواب لا نسل عن بعض القضايا لماذا لا تبحث فاننا في ظني عندما يأتي عشرة وقد وقعوا هذا الطلب يجب ان يدرس هنا بغض النظر عن الوقت الذي يعطى للمناقشه لانه كما قيل اذا اردنا مجرد اقتراح ان يبحث موضوعنا يمكن لأي فرد منا ان يكتب اقتراحه ويقدمه للرئاسة شكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، اكتفينا بالزملاء فقد نستمع لرد رئيس اللجنة القانونية

هكذا من الأشهل

الدستورية ومن الناحية القانونية أي  
من الناحية الفنية مطلقاً وليس  
موضوع أكثره أو أقله هذا جانب .  
الجانب الآخر معالي الرئيس انه  
عندما يقبل موضوع المناقشة العامة  
لا يجوز الدفع بوقف باب النقاش كما  
هو في نظام الجلسات واخذ الكلام  
لا يجوز الدفع بعدم النقاش ، عندما  
يقبل الموضوع للمناقشة العامة يحق  
لكل عضو ان يسجل اسمه ويأخذ  
الدور من الرئاسة ويقدم برأيه بهذا  
الموضوع ويحق للحكومة ايضاً ان  
تقول ما تشاء لانه تبادل رأي بين  
الحكومة والنواب ولا يجوز استبعاد  
أي موضوع من المناقشة اذا لم يكن  
هذا الموضوع مخالفاً للدستور او  
مخالفاً لقانون او مخالفاً لعرف استقر  
عليه المجلس ولذلك سيدي الرئيس لا  
ارى أي مبرر لكل الاقتراحات وارجو  
التصويت على قرار اللجنة وشكراً .  
معالي رئيس المجلس :  
شكراً لك ، لدي الاقتراحات  
التالية السادة الزملاء .

بدايه دعوني اطرح الفقرة (أ) ،  
قرار اللجنة القانونية عليها بالموافقة .  
موافقه .  
الفقره (ب) لدي الاقتراحات  
التالية :  
هناك اقتراح مع ذكر الاسباب  
الموجه الى آخر الفقرة (ب) .  
وهناك اقتراح بالتوقف عند آخر  
رأي المجلس الموضوع غير صالح  
للتقاش فيقرر استبعاده .  
سأطرح بداية عملية شطب ( الا  
اذا رأى المجلس الموضوع غير صالح  
للتقاش فيقرر استبعاده ) هذا اقتراح  
ورد لي ، من مع هذا الاقتراح ؟  
السيد الامين العام :  
٢١ من ٥٣  
معالي رئيس المجلس :  
٢١ من ٥٣ ولم ينجح الاقتراح .  
اطرح الاقتراح الآخر باضافة ( مع  
ذكر الاسباب الموجه ) الى آخر  
الفقره (ب) من مع الاقتراح ؟  
لم ينجح الاقتراح .  
الفقرة (ب) كما هي في قرار  
اللجنة بالموافقة عليها ؟ موافقه

المادة ككل (أ،ب) ؟  
موافقه .  
المادة التي تليها .  
السيد المقرر :  
المادة كما وردت في المشروع  
المادة ١٢٨ - يحق لطالبي المناقشة  
العامة وغيرهم طرح الثقة بالوزارة او  
بالوزراء بعد انتهاء المناقشة العامة ،  
وذلك مع مراعاة احكام المادة (٥٤)  
من الدستور .  
قرار اللجنة القانونية  
موافقه  
معالي رئيس المجلس :  
قرار اللجنة مطروح للمجلس  
الكريم .  
موافقه ؟  
موافقه  
الفصل الرابع عشر  
السيد المقرر :  
المادة كما وردت في المشروع  
الفصل الرابع عشر  
الاقتراحات برغبة

المادة ١٢٩ - الاقتراح برغبة هو  
دعوة الحكومة للقيام بأي عمل ذي  
اهمية يدخل في اختصاصها .  
قرار اللجنة : موافقه  
قرار اللجنة مطروح للمجلس  
الكريم .  
موافقه ؟  
موافقه  
السيد المقرر :  
المادة كما وردت في المشروع  
المادة ١٣٠ - على العضو تقديم  
الاقتراح برغبة خطياً الى رئيس  
المجلس مرفقاً به مذكرة ايضاحية ،  
وعلى الرئيس عرضه على مكتب  
المجلس في اول جلسة قادمة ،  
وللمكتب رد الاقتراح او قبوله  
واحالته الى اللجنة المختصة .  
قرار اللجنة  
المادة ١٣٠ - اعادة صياغتها  
لتصبح بالنص التالي :  
- على العضو تقديم الاقتراح  
برغبة خطياً الى رئيس المجلس ، وعلى  
الرئيس احالته للجنة المختصة .  
قرار اللجنة مطروح للمجلس

الكريم . الشيخ ابو زنت .

السيد عبد المنعم ابو زنت:

شكراً معالي الرئيس

اولاً : في المادة (١٣٠) تعديل

اللجنة بدل للجنة المختصة في اخر

التعديل ( وعلى الرئيس حالته الى

اللجنة المختصة ) اقترح بدل (اللجنة

(للجنة المختصة) .

ثانياً : عبارته (وعلى الرئيس حالته

للجنة) لغوياً الاصح (حالته على

اللجنة) لقوله عليه الصلاة والسلام .

" اذا احيل احدكم على مليئ

فليتبع " ولم يقل اذا احيل احدكم

لمليء .

معالي رئيس المجلس :

الشيخ عبد المنعم فقط لغاية

اقتراحك الاول للجنة المختصة ،

الحقيقة لابد ان قبل الاقتراح ان يحول

للجنة ، الاقتراحات تحول الى اللجان

اصلاً فلذلك واضح من هي الجهة

بالاصل هي اللجنة التي تحال لها .

الاستاذ بسام حدادين .

السيد بسام حدادين :

انا مع النص الاصلي سيدي

الرئيس بأن يعرض على المجلس اولاً

حتى اذا هناك نقاش لاغناء الفكره

يتم قبل حالته الى اللجنة شكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، السيدة توجان

السيدة توجان فيصل :

بما انه سيحال الى المجلس وانا مع

حالته الى المجلس قد يقر المجلس

الاقتراح وباغلبه فما هي الداعي فقد

يكون الاقتراح فعلاً مجدي ويريد ان

يتناه المجلس كاقترح مجلس وليس

اقتراح نائب فما الجدوى ان يحيله الى

اللجنة ثم يعود فاقول ان يصبح

النص الاصلي ( ان يطرح على

المجلس فللمجلس اما قبوله او رفضه

او حالته الى اللجنة المختصة فهو اما

يرفضه او يقبله ينتهي امره عند ذلك

ويصوت المجلس عليه او ان يحال الى

اللجنة المختصة اذا شعر المجلس ان

هناك حاجة لدراسة اكثر .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ طلال عبيدات

السيد طلال عبيدات :

شكراً معالي الرئيس

انا اعتقد ان الاقتراحات برغبه

مضيه للوقت ولا فائده منها مطلقاً

لأنني لم ارى أي جواب شافي على

أي اقتراح برغبه خلال الدورات

السابقه لذا اقترح ان لاتعامل بها

مطلقاً وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ عبد الكريم

السيد رئيس اللجنة :

شكراً معالي الرئيس

الحقيقه ماقاله الزميل طلال قد

يكون وارد في ظل النظام الداخلي

المعمول به ولكن حاول المشروع ان

يفعل موضوع الاقتراح برغبه في

بعض المواد المادة (١٣٠) قيد البحث

الحقيقه بتعديل اللجنة اقتصر الطريق

كثيراً كما رأينا في الجلسة هذا اليوم

ان الاقتراحات برغبه وحكما بموجب

النظام يجب ان يعرضها الرئيس على

المجلس ومن ثم يقرر المجلس حالته

الى اللجنة المختصة وتدرسها اللجنة

المختصة ثم تعود بها الى المجلس بجواز

ارسالها الى الحكومة او بحفظها

بالاقتراحات .

الحقيقه هنا اختصرنا الطريق كثيراً

قلنا على العضو تقديم الاقتراح الى

الرئيس والرئيس يحيله تلقائياً الى

اللجنة المختصة اللجنة التي يقبل هذا

المجلس بأن تحال اليها الاقتراحات

برغبة تدرس اللجنة واذا احتاجت الى

استدعاء احد الوزراء او احتاجت

احد المسؤولين تدرس هذا الموضوع

ثم ترجع الى المجلس وتقول هذا

الاقتراح مقبول لسبب كذا كذا او

الاقتراح مرفوض فاذا وافق على

الاقتراح كما هو في المادة (١٣١)

فأن المادة (١٣٢) قد ألزمت رئيس

الوزراء ابلاغ المجلس بما تم من

اقتراحات التي احيلت الى الحكومة

خلال مدة لا تتجاوز شهراً الا اذا

كان الموضوع مهماً الى درجة ينظر

النواب بحيث يقرر المجلس اجل اقصر

من الشهر وبالتالي تكون الحكومة

ملزمة بالرد على الاقتراحات برغبه لا

ان تذهب ادراج الرياح كما هو

هكذا من الأشهر



الـخـتـال فـي النـظـام الـحـالـي ، لـذـلـك هـذه اـمـادة جـيـدة ومـفعـله بـالنـسـبـة لـلاعضـاء وبـالنـسـبـة لـآلـيـة العـمـل فـي الـمـجـلـس ، اقـتـرـح التـصـويـت عـلـيـها ، شـكـراً مـعـالـي الرـيـس .

مـعـالـي رـيـس المـجـلـس :

الدـكـتـور مـصـطـفـى شـنـيـكـات

الدـكـتـور مـصـطـفـى شـنـيـكـات :

اقـتـرـاح اللـجـنـة القـانـونـيـة مـتـسـوازي ومـقـصـر الطـريق واسـهـل حـتـى اذـا مـا كـان فـي فـائـده مـثـل مـا قـال الزـمـيـل الـكـريـم طـلال اعـتـقـد ان هـذا النـص كـفـيـل بـجـلـها بـاسـرع مـا يـمـكـن وشـكـراً .

مـعـالـي رـيـس المـجـلـس :

الـاسـتـاذ عـبـد العـزـيـز جـير

الـسـيـد عـبـد العـزـيـز جـير :

شـكـراً مـعـالـي الرـيـس

الـحـقـيـقـة اقـتـرـاح الـاخ طـلال عـبـيـدات بـالنـسـبـة لـعـدم الجـدوى هـو واقـع مـلـمـوس وان سـبـب ذـلـك هـو عـدم مـتـابـعة مـثـل هـذه الـاقـتـراحـات بـرغـبـه مـع الـحـكـومـة ، الـاقـتـراحـات بـرغـبـه حـسـب النـظـام القـديـم كـانـت تـحـال الـى الوـزـيـر المـخـتـص لـكـن مـن يـتـابـع هـذا انا اطـالب

الـحـقـيـقـة الـامـانـه العـامـه اذـا مـا تـابـعت امـورنا وتـوصـيـاتنا مـع الـحـكـومـه ورـيـس المـجـلـس ايضاً مـطـلـوب مـنـه ان يـتـابـع قـرارـات مـجـلـس النـواب والـاكـلـها تـضـيـع هـناك تـوصـيـات كـثـيـره لـمـجـلـس النـواب وانا الـحـقـيـقـه عـنـدي تـحـفـظ لـمـاذـا لا تـتـابـع هـذه الـامـور فـالـحـقـيـقـه ان النـص المـولـود حـالـياً جـيـد ويلي وعلـى رـيـس الوـزراء ايضاً فـي المـادـة (١٣٢) ابـلـاغ المـجـلـس بـما تم ، الـحـقـيـقـه هـذا ايضاً جـيـد ولـذـلـك ارى المـوافـقـه عـلـيـه وشـكـراً .

مـعـالـي رـيـس المـجـلـس :

الـاسـتـاذ خـلـيـل حـداديـن اخـر للـتـحـدثـين .

الـسـيـد خـلـيـل حـداديـن :

الـاخـوان وضـحـوا شـكـراً مـعـالـي الرـيـس .

مـعـالـي رـيـس المـجـلـس :

شـكـراً لك ، الزـمـلاء لـدي اقـتـراح عـدد الـحـقـيـقـه عـلـى هـذه المـادـة بـأن يـكـون عـرضـها عـلـى المـجـلـس و لـيـس عـلـى مـكـتـب المـجـلـس هـذا الـاقـتـراح الـوـحـيـد عـلـى هـذه المـادـة ، الدـكـتـور بـسام العـمـوش

يـقـوم الـجـهـاز بـذـلـك او يـجـيـب لـمـاذـا لا يـقـوم بـه فـالمـطـلـوب ان تـأتـي اجـابـة بـالتـلـيـبـة او الـاعـتـذار وان لا يـقـول هـذا لـم يـنـفـذ اذـا فـي مـشـكـلـه ، لا فـي اقـتـراحـات سـتـأتـي ولن تـنـفـذ لانـها امنيـه شـكـراً سـيـدي الرـيـس .

مـعـالـي رـيـس المـجـلـس :

شـكـراً لك ، المـبـدأ اسـتـاذ طـلال ارـجـو ان تـكـون اقـتـنـعت مـن الزـمـلاء واذا انـت مـصـر عـلـى الـاقـتـراح سـاطـرحـه .

المـادـة (١٣٠) هـناك بـعض الـاقـتـراحـات هـناك اقـتـراح بـأن تـكـون الـاقـتـراحـات تـعـرض بـدل ( مـكـتـب المـجـلـس ) الـاسـتـعـاضـه عـنـها بـ ( تـعـرض عـلـى المـجـلـس ) مـن مـع هـذا الـاقـتـراح ؟ لـم يـنـجـح الـاقـتـراح .

مـع الـاخـذ بـعين الـاعـتـبار التـصـحـيـح اللـغـوي الـذي اقـتـرحـه الشـيـخ عـبـد المـنـعم ابو زـنـط اطـرح قـرار اللـجـنـة فـي التـعـديـل الوارد .

مـن مـع قـرار اللـجـنـة ؟

مـوافـقـه .

لـمـادـة الـتي تـليـها

الدـكـتـور بـسام العـمـوش :

شـكـراً مـعـالـي الرـيـس عـلـى اعـطـائـتي الدـور قـبـل التـصـويـت ، اذـا كـان فـي سـوء فـي التـعـامـل مـع الـاقـتـراح بـرغـبـه او فـي تـقـصـير وانا لـيـس مـع المـتـابـعـه فـقـط مـن رئاـسـة المـجـلـس حـتـى مـن النـائـب الـذي يـقـدم اقـتـراحـه اذـا كـان فـي تـفـصـيـل لـهـذا الـامـر لا يـعـني الغـاء الـامـر كـلياً ، هـذا الـامـر مـهم جـداً وانا اعـتـقـد فـي اقـتـراحـات بـرغـبـه اخـذت بـجـراها وطـبـقت عـلـى ارض الـواقـع اذـا كـان الزـمـيـل رـبـما اذـا قـدم بـمـجـمـوعـة اقـتـراحـات وما اخـذت طـريقـها فـهـذا امـر يـتـابـع لـيـس لـسـوء التـعـامـل مـع اقـتـراحـاته نـلـغي الـاقـتـراحـات بـرغـبـه ، شـكـراً .

مـعـالـي رـيـس المـجـلـس :

شـكـراً ، الـاسـتـاذ عـبـد الرؤـوف .

مـعـالـي نـائـب رـيـس الوـزراء ووزـيـر الرـيـبـة والتـعـليم :

اقـنـى تـصـحـيـح مـفـهـوم لـيـس الـاقـتـراح بـرغـبـه قـرار بارادـة مـجـلـس النـواب فـي القـيـام بـذـلـك العـمـل ، الـاقـتـراح اسـمـه اقـتـراح بـرغـبـه هـو تـمـنى عـلـى الـجـهـاز التـنـفـيـذي ان يـقـوم بـعـمـل مـا فـأما ان

هـذا مـن الـأهـل

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٣١- على اللجنة تقديم

تقرير موجز عن الاقتراح خلال

خمسة عشر يوماً من إحالته إليها ،

توصي فيه برفض الاقتراح أو قبوله

فاذا وافق المجلس على قبوله ابلغه

الرئيس الى رئيس الوزراء .

قرار اللجنة

موافقه

معالي رئيس المجلس :

قرار اللجنة مطروح للمجلس

الكريم .

موافقه

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٣٢- على رئيس الوزراء

ابلاغ المجلس بما تم في الاقتراح الذي

احيل اليه خلال مدة لا تتجاوز شهراً

، الا اذا قرر المجلس اجلاً أقصر .

قرار اللجنة

موافقه

معالي رئيس المجلس :

القرار مطروح للمجلس

موافقه .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

الفصل الخامس عشر

الحصانة النيابية

المادة ١٣٣- لا يجوز خلال دورة

انعقاد المجلس توقيف العضو أو

محاكمته الا بقرار من المجلس

بالاكثرية المطلقة بوجود سبب كاف

لتوقيفه او لمحاكمته ، او ما لم يقبض

عليه في حالة التلبس بجريمة جنائية ،

وفي حالة القبض عليه بهذه الصورة

يجب اعلام المجلس بذلك فوراً .

قرار اللجنة

المادة ١٣٣- شطب نص المادة من

المشروع والاستعاضة عنه بالنص

التالي :-

- لا يجوز خلال دورة انعقاد

المجلس ملاحقة العضو جزائياً أو اتخاذ

اجراءات جزائية او ادارية بحقه او

القاء القبض عليه او توقيفه الا باذن

المجلس ، باستثناء حالة الجرم الجنائي

المشهود ، وفي حالة القبض عليه

بهذه الصورة يجب اعلام المجلس

بذلك فوراً .

معالي الرئيس لاحظ ان قرار

اللجنة لم ينص على كيفية اخذ اذن

المجلس علماً بان الموجود في الدستور

المادة (٨٦) منصوص عليها نصاً

بالاكثرية المطلقة والتعديل الذي

اقترحه اللجنة قالت باذن من المجلس

وهذا غير محدد لذلك لا بد من

الاشارة على الاكثرية المطلقة من

المجلس حتى ينسجم مع المادة (٨٦)

من الدستور الفقرة (١) .

معالي رئيس المجلس :

الزملاء المادة (١٣٣) مطروحة

للمجلس الكريم ، الاستاذ صالح

شعواطه .

السيد صالح شعواطه :

شكراً معالي الرئيس

هذه المادة هامة جداً ، النص في

المشروع غير كاف وكذلك قرار

اللجنة القانونية غير كاف ، ارى ان

يكون النص كما يلي :-

( لا يجوز ملاحقة العضو جزائياً

واتخاذ اجراءات جزائية او ادارية بحقه

او القاء القبض عليه او توقيفه طوال

مدة عضويته في المجلس باستثناء حالة

الجرم الجنائي المشهود ، وشكراً

معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، الاستاذ عبيد الرؤوف

الروابده .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير

الزراعة والتعليم :

اثمناً الذي قاله الاخ صالح انه

يمكن تطبيقه لكن النص الدستوري

لا يسمح لذلك ، النص الدستوري

مادام معمول به فهو الاول ان يرد

فالحديث فقط خلال فترة انعقاد

المجلس .

ثانياً اذا ورد نص عن الاكثرية

بالدستور فهو حري بالتطبيق

ولاحاجه لا يراة يعني ما في ضروره

اذا لم تورد لاحاجه له ، الامر الثاني

اذا سمحوا لي الاخوان المادة (١٣٣)

في المشروع هي نفس النص الذي في

الدستور وجدت اللجنة القانونية ان

النص يحاجه الى تفسير لانه الدستور

موجه الى نوعيه واستطيع قراءته ،

النظام الداخلي موجه لنوعيه اكرر

ولذلك فيه تفصيل وتوسيع  
لتفسيره فقط ، شكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، الدكتور الكوفحي .

السيد الدكتور احمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقه وان نص عليه الدستور  
لكن هناك موضع سكوت ويجوز لنا  
في موضوع السكوت ان نقول ما  
يتناسب مع دور النائب ، النائب  
رقابته دائمه خلال الولاية للمجلس  
الرقابة قائمه فاذا جعلت فقط  
الحصانه خلال دوره الانعقاد فقي  
ظني الدور الاساسي الرقابي قد اختل  
وبهذا نقول تستمر الحصانه للنائب  
طيلة فتره ولاية المجلس لان النائب  
والوزير سيان على اقل تقدير سلطه  
عامه سلطه عامه الوزير ثلثين  
والنائب اغليه مطلقه ثلثين بالتساوي  
بين النائب والوزير وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ عبد الرؤوف

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير  
التربية والتعليم :

لاتوجد حصانه للوزير ، الحصانه  
الوحيد انه يحاكم امام هذا المجلس .  
هذا المجلس مدعي عام وله مجلس  
خاص لكنه يلاحق جزائياً وغير ذلك  
لامر الثاني ماهو الهدف من الحصانه  
للنائب ؟ الهدف حماية دوره النيابيه  
تحت قبة البرلمان بأن لا تمحول أي  
سلطه بينه وبين الوصول الى قبة  
البرلمان ان لم يكن المجلس منعقد لا  
ميراً لذلك اذا كان غير قرار قضائي  
شكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، الاستاذ طلال عبيدات

السيد طلال عبيدات :

شكراً معالي الرئيس

نائب انتخاب من شريحه كبيره من  
الاجتمع ليس من السهل رفع الحصانه  
عنه من قبل اغليه مطلقه من الحضور  
، انا اقترح ان لا ترفع الحصانه عن  
النائب الا اذا صوت عليها ثلثي  
اعضاء المجلس وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، الاستاذ عبد المنعم ابو  
زنط .

السيد عبد المنعم ابو زنط :

شكراً معالي الرئيس

اولاً : في التعديل للجنة الموقره في  
السطر الثالث بدل ( القاء القبض  
عليه ) نكتب ( توقيفه ) .

ثانياً : معظم دول العالم تعتبر  
الحصانه مستمره مالم يحل المجلس ،  
فلذلك انا اؤكد على ما طالب به  
الزملاء ان تستمر الحصانه للنائب  
مالم يحل المجلس باستثناء حالة الجرم  
الجنائي المشهود .

قضيته الثلثين عندما نقرأ في  
الدستور في المادة (٥٦) من الدستور  
( مجلس النواب حق اتهام الوزراء  
ولا يصدر قرار اتهام ، يعني بمجرد  
قرار اتهام وليس قرار ادائه قرار  
الاتهام لا يصدر من مجلس النواب  
ضد الوزير الا باكثرية ثلثي اصوات  
الاعضاء الذي يتألف منهم مجلس  
النواب اليس من باب اولي ان النائب  
الذي يمثل الشعب ان لا ترفع عنه  
الحصانه الا باغليه الثلثين وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، السيد رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة :

شكراً معالي الرئيس

اولاً : ارجو منك سيدي الرئيس  
ان لا تطرح أي اقتراح مخالف  
للدستور ولا يجوز طرحه .

ثانياً : ارجو ان اوضح ان هناك  
خلطاً في موضوع رفع الحصانه وفي  
موضوع محاكمة الوزراء، في موضوع  
موضوع محاكمة الوزراء الدستور  
جعل من هذا المجلس سلطه نيابه عامه  
لاتهام الوزراء في جريمة ارتكبتها  
الوزير بسبب ادائه لوظيفته الوزاريه  
اما اذا ارتكب الوزير جرمأ عادياً  
كان صدم بسيارته اثناء ان خرج من  
هذا المجلس لاسمح الله - فهو يحاكم  
مثله مثل أي مواطن دون اية حصانه  
اذا لم يكن وزيراً نائب هذا جانب .

اما سلطه النيابيه العامه للمجلس  
فهي سلطه دستوريه نصت عليها  
المادة (٥٥) وفصلتها المواد الاخرى  
وهي فقط في القضايا التي يودها  
الوزير اثناء عمله او اثناء وظيفته او  
بسبب اراءه لوظيفة ، هذا جانب  
يجب ان تنتهي منه وان تنتهي في

هكذا من الأهل

٢١١  
٢٢٥  
٢٣٥



الحديث حول حصانه الوزير وحصانه النائب والفرق بينهم .  
اما حصانة النائب فهي مقرره في التشريعات الدستوريه العالميه لفلسفه واحده هي منح الخصوم السياسيين لاي نائب من ان يعطلوا حضوره جلسات المجلس اثناء الانعقاد ، هذه هي الفلسفه التي تستطيع ان تقول انها شرعت الحصانه من اجلها والدستور لدينا ايضاً يقول اثناء اجتماع المجلس فلا يجوز الاستماع لاي اقتراح خارج اجتماع المجلس حتى ولو كنا نتمنى ويتمنى كل واحد منا وربما انا كواحد من هذا المجلس الكريم انمى ان تكون الحصانه طيلة مدة انعقاد المجلس ولكن يجب ان لا تخالف الدستور وان لا نقترح اقتراحاً مخالفاً للدستور .

الشيء الاخر الذي اريد ان اقله ان الاغلبه المطلقه ايضاً امر منصوص عليه في الدستور فلا يجوز ان تنص على اغلبية الثلثين والدستور ينص على الاغلبيه المطلقه ، ايضاً ان المجلس

في موضوع الحصانه لا يدخل في تفاصيل التهمه وليس له البت في موضوع التهمه وليس له ان يقول التهمه صحيحه او باطله ، هناك اجراءات قضائيه نتج عنها طلب رفع الحصانه عن النائب فقط المجلس ينظر بعد ان يدرس تقرير اللجنة القانونيه ينظر في ان هذا الطلب جدي لرفع الحصانه عن النائب لمحاكمته امر غير جدي فاذا كان جدياً وليس المقصود منه اعاقه النائب عن اداء وظيفته فيقرر المجلس حسب رأيه او باكثرية رفع الحصانه واذا لم يكن ذلك كذلك فيقرر عدم رفع الحصانه وفي هذه الحاله يستطيع القضاء ملاحقه النائب بعد انتهاء دوره المجلس وبالنسبه ان دوره المجلس المقصوده في هذا النص تنطبق على الدورات العادية والاستثنائيه ولا يجوز ان يوقف النائب او يحاكم خلال الدورات العاديه او الاستثنائيه الا اذا صدر قرار من الاغلبيه المطلقه من المجلس اما اذا في حالة الجرم الجنائي المشهود فامر متفق عليه في كافه

التشريعات ان الذي يرتكب جرماً مشهوداً والجرم المشهود معرف بقانون المحاكمات الجزائيه ان الجرم الذي يرتكب يشاهد بشهود كثيرين ويكون هناك حاله صباح او حاله واضحه جداً ، ولذلك اعتقد اننا في اللجنة نقلنا النص الموجود في النظام الداخلي في الاعيان واعتقد اننا وسعنا الامر عما هو منصوص عليه في اصل المشروع ، لاحظ سيدي الرئيس انه هنا لا يجوز خلال انعقاد دوره المجلس توقيف العضو او محاكمته ، في النص المقترح قلنا لا يجوز خلال دوره انعقاد ملاحقه العضو جزائياً او اتخاذ اجراءات جزائيه او اداريه بحقه لانه كما تذكر معالي الرئيس ثارت في بعض القضايا انه هل يجوز اثناء التحقيق واثناء ان تكون القضيه عند المدعي العام ان يطلب رفع الحصانه ان يستدعي النائب ليحقق معه فقط لثمنها هنا بالحصانه بان قلنا لا يجوز اتخاذ الاجراءات الجزائيه أي في هذه الحاله في حالة اقرار هذا النص المقترح من

اللجنة لا يجوز للمدعي العام ان يستدعي النائب الا اذا سمح المجلس باغلبيه المطلقه بذلك ولذلك سيدي الرئيس النص منسجم مع الدستور واعتقد انه الافضل وارجو ان نصوت عليه وشكراً .

معالي رئيس المجلس :  
شكراً لك ، هناك بعض الاقتراحات التي وردت على المادة ، هناك اقتراح بموضوع العدد الذي يرفع الحصانه عن النائب وهذه قضيه محسومه في الدستور بالاكثرية المطلقه وبالتالي لا مجال لمناقشتها وهناك موضوع امتداد فترة امتداد الحصانه للنائب وهي ايضاً محسومه في المادة (٨٦) بالدستور بانها خلال فترة انعقاد المجلس أي اثناء الدورات لسبب الذي تم توضيحه بان الغايه منها عدم اعاقه النائب عن حضور الجلسات او عن قيامه بعمله النيابي وليس امتياز الحقيقه للنائب في هذه القضيه ، ولذلك ساطرح مالا يتعارض مع الدستور .

وهو اقتراح واحد ، اقتراح الشيخ

هكذا من المأهول

ابو زنط وهو استبدال ( القبض عليه ) بـ ( توقيفه ) والحقيقة ايضاً الكلمة موجودة في تعديل اللجنة القانونية بعد ( القاء القبض عليه ) او ( توقيفه ) مذكورات .

معالي رئيس المجلس :

الشيخ عبد المنعم

السيد عبد المنعم ابو زنط :

معالي الرئيس الواقع الاكتفاء بالتوقيف اكرم للنائب وللشعب من كلمة القاء القبض عليه (توقيف) تغني.

معالي رئيس المجلس :

ساطرحها لكنني اريد ان اوضح ان القاء القبض غير التوقيف عمليه اخرى قد تتم قبل التوقيف فقط ، ساطرح الاقتراح يا شيخ عبد المنعم. الشيخ عبد المنعم يقترح بشطب كلمة ( القاء القبض عليه ) من مع الاقتراح ؟

لم ينجح الاقتراح .

السيد المقرر :

السيد المقرر :

هناك مخالفه في اللجنة للنص الذي في الدستور اصلاً ، يعني قال باذن المجلس وهذا كلام مطلق ، قرار اللجنة يقول ( لا يطلبه الا باذن المجلس ) واذن المجلس مطلق هل هو اذن ثلثي اعضاء المجلس ام المجلس باجماعه ام بالاكثرية المطلقة ، لكن لا بد من نقل بقرار من المجلس بالاكثرية المطلقة الموجوده في النص الاصلي .

معالي رئيس المجلس :

هذا اعتقد انه محسوم بالدستور يعني الدستور يقرأ قبل النظام الداخلي وقبل أي قانون موجود في البلد حبذا توضيح من معالي رئيس اللجنة ايضاً في هذا الموضوع .

الاستاذ الدغمي

السيد رئيس اللجنة :

شكراً معالي الرئيس

الحقيقه اذن المجلس يعني اذن الاغليه المطلقة في المجلس هذا شيء معروف ومفروغ منه ، لانه ايضاً النص الدستوري يجب ان ينسجم هذا معه يقول قرار بالاكثرية المطلقة

معالي رئيس المجلس :

١٩ من ٥٢ ولم تحصل على الاكثرية المطلقة قرار اللجنة القانونية مطروح للمجلس من مع قرار اللجنة القانونية ؟ موافقه .

المادة التي تليها .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٣٤ - يقدم وزير العدل طلب الاذن باتخاذ الاجراءات الجزائية الى رئيس المجلس ، مشفوعاً بمذكرة تشتمل على نوع الجرم ومكانه وزمانه والادلة التي تستلزم اتخاذ اجراءات عاجلة .

قرار اللجنة

المادة ١٣٤ - موافقه بعد شطب عبارة ( وزير العدل ) والاستعاضة عنها بعبارة ( رئيس الوزراء ) .

معالي رئيس المجلس :

المادة المطروحة للمجلس الكريم .

موافقه

السيد المقرر :

المادة (١٣٥)

لوجود سبب كافٍ لتوقيفه ، فاذن المجلس يعني اذن الاكثرية المطلقة لان النص الدستوري هو الذي يتبع وما النظام الداخلي الا انسجاماً مع الدستور ولا يستطيع النظام مخالفه الدستور .

معالي رئيس المجلس :

اذن دعونا نقول لا تخالف الدستور لكن اذا اردتم نريد من التوضيح فهذا رأي المجلس انه الاكثرية المطلقة واعتقد انني فهمت من السيد المقرر انه يريد ان يكون النص ( او توقيفه باذن الاكثرية المطلقة ) .

معالي رئيس المجلس :

السيد المقرر :

السيد المقرر :

الا بقرار من المجلس بالاكثرية المطلقة .

معالي رئيس المجلس :

اذن من مع اضافة ( باذن المجلس بالاكثرية المطلقة ) ؟

السيد الامين العام :

١٩ من ٥٢

**المادة كما وردت في المشروع**

المادة ١٣٥ - يحيل الرئيس الطلب الى اللجنة القانونية لفحصه والنظر فيه وتقديم تقرير عنه خلال مدة لا تتجاوز اسبوعين ، فان لم يقدم التقرير خلال تلك المدة جاز للمجلس البت بالطلب مباشرة .

قرار اللجنة : موافقه

معالي رئيس المجلس :

القرار مطروح للمجلس الكريم :  
الشيخ عبد المنعم هل عندك شيء ؟  
السيد عبد المنعم ابو زنت :

تصحيح لغوي : يحيل الرئيس الطلب على اللجنة ( على ) بدون ( الى ) .

معالي رئيس المجلس :

القرار مطروح للمجلس ،  
الدكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش :

شكراً معالي الرئيس ، اقتزاحي بصفه عامه أي زميل له وجهة نظر فيما يتعلق باللغة انا اقترح ان يقدمها مكتوبة اما هنا ان نصبح بصريين او كوفيين يعني في مدارس كثيرة في

الموضوع اظن هذه من الشكليات الا اذا بنيت عليها في الصياغة موضوع اما اذا كانت شكل فلتقدم الى اللجنة وتصوغها .

معالي رئيس المجلس :

انا اشكرك على ان الزميل الذي عنده اقتراح لغوي ماليش له علاقة في تغيير المعنى ان يقدمها قدم لنا الاقتراح اللغوي اذا سمحت للمقرر يا شيخ عبد المنعم .

هل هناك غير اللغة يا شيخ عبد المنعم ؟

السيد عبد المنعم ابو زنت :

معالي الرئيس انا رغم تقديري لوقت المجلس لكن التصويت اللغوي يشري لفتنا تحت القبة ويشعرنا باجلال لغة القرآن العظيم فالتبنيه على الاخطاء تعطي اللجنة انتباها زائداً وان نعيد النظر وندقق او الحكومه في مشروعها ان تمرر هذه الامور على علماء اللغة وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً يا شيخ عبد المنعم ممكن تعطينا اياهم مكتوبات كل الذي

معالي رئيس المجلس :

القرار مطروح للمجلس الكريم .  
موافقه .

ارفع الجلسة ربع ساعة للاستراحة ( وهنا تم رفع الجلسة لمدة ربع ساعة للاستراحة )

\* استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم  
النصاب قانوني اعلن استئناف الجلسة .

السيد المقرر :

المادة (١٣٧) :

المادة كما وردت في المشروع  
المادة ١٣٧ - ليس للمجلس ان يفصل في موضوع التهمة وانما يقتصر دوره على الاذن باتخاذ الاجراءات القانونية او الاستمرار فيها متى تبين له ان الغرض منها ليس التأثير على النائب لتعطيل عمله النيابي .

قرار اللجنة : موافقه

معالي رئيس المجلس :

القرار مطروح للمجلس الكريم .  
موافقه .

تريد اثرائنا فيه فيما يتعلق باللغة  
لو سمحت .

قرار اللجنة مطروح للمجلس  
الكريم . موافقه

المادة التي تليها

المادة (١٣٦) :

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع  
المادة ١٣٦ -

١ - يحيل الرئيس تقرير اللجنة القانونية على المجلس في اول جلسة تالية ، وتستمر مناقشة الموضوع حتى البت نهائياً بالامر ، فاذا وجد المجلس سبباً كافياً لتوقيف العضو او محاكمته يتخذ قراره برفع الحصانه بالاكثرية المطلقة .

ب - ان قرار رفع الحصانه محصور بالفعل الوارد في طلب الاذن ولا يمتد ليسري على افعال اخرى .

قرار اللجنة : المادة ١٣٦ - موافقه  
بعد شطب عبارة ( لتوقيف العضو او محاكمته ) الواردة في الفقرة (أ) والاستعاضة عنها بعبارة ( لاتخاذ الاجراءات المطلوبة ) .



السيد المقرر :  
المادة (١٣٨) :  
المادة كما وردت في المشروع  
المادة ١٣٨ - اذا اوقف عضو  
لسبب ما خلال المدة التي لا يكون  
فيها المجلس منعقداً ، فعلى رئيس  
الوزراء ان يبلغ المجلس عند اجتماعه  
الاجراءات المتخذة مشفوعة  
بالايضاح اللازم ، وللمجلس ان  
يقرر استمرار تلك الاجراءات او  
ايقافها فوراً .  
قرار اللجنة  
موافقه  
معالي رئيس المجلس :  
قرار اللجنة مطروح للمجلس  
الكريم .  
موافقه  
السيد المقرر :  
المادة (١٣٩) :  
المادة كما وردت في المشروع  
المادة ١٣٩ - للعضو الذي رفعت  
عنه الحصانة ولم يوقف الحق في  
حضور جلسات المجلس واجتماعات  
المادة ١٤١ - يحق لكل اردني ان  
الجان والمشاركة في المناقشة  
والتصويت .  
قرار اللجنة  
موافقه  
معالي رئيس المجلس :  
القرار مطروح للمجلس الكريم  
موافقه  
السيد المقرر :  
المادة (١٤٠) :  
المادة كما وردت في المشروع  
المادة ١٤٠ - ليس من حق النائب  
ان يتنازل عن حصانته دون موافقة  
المجلس .  
قرار اللجنة  
موافقه  
معالي رئيس المجلس :  
هل يوافق المجلس الكريم ؟  
موافقه  
السيد المقرر :  
المادة (١٤١) :  
المادة كما وردت في المشروع  
الفصل السادس عشر  
العرائض والشكاوي  
المادة ١٤١ - يحق لكل اردني ان

يرفع الى المجلس عريضه فيما له  
صلة بالشؤون العامة او شكوى فيما  
ينوبه من امور شخصية .  
قرار اللجنة  
موافقه  
معالي رئيس المجلس :  
المادة مطروحه للمجلس الكريم  
موافقه  
السيد المقرر :  
المادة (١٤٢) :  
المادة كما وردت في المشروع  
المادة ١٤٢ -  
أ - يجب ان يوقع على العريضه او  
الشكوى مقدمها ذاكراً فيها اسمه  
ومهنته وعنوانه الكامل .  
ب - لا يجوز ان تشتمل العريضه  
او الشكوى على أي مساس بالعرش  
او مجلس الامة او القضاء او  
الاشخاص او الهيئات ، ولا يجوز ان  
تحتوي على الفاظ نابيه او عبارات  
غير لائقه .  
ج - للرئيس ان يامر بحفظ  
العرائض والشكاوي التي لا تتوفر  
فيها الشروط المطلوبة .  
قرار اللجنة  
المادة ١٤٢ : موافقه بعد :  
الفقرة (ب) شطب عبارة ( او  
الاشخاص او الهيئات ) الواردة في  
الفقرة .  
معالي رئيس المجلس :  
المادة مطروحه للمجلس الكريم  
موافقه  
السيد المقرر :  
المادة (١٤٣) :  
المادة كما وردت في المشروع  
المادة ١٤٣ - تقييد العرائض  
والشكاوي في جداول عامة بارقام  
متسلسله حسب تاريخ ورودها مع  
بيان اسم مقدمها وعنوانه وملخص  
عن موضوعها .  
قرار اللجنة : موافقه .  
معالي رئيس المجلس :  
المادة مطروحه على المجلس الكريم  
موافقه .  
السيد المقرر :  
المادة (١٤٤) :  
المادة كما وردت في المشروع  
المادة ١٤٤ -

أ - يحيل رئيس المجلس العرائض والشكاوي على مكتب المجلس لدراستها وللمكتب اما حفظها او احوالها الى اللجان المختصة او الوزير المختص او المجلس .

ب - اذا احيلت العريضة او الشكوى الى اللجنة المختصة تقوم اللجنة بدراسة وتقرر اما حفظها او التصرف بها مع الموضوعات المعروضة عليها او احوالها الى المجلس او الوزير المختص .

ج - يجب الوزير على العريضة او الشكوى احواله اليه ، ويرسل الرئيس الى مقدمها بياناً بما تم فيها .

قرار اللجنة : موافقه

معالي رئيس المجلس :  
المادة مطروحه للمجلس الكريم

موافقه  
السيد المقرر :  
المادة (١٤٥) :

المادة كما وردت في المشروع  
المادة ١٤٥ - لكل عضو حق الاطلاع على أي عريضة من طلب ذلك من رئيس المجلس .

قرار اللجنة : موافقه  
معالي رئيس المجلس :  
المادة مطروحه للمجلس  
موافقه  
السيد المقرر :  
المادة (١٤٦) :

المادة كما وردت في المشروع  
الفصل السابع عشر  
الاجازات والغياب  
المادة ١٤٦ -

أ - يقدم طلب الاجازة الى الرئيس قبل المباشرة بها .

ب - للرئيس الموافقه على الاجازة اذا كانت مدتها اسبوعين او اقل .

ج - اذا تجاوزت مدة الاجازة الاسبوعين يعرض الرئيس الامر على المجلس للموافقة .

قرار اللجنة  
المادة ١٤٦ : موافقه بعد :

- اضافة فقرة جديدة برقم (د) بالنص التالي : -

د - في كل الحالات يجب اعلام المجلس عن اسماء النواب المجازين .

ثم قرار اللجنة بعد ذلك موافقه .  
هناك تحفظ من معالي عبد الرؤوف الروابده على هذه المادة .  
معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم :

اسحب التحفظ .  
معالي رئيس المجلس :  
سحب التحفظ . المادة مطروحه على المجلس الكريم .  
موافقه .

السيد المقرر :  
المادة (١٤٧) :

المادة كما وردت في المشروع  
المادة ١٤٧ -

أ - لا يجوز ان يتغيب عن احدى جلسات المجلس او لجانه الا اذا اخطر الرئيس بذلك مع بيان العذر .

ب - اذا تغيب العضو عن حضور جلسات المجلس او لجانه او لم يحضر بعد مدة الاجازة يعتبر متنازلاً عن حقه في مخصصاته مدة الغياب .

قرار اللجنة : موافقه

معالي رئيس المجلس :  
قرار اللجنة مطروح للمجلس

السيد توجان فيصل  
السيد توجان فيصل :  
عفواً انا رفعت يدي للنقاش وقالوا موافقه لكن الاولى ان من يريد ان يناقش قبل التصويت فاريد ان اشير الى المادة (١٤٧) الفقرة (ب) :

اذا تغيب العضو عن المجلس او لجانه يعتبر متنازل عن مخصصاته وسبق واثرت موضوع المخصصات غير لائق كيف سنحسبها كم ساعه يجلس في المجلس او اللجنة ؟ ما هو العضو قادر ان يقول لا اريد ان ادخل ولا في أي لجنة يأتي فقط على اجتماع للمجلس حقيقه ، بينما اعضاء اخرين يدخلوا في اقصى عدد من اللجان يقدروا عليها ويشغلوا من الصباح الى اخر الليل ويشغلوا بيوتهم ويرجعوا ، فلا يليق ان نأتي ونقول له وكأننا استأجرناه كما نستأجر الشغال الميامه على الساعه هلقد ونقول كم ساعه المجلس وكم ساعه اللجنة ماذا عن ايام عدم انعقاد المجلس .

مفروض انه ايضاً شغال ، هذا النوع من توزيع عمله على ساعات المجلس يرجعه فعلاً كالشغاله التي تأتي بها على البيت هذا لا يلىق نهائي وانا اقول اذا تكرر الغياب ولم يحضر المجلس بإمكان المجلس ان يتخذ قرارات اخرى اديه وهو سيد نفسه في التعامل مع اعضاءه وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

الدكتور بسام العموش

الدكتور بسام العموش :

يعني انا اشكر السيد توجان لكن الحقيقة الشغاله هذه غير مناسبة لنا الحقيقة يعني اتحفظ على الكلمة .

السيد المقرر :

هناك اقتراح بشطب الفقرة (ب)

معالي رئيس المجلس :

المادة مطروحة على المجلس الكريم

مع اقتراح بشطب الفقرة (ب) من

مع الاقتراح بشطب الفقرة (ب) ؟

ويشطب (ب) .

السيد المقرر :

المادة (١٤٨) :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٤٨ - اذا لم تعقد جلسة بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني يضع مدير عام المجلس جدولاً باسماء المتغيين بدون عذر ويدرج ذلك في محضر الجلسة التالية .

قرار اللجنة : موافقه

معالي رئيس المجلس :

القرار مطروح للمجلس ، دولة

طاهر المصري .

دولة السيد طاهر المصري :

معالي الرئيس ايضاً في هذه المادة

اعتقد ان فيها قيد غير مناسب على

وضع النواب ولذلك اريد ان اقترح

ان تحذف هذه المادة كامله .

معالي رئيس المجلس :

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

نحن الان مشينا على طريقه وهي

ذكر اسماء المتغيين بلا عذر

والتأخرين بلا عذر فهذه المادة ماشيه

مع العرف الجديد للمجلس ولا

داعي لحذفها .

معالي رئيس المجلس :

حسناً الرأي للمجلس . هناك

لفظ الحرم يطلق على الحرمين

الشريطين .

ثانياً : كلمة حدوده اشمل من

حرمه لان الغالب في لفظ الحرم تطلق

على ساحة الشئ يعني ساحة المجلس

لكن لا تشمل الساحة الحدود كلها

فاقترح وحول ( ضمن حدوده ) اعم

واشمل وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

الشيخ عبد الباقي جمو .

السيد عبد الباقي جمو :

ارجو ان اذكر فضيلة الزميل الا

ان كلمة (حرم) كلمه عرييه لها

معنيان معنى اصطلاحي ومعنى فقهي

وشرعي فهنا نحن نستعمل المعنى

اللغوي فنقول حرم الجامعه وهذا

دارج ولا انتقاد ولا مواخذة .

معالي رئيس المجلس :

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

يظهر صار ليس عند فضيلة الشيخ

عبد المنعم بينما ذكره بعض العلماء

عن المسجد الحرام وان كلمة (حرام)

لا تطلق الا على المسجدين اما كلمة

اقتراح بشطبها من مع شطبها ؟

واضح ان الاقتراح لم يحظى

بالاغليه .

قرار اللجنة في المادة (١٤٨)

مطروح للمجلس موافقه .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

الفصل الثامن عشر

الحفاظة على النظام والامن

في المجلس

المادة ١٤٩ - المحافظة على النظام

والامن داخل المجلس وحوله ضمن

حرمه من اختصاص المجلس وحده ،

ويقوم بذلك الرئيس باسم المجلس ولا

يجوز استدعاء القوات الامنية غير

شرطة المجلس الا بطلب منه .

قرار اللجنة : موافقه

معالي رئيس المجلس :

المادة (١٤٩) مطروحة للمجلس

الكريم .

الشيخ عبد المنعم

السيد عبد المنعم ابو زنت :

شكراً معالي الرئيس ، لفظ (ضمن

حرمه ) في السطر الاول ، اولاً :



(حرم) فهي مستعلمه في كتبنا  
الفقيه وفي استعمالنا اللغوي كشره  
فنقول حرم البيت وحرم الطريق  
وحرم الجامعه كما ذكر فضيلة  
الشيخ عبد الباقي ولا داعي لهذا .  
معالي رئيس المجلس :  
ولذلك اسحب الاقتراح نيابه عن  
الشيخ عبد المنعم .  
السيد عبد المنعم ابو زنت :  
شكراً معالي الرئيس ، لا اسحب  
اقتراحي الامام شيخ الاسلام ابن  
تيميه رحمه الله بحث ذلك بحثاً نفسياً  
ان اصطلاح كلمة (حرم) لا تطلق  
الا على الحرمين الشريفين والأئمه  
الذين يقولون من المسجد الأقصى  
ثالث الحرمين الشريفين من باب  
التغليب والتكريم لمسرى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فليراجع في  
تلك المصادر التي اشرت اليها لشيخ  
الاسلام الامام ابن تيميه رحمه الله .  
معالي رئيس المجلس :  
حسناً نجعلها لقرار اللجنة ولندقق  
من ذلك ونترك الامر لهم في موضوع  
التصحيح اللغوي .

قرار اللجنة مطروح للمجلس  
الكريم .  
موافقه  
السيد المقرر :  
الماده (١٥٠) :  
الماده كما وردت في المشروع  
الماده ١٥٠ - توضع قوات كافية  
لحفظ الامن تكون تحت امره الرئيس  
ومستقله عن أي سلطه اخرى  
وتتلقى الاوامر منه .  
قرار اللجنة : موافقه  
معالي رئيس المجلس :  
قرار المجلس مطروح للمجلس  
السيد سليمان السعد :  
السيد سليمان السعد :  
شكراً ، هنا كلمة ( الرئيس ) هل  
هو رئيس مجلس النواب ام رئيس  
مجلس الامه ؟  
لماذا لا نقول رئيس مجلس النواب  
حتى لا نزيل اللبس ؟  
معالي رئيس المجلس :  
يا شيخ سليمان سؤالك مشروع  
لكن النظام عن مجلس النواب وبالتالي  
فهو رئيس مجلس النواب .

الاستاذ عبد الرؤوف  
معالي نائب رئيس الوزراء ووزير  
التربية والتعليم :  
وردت للمره الستين كلمة الرئيس  
اولاً لم يرد أي كلام عن أي مجلس  
اخر لا تنصرف لرئيس الوزراء ولا  
لرئيس الاعيان في ماده التي قبلها  
والماده التي بعدها الرئيس دون ان  
تخصص تعني رئيس مجلس النواب .  
معالي رئيس المجلس :  
دولة طاهر المصري :  
دولة السيد طاهر المصري :  
استفسار الصحيح من احد وزراء  
الحكومه الكلمات ( ومستقله عن أي  
سلطه اخرى ) هل هذا ممكن يعني  
هل ممكن لقوات امن مستقله عن أي  
سلطه اخرى وتتلقى اوامرها فقط من  
رئيس المجلس ؟  
معالي رئيس المجلس :  
السيد عبد الرؤوف الروابده .  
معالي نائب رئيس الوزراء وزير  
التربية والتعليم :  
يا سيدي هو يعني انشاء جهاز  
امن هذه سكتند (scanded) هذه

تعار للمجلس طيلة خدمتها في  
المجلس ليس عليها أمر الا رئيس  
مجلس وهذا المقصود فيها تماماً .  
معالي رئيس المجلس :  
الماده مطروحه للمجلس  
موافقه  
السيد المقرر :  
الماده (١٥١) :  
الماده كما وردت في المشروع  
الماده ١٥١ -  
أ - اذا ارتكب نائب او أي  
شخص اخر جرماً من نوع الجنابة  
داخل حرم المجلس ، على الرئيس ان  
يأمر بالقبض عليه وحجزه في مكان  
معين وتسليمه للسلطه القضائيه فور  
حضور من يمثلها .  
ب - اذا كان الجرم من نوع  
الجنحه فلرئيس ابلاغ السلطه  
القضائيه لاتخاذ التدابير القانونيه .  
قرار اللجنة : موافقه  
معالي رئيس المجلس :  
الماده ١٥١ مطروحه للمجلس  
موافقه

السيد المقرر :

المادة (١٥٢) :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٥٢ - لا يجوز لاحد وقت

اجتماع المجلس باستثناء الاعيان

والحكومه ، ان يجلس في الاماكن

المخصصة للاعضاء او دخول قاعة

المجلس الا باذن من الرئيس .

قرار اللجنة

موافقه

معالي رئيس المجلس :

القرار مطروح للمجلس الكريم

موافقه

السيد المقرر :

المادة (١٥٣) :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٥٣ - يجب على من يرخص

لهم في الدخول الى شرفات المجلس ان

يلزموا السكون التام مدة انعقاد

الجلسة وان يظلوا جالسين ، وألا

يظهروا علامات الاستحسان او

الاستهجان وان يراعوا التعليمات

التي ينيدها لهم الرئيس او المكلفون

ب حفظ النظام .

قرار اللجنة

موافقه

معالي رئيس المجلس :

القرار مطروح للمجلس

موافقه

السيد المقرر :

المادة (١٥٤) :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٥٤ - كل من رخص له

بالدخول داخل بالنظام او احدث

ضجيجاً ان يأمر باخراجه بالقوة

وتسليمه للجهة المختصة اذا اقتضى

الحال .

قرار اللجنة : موافقه .

معالي رئيس المجلس :

قرار اللجنة مطروح للمجلس

الكريم ، الشيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جو :

نحن مرت علينا فقره دون ان ننتبه

اليها في المادة (١٥١) : اذا كان

الجرم من نوع اللجنة فللرئيس ابلاغ

السلطة القضائية في اتخاذ التدابير

القانونية ، هذا يسري على النائب

وغير النائب لا يجوز ، لانه لا يجوز

اتخاذ اجراء ضد نائب الا اذا

ارتكب جنايه مشهوده . هنا نحن

مررنا على فقره وضمينا النائب

فيمن يجوز اتخاذ الاجراءات القضائية

ضده في جناحه .

معالي رئيس المجلس :

السيد عبد الرؤوف الروابده .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير

التربية والتعليم :

ارجو ان نذهب عكس ماذهب

اليه سماحة الشيخ لاحظو هذا يتكلم

عن موقع ومكان حدوث الجريمة وانه

ليس مسموحاً لاجهزة اخرى ان

تدخل لضبط احد داخل حرم المجلس

ولذلك هو تحدث اذا كان الجرم من

نوع اللجنة فللرئيس ابلاغ السلطة

القضائية حتى لا يتم التستر على جرم

ابلاغها لاتخاذ التدابير من جملة

التدابير اذا ارادوا رفع حصانه عليهم

ان يعودوا الى المجلس فهو يلقيهم

حتى لا يتستر على جرمه وقعت في

موقع لا تدخله اجهزة الامن

الاخرى . شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

هذه المادة صوتنا عليها وانتهينا

منها لكن فقط للتوضيح . الان المادة

المطروحة (١٥٤) قرار اللجنة عليها

بالموافقه .

السيد عبد المنعم ابو زنت :

اسمح لي معالي الرئيس تعقيب على

هذه النقطة ليس على المادة وانما على

الفصل الثامن عشر اريد ان اقترح

ادخال ماده .

معالي رئيس المجلس :

تفضل اقترح .

السيد عبد المنعم ابو زنت :

شكراً معالي الرئيس ،

بسم الله الرحمن الرحيم

بما ان الفصل الثامن عشر هو

المحافظة على الامن والنظام في المجلس

فاقترح ان تضاف ماده وتحمل رقم

(١٥٥) ان لا يسمح لاحد بحمل

السلاح تحت القبة وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، السيد عبد الرؤوف

الروابده .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير

التربية والتعليم :

اتمنى ان يدلني أي سلاح ، سلاح  
ناري سلاح حاد ، سكينه ، شفره ،  
قنوه .

معالي رئيس المجلس :

سأطرح القضية على التصويت  
وأنتهي هذا الموضوع ، اقترح الشيخ  
استمعت له مطروح للمجلس الكريم  
، من يوافق على اقتراح الشيخ عبد  
المنعم . ؟

السيد الامين العام :

( ٢١ من ٥١ )

معالي رئيس المجلس :

( ٢١ من ٥١ ) لم ينجح  
الاقتراح ؟

المادة (١٥٥) :

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

الفصل التاسع عشر

الاستقالة

المادة ١٥٥ - على كل عضو

يريد الاستقالة ان يقدمها خطياً الى

الرئيس ، دون ان تكون مقيدة بأي

شروط ، وعلى الرئيس ان يعرضها

على المجلس في اول جلسة تالية ليقرر  
قبولها او رفضها .

قرار اللجنة

موافقه

معالي رئيس المجلس :

قرار اللجنة بالموافق مطروح

للمجلس الكريم . موافقه

المادة (١٥٦) :

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٥٦ - للنائب ان يرجع

عن استقالته بكتاب خطي يقدمه الى

الرئيس قبل صدور قرار المجلس

بقبوله .

قرار اللجنة

موافقه

معالي رئيس المجلس :

القرار مطروح للمجلس

موافقه

المادة (١٥٧)

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٥٧ - يبلغ رئيس المجلس

رئاسة الوزراء بما يخلو من الدوائر

الانتخابية بمجرد اعلان المجلس  
قبول الاستقالات .

قرار اللجنة

موافقه

معالي رئيس المجلس :

القرار مطروح للمجلس

موافقه

المادة (١٥٨)

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

الفصل العشرون

الشعب البرلمانية

المادة ١٥٨ -

أ - يعتبر المجلس شعبه برلمانية

لغايات الاتحاد البرلماني العربي

والاتحاد البرلماني الدولي .

ب - يرأس الشعب البرلماني رئيس

المجلس .

قرار اللجنة

موافقه

معالي رئيس المجلس :

القرار مطروح للمجلس الكريم

موافقه

المادة (١٥٩)

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٥٩ -

أ - تشكل اللجنة التنفيذية

للسبب البرلماني من مكتب المجلس

ورؤساء اللجان الدائمة

ب - تجتمع اللجنة التنفيذية

برئاسة رئيس المجلس .

ج - تنتخب اللجنة مقررًا لها من

بين اعضائها .

د - تتولى اللجنة جميع الامور التي

تتعلق بالاتحاد البرلماني المختص

وتنسب للمجلس ما تراه من قرارات

واجراءات بخصوصها .

قرار اللجنة

موافقه

معالي رئيس المجلس :

المادة مطروحة للمجلس ، الاستاذ

محمد الذويب .

السيد محمد الذويب :

معالي الرئيس هنا في فقره (أ) من

المادة (١٥٩) :

تشكل اللجنة التنفيذية للشعب

البرلماني من مكتب المجلس ورؤساء

هكذا من المأهول



عضو في الشعبة اذا كان هذا المقصود  
فاننا موافق عليه اما اراه كثير  
وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

إذا اطرح قرار اللجنة بالنسبة  
للمادة (١٥٩) للمجلس الكريم قرار  
اللجنة مطروح بالموافقة .

موافقة

المادة (١٦٠)

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

الفصل الحادي والعشرين

احكام عامة

المادة ١٦٠ -

أ - لا يجوز تعديل احكام هذا  
النظام الا بناء على اقتراح خطي

موقع من عشرة اعضاء على الاقل .

ب - يعرض الاقتراح على المجلس

لاحالته اذا قبله المجلس الى اللجنة

القانونية .

ج - تدرس اللجنة الاقتراح وتقدم

تواصيا الى المجلس خلال مدة شهر

على الاكثر والا جاز للمجلس

النظر بالاقتراح مباشرة .

اللجان الدائمة .

نحن وضعنا في النظام كل اللجان  
دائمة ، يعني معناه كل اللجان في  
هذه الحالة ؟

معالي رئيس المجلس :

السيد عبد الرؤوف الروابدة

معالي نائب رئيس الوزراء وزير

التربية والتعليم :

باسيدي في لجان موقته كتبنا لجان

دائمة وابقينا ماده تقول يحق

للمجلس تشكيل لجان موقته يحدد

مهامها وتنتهي بانتهاء مهمتها .

إذا بعد رايح يشكل المجلس لجان

موقته لقضايا موقته ولذلك رؤسائها

لا يشتركون في هذه ثلاثة عشرة لجنة

فقط .

معالي رئيس المجلس :

السيد حماد ابو جاموس .

السيد حماد ابو جاموس :

شكراً سيدي الرئيس الذي اريده

ان احكيه مثل ما حكاه الاخ محمد

الدويب ثلاثة عشرة لجنة واعضاء

المجلس اصبح احدى وعشرين هل

المقصود ان تكون احدى وعشرين

د - لا يقبل التعديل الا اذا

وافقت عليه اكثرية المجلس .

قرار اللجنة

موافقة

معالي رئيس المجلس :

المادة مطروحة للمجلس السيد

عبد المجيد العزام .

معالي وزير الدولة للشؤون

البرلمانية :

شكراً ، فيما يتعلق بالمادة (١٦٠)

اقتراح ان لا يكون عدد بدل ان نضع

نسبه ، بدل ان نقول عشر اعضاء

نقول خمس اعضاء ، خمس اعضاء

المجلس .

معالي رئيس المجلس :

السيد حاتم الغزاوي

السيد حاتم الغزاوي :

في الفقرة (ب) اقترح ان يكون

النص كالتالي :

يعرض الاقتراح على المجلس

لاحالته في حالة قبوله الى اللجنة

القانونية . حتى تنفادى التكرار ،

ونشطب ( اذا قبله المجلس ) .

معالي رئيس المجلس :

السيد عبد الرؤوف الروابدة .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير

التربية والتعليم :

يا سيدي لا يجوز ان نعطي النظام

الداخلي اكثر مما نعطي للدستور واي

قانون عادي وفي كلتا الحالتين عشرة

نواب تكفي فلا يجوز ان تزداد لغايه

اقل اثرأ واهميه من الدستور والقانون

الامر الاخر تصحيح لغوي .

يا سيدي يعرض الاقتراح في (ب)

على المجلس الذي اذا قبله من حيث

المبدأ احاله الى اللجنة القانونية اذا

اردنا يعني نفس المعنى .

معالي رئيس المجلس :

في حالة قبوله يحال الى اللجنة

القانونية .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير

التربية والتعليم :

في حالة قوله من حيث المبدأ هو

المقصود به .

معالي رئيس المجلس :

إذا هي فقط لغاية الحبكة اللغويه

السيد المقرر ليعطينا النتيجة . السيد

عبد المنعم ابو زنت .

هكذا من الأهل

السيد عبد المنعم ابو زنت :

شكراً معالي الرئيس في الصفحة السابقة (٥٣) مكتوب الفصل العشرون وهو صحيح لكن في الصفحة (٥٤) مكتوب (الفصل الحادي والعشرين) فهذا خطأ فينبغي ان يقال الفصل الحادي والعشرون . هذه واحدة ، ثانياً : ايضاً في الفقرة (ب) : يعرض الاقتراح على المجلس لاجلته اذا قبله المجلس بدل (الى) اللجنة القانونية ان نقول (على) اللجنة القانونية .

معالي رئيس المجلس :

هذه حولناها للسيد المقرر حتى يأخذ اقتراحك اللغوي لغاية حبكها فقط المادة (١٦٠) مطروحة وهناك اقتراح الاخ عبد الحميد العزام بان يكون بدل العشرة خمس اعضاء المجلس . من مع الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح .

قرار اللجنة القانونية عليها بالموافقة . موافقه .

الاخوه قبل ان تعرض للمادة (١٦١) كنا قد كلفنا اللجنة القانونية

بصياغة اهداف لجلتين هم كما اذكر ، الاستاذ عبد الكريم .

رئيس اللجنة القانونية :

شكراً معالي الرئيس ، الحقيقة قبل ان اعطي المجلس الكريم اقتراحات بصياغة مهام لجنة فلسطين ومهام لجنة الريف والبادية اريد ان اشير الى تناقض بسيط وقع في بعض مواد القانون انا اقترح ان تطرح الرئاسة الجليله على المجلس الكريم اقتراح حتى نصوب كل مواد المشروع في موضوع واحد الا وهو موضوع المديرية العامة للمجلس او الامانة العامة للمجلس عندنا في المادة (١٢) الفقرة (و) مديرية عامه واقرها المجلس ، عندنا في المادة (٢٤) ايضاً مديرية عامه واقرها المجلس ، في المادة (٨١) مدير عام المجلس غيرها المجلس الى امين عام المجلس فتوجه المجلس اما ان تكون مديرية عامه واما ان تكون امانة عامه هذا يحتاج الى اقتراح عام سيدي الرئيس اذا طرحته على المجلس اذا قالوا المجلس امانه عامه نصوب كل المواد بحيث نصبح امانه

معالي رئيس المجلس :

السيد المقرر :

السيد المقرر :

انا فهمت الاشارة التي اشار اليها رئيس اللجنة ان المديرية العامة تصبح الامانة العامة ثم امين عام الامانة العامة وليس المديرية العامة يعني يصبح امانه عامه وامين عام .

معالي رئيس المجلس :

يعني حقها هذا المصطلح يجب ان يتناغم اينما وجد اما امانه عامه وامين عام او مديرية عامه ومدير عام هناك اقتراح للشيخ عبد الباقي بانها اينما وردت تكون امين عام وامانه عامه من مع هذا الاقتراح ؟

واضح موافقه .

اذا اينما وردت بهذا النظام كلمة مدير عام تكون امين عام واينما وردت كلمة مديرية عامه تكون امانه عامه .

اذا نخرج من هذا الى اغراض اللجان ، لجنة فلسطين ولجنة الريف والبادية ، السيد عبد الكريم الدغمي .

عامه اذا قال المجلس مديرية عامه نصوب كل المواد وتصبح مديرية عامه . هذا جانب الجانب الاخر موضوع مهام لجنة فلسطين .

معالي رئيس المجلس :

اذا دعونا نخرج من هذه كما عرض الاخ عبد الكريم ان المجلس اقر في بعض مواد مصطلح المدير العام وفي مادة اخرى اقر هذا المصطلح نفس هذا المصطلح تحت تسميه امين عام فلا بد من حسم هذا الموضوع لكي تتناغم كافة المواد اما مدير عام واما امين عام ، اعتقد ان الطرح مناسب لكي يبت المجلس الان في هذه القضية .

الشيخ عبد الباقي :

السيد عبد الباقي جھو :

لا يليق بهذا المجلس معنوياً ان يغير اسم الامين العام الى المدير العام لان اكثر من مدير يكون تحت مسؤولية الامين العام ولذلك اقترح ان تشطب كلمة مدير اينما وردت وتورد كلمة الامين العام .

اصوات : (تتني على ذلك) .

السيد رئيس اللجنة :

شكراً معالي الرئيس ، الاقتراح  
الحقيقه استأنست بلجنة فلسطين  
الحاليه واستأنست بلجنة الريف  
والباديه الحاليه وقدم مايلى :

مهام لجنة فلسطين :

أ - النظر في التطورات السياسيه  
المتعلقه بفلسطين .

ب - وضع القدس ومكانتها  
والمقدسات الاسلاميه والمسيحيه في  
فلسطين .

ج - متابعة ومعالجة اوضاع  
اللاجئين الفلسطينيين والنازحين في  
الاردن وفي المهجر بهدف عودتهم  
لبلادهم .

د - متابعة ومعالجة شؤون المنفيين  
والمبعدين الفلسطينيين لبلادهم .

هـ - الاهتمام بتوثيق العلاقات  
الاخويه بين الاردن وفلسطين وتمكين  
تلك العلاقات في المجالات السياسيه  
والثقافيه والاجتماعيه والتربويه  
والاقتصاديه . هذه هي المهام المقترحه  
للجنة فلسطين .

هل نقف عند ذلك ثم نتقل الى

الريف والباديه ؟

معالي رئيس المجلس :

نكتفي بطرح اهداف اللجنة على  
المجلس الكريم .

الشيخ عبد الباقي جمو تفضل .

السيد عبد الباقي جمو :

لو سمحت معالي الرئيس والاخوه  
النواب ولكن مع شرط تصحيح  
الصيغه لغوياً .

معالي رئيس المجلس :

حسناً ارجو تزويد الاخوان  
بالتصحيات اللغويه السيد سليمان  
السعد .

السيد سليمان السعد :

انا لي تحفظ واحد على ما ذكره  
الاخ عبد الكريم الدغمي في فقره  
توثيق العلاقات وتمكين

معالي رئيس المجلس :

السيد عبد الكريم الدغمي تفضل

السيد رئيس اللجنة :

الاهتمام بتوثيق العلاقات الاخويه  
بين الاردن وفلسطين وتمكين تلك  
العلاقات في المجالات السياسيه والثقافيه

والاجتماعيه والتربويه والاقتصاديه .

السيد سليمان السعد :

عندما تكون هناك لجنة اذ تسمى  
لجنة الصداقه كما يحدث الان بيننا  
وبين الدول الاخرى تكون هناك  
لجنة صداقه اما لجنة فلسطين فتعني في  
القضايا الفلسطينيه داخل الاردن .  
وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

الدكتور بسام العموش

الدكتور بسام العموش :

شكراً معالي الرئيس الحقيقه  
العلاقه بين الاردن وفلسطين لا  
تدخل تحت عنوان صداقه لكن انا لا  
ارى ان هذا البند يكون من مهام  
لجنة فلسطين لان هذا متعلق بلجنه  
الشؤون الخارجيه اما مهام لجنة  
فلسطين فيجب ان تنصب على  
النقاط الاربع الاولى اما هذا البند  
يجب ان يكون من متعلقات لجنة  
الشؤون الخارجيه .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ طاهر المصري .

دولة السيد طاهر المصري :

معالي الرئيس انا اريد ان احكي  
بنفس الحديث الذي تحدثوا فيه  
الاخوان خصوصاً موضوع اللاجئين  
فيما يخص الاردن ولا تستطيع لجنة  
فلسطين ان تتحدث عن اللاجئين في  
المهجر اظن ذكر كلمة المهجر في  
لاجئين فلسطينيين في لبنان وسوريا  
واماكن اخرى لايحوز لنا ان نبحت  
او ندخل في هذا الامر فيما يتعلق في  
الاردن معلى اما اوسع من ذلك  
اعتقد انه يجب تصحيح المهام على  
هذا الاساس واقترح شطب كلمة  
(المهجر) .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين :

شكراً معالي الرئيس ، يعني مع  
احترامي لدولة ابو نشأت فأني  
اخالفه الرأي لاننا كشعب في الاردن  
جزء من الامه العربيه والشعب  
الفلسطيني جزء من الامه العربيه  
وبالتالي يجب ان نهتم بعودة اللاجئين  
ان كانوا على الارض الاردنيه الى

هكذا من أهل



وطنهم ان كانوا على الارض الاردنيه او على أي ارض في العالم .  
فانا مع بقاء فقره كما جاءت من رئيس اللجنة وشكراً .  
معالي رئيس المجلس :  
السيد حمزه منصور .  
السيد حمزه منصور :  
شكراً معالي الرئيس ، انا اتصور ان هذا المجلس الكريم حينما اقر لجنة فلسطين انطلق من خصوصية القضية الفلسطينية ومن خصوصية العلاقة الاردنيه الفلسطينية ومن هنا فان قضية اللاجئين هي قضية تهم المواطن الاردني بفض النظر عن مواقع اللاجئين الفلسطينيين ومن هنا اختلف مرة اخرى دولة ابو نشأت واري ابقاء النص كما ورد وشكراً .

معالي رئيس المجلس :  
الدكتور ذيب عبدا لله خطاب .  
الدكتور ذيب عبدا لله خطاب :  
وافق على ما تفضل به واؤيد الزميل خليل جدادين والشيخ حمزه منصور واضيف ايضاً ان كثير من الاخوه الفلسطينيين في المهجر معهم

جنسيات اردنيه وبالتالي من حقهم ان يهتم بهم وشكراً .  
معالي رئيس المجلس :  
السيد عبد الرؤوف الروابده  
معالي نائب رئيس الوزراء وزير الريه والتعليم :  
معالي الرئيس ارجو ان اؤيد دولة ابو نشأت فيما ذهب اليه فهذه لجنة في مجلس النواب الاردني اما اذا كانت مسؤوليتنا القوميه فهي لا تقتصر على اهلنا الفلسطينيين وانما تمتد لكل لاجئ ومشرد عربي على أي ارض وجد هذه لجنة في مجلس النواب الاردني تريد ان توثق علاقتنا مع اهلنا وان تبحث موضوع اللاجئين والنازحين وليست لنا سلطه تتجاوز حدودنا اما اذا انطلقنا من مسؤوليتنا القوميه فلا تقتصر مسؤوليتنا على اللاجئين سواء كانوا في الاردن ام في المهجر ستمتد في الحديث والتدخل في القضيه الفلسطينيه نفسها وفي الحللول المطلوبه لها وهو امر ليس من سياستنا وليس من اهدافنا وانما يقتصر دورنا

على ان نقف خلف الاهل ندعمهم ونؤيدهم للوصول الى حقوقهم كامله ونرعى اهلنا على الارض الاردنيه كما نرعى الاماكن المقدسه ، وشكراً سيدي الرئيس .  
معالي رئيس المجلس :  
الدكتور عبد المجيد العزام  
معالي وزير دوله للشؤون القانونيه :

شكراً معالي الرئيس ، اريد ان اثني على ما تفضل به دولة الاخ طاهر المصري فيما يتعلق بموضوع المهاجرين او الاخوه الفلسطينيين في المهجر نحن كما تفضل معالي نائب رئيس الوزراء الاخ ابو عصام انه نرعى وندعم الشعب الفلسطيني الشقيق ولا ننسى ان هناك مجلس تشريعي تم انتخابه حديثاً في الضفة والقطاع وشكراً .

معالي رئيس المجلس :  
الدكتور محمد عريضه  
الدكتور محمد عريضه :

شكراً معالي الرئيس ، انا اثني على الكلام الذي ابداه عدد من الاخوه

الزملاء الاخ خليل والاخ حمزه والاخ ذيب واظن ان الكلام الذي اشار اليه دولة الاخ ابو نشأت ومعالي نائب رئيس الوزراء يمكن ان يفهم بكلام النائب عبد الرؤوف الروابده يمكن ان يفهم في اطار نوع المسؤوليه يعني لا احد يقول ان اللاجئين في المهجر جزء اساسي من الشعب الاردني نتحمل المسؤوليه التامه عنهم لكن نحن في هذا المجلس ضمن مسؤولياتنا القوميه والاسلاميه تكلمنا عن الشيشان وتكلمنا عن السودان وتكلمنا عن اليمن وتكلمنا عن البوسنه الى اخر ذلك كقضيته شعب بيتنا وبينه علاقه خصوصيه متميزه لا مانع ان نتحدث في شؤون اللاجئين حتى لو كانوا من غير الاردنين وشكراً .

معالي رئيس المجلس :  
السيد انور الحديد  
السيد انور الحديد :

شكراً معالي الرئيس ، معالي الرئيس انا اختلف مع مذكره دولة ابو نشأت لان مايعنيه في المهجر هو

خارج الوطن العربي ومعظم الفلسطينيين المتواجدين في المهجر هم من حملة الجنسية الاردنية فانا اصر واطالب بان تبقى هذه الكلمة وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

الشيخ عبد المنعم ابو زنت

السيد عبد المنعم ابو زنت :

شكراً معالي الرئيس ،

بسم الله الرحمن الرحيم

اولاً اخذ الزملاء اقترح ان تنسب هذه فقره للجنة الخارجية وليس للجنة فلسطين ولكنني اطالب وباصرار بان تظل منسوبة للجنة فلسطين حفاظاً على هوية فلسطين وعندما تحول للجنة الخارجية تفقد هذه الناحية الهوية الفلسطينية وعرفنا في الاردن باننا نحافظ على عدم ذوبان هذه الهوية .

ثانياً قضية المهجر وكما قال بعض الزملاء نحن لا يفهم من قضية المهجر لانحناسنا من الشعب الفلسطيني المشرود في القارات الخمس ان نبعث اليهم الطائرات حراً والقواصات بحراً

والشاحنات برأ وهاتوهم فليس من هذا انما هو من باب التوصيه الوجدانية لانصافهم من باب الحث على ذلك تفصيلاً لهدى سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم القائل "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى" النقطة الاخيره اقترح احد الزملاء ان قضية الصداقه في الحقيقه ان الصداقه ممكن ان تتم بين غربيين والعلاقه بين الشعبين هي علاقته اخوه ودائماً نقول الاخوان غربي النهر وابناء الاخوت شرقي النهر فهما شريكان في قلب واحد وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

السيدة توجان فيصل

السيدة توجان فيصل :

في البدايه اؤيد ما ذهب اليه الزميل ابو نشأت لأن الاردني الذي في المهجر اذا حمل جواز سفر اردني فهو اردني لا نبش في اصله فتقوم به كتابوله ، لكن الان في الوضع الحالي

اعتقد قضية اللاجئين الذي لا يحمل جنسيه اردنيه هي قضيه عربيه وليست قضيه خاصه بالاردن .  
النقطه الثانيه اود ان اشير الى اخر بند لمهام هذه اللجنه وهي توثيق العلاقات التعريف هنا هذه لجنه فلسطين والاراضي المحتله عن أي اننا نعرّف هنالك قضيه اسمها فلسطين لا تزال ذيوها موجوده فنريد من هذا المجلس ان نخصص له لجنه لكي يتبع هذا الامر فلسطين وعندما نقول لاجئين معنى ذلك نحن نعني بفلسطين فلسطين ٤٨ ، عندما نقول نازحين نعني الضفه الغربيه ونأتي الان الى فلسطين أي الحكم الذاتي ام الدوله التي ستقوم حقيقه فلسطين المنطقه فلسطين الجغرافيه غير فلسطين الدول والسياسه صعب تحديدها هنا ، نحن نتحدث عن مجمل فلسطين ضمن هذه اللجنه اذا قلنا توثيق العلاقات مع من سنوثقها مع حكم ذاتي قد لا نوافق هذا يعني لا يمكن لانه يتطرح صيغ لم يبت فيها بعد مع فلسطين في ٤٨ مثلاً التي هي اسميتها

لان دولة اسرائيل فيصعب البت فيه هذا امر موضوع العلاقات بينه يجب ان تبت فيه الدول بناءً على تطور الدول وبناءً على تطور موضوع الحكم الذاتي الى صيغه دول ان نأتي ونقول نوثق العلاقات الثقافيه وكأننا قبلنا توثيقها ضمن أي صيغه موجوده وهي السابقه لارائها وليس من اختصاصنا الان .

معالي رئيس المجلس :

السيد عبد الكريم الدغمي

السيد رئيس اللجنه :

يا سيدي انا اريد ان اريح الاخوان لو نشطب الكلمات التي صار عليها خلاف يعني بحيث يصبح البند (ج) كالتالي :

متابعة ومعالجة اوضاع اللاجئين الفلسطينيين والنازحين بهدف عودتهم لبلادهم ، لا نذكر لا في المهجر ولا في الاردن ، اذا كان المجلس موافق على ذلك دعنا نسير عليها .

معالي رئيس المجلس :

الدكتور بسام العموش

هكذا من الأشهر

## الدكتور بسام العموش :

شكراً معالي الرئيس ، اننا لا اظن انه نحن نناقش امر الان بطريقه عاطفيه ، يعني الحاق البند المتعلق بتوثيق العلاقة بلجنة فلسطين لايحي هذا تنويع علاقته سوهر بين الاردن وفلسطين والحاقتها بلجنة الشؤون الخارجية ايضاً هذا ليس تنويع مثلما ذكر للشعب الفلسطيني يعني الشعب الفلسطيني ليس ( حليب نيدو ) ، فهي فقط عمليه تقسيم انه اين المنطق يقتضي وجود هذا البند البند متفق عليه لكن اين يكون موجوداً انا ارى انه شأن خارجي الان وبالتالي يجب ان يكون في الشؤون الخارجية اما الحاقه بفلسطين لايحي انه اصبحت لجنته فلسطين هي تقوم بسياسات خارجيه . وشكراً .

## معالي رئيس المجلس :

السيد حماد ابو جاموس

السيد حماد ابو جاموس :

شكراً سيدي الرئيس ، سيدي

الرئيس انا اؤيد دولة الاستاذ طاهر

المصري واضيف على ذلك ان لدينا

عدة مؤسسات لمعالجة القضية الفلسطينية والشؤون الفلسطينية فمثلاً لدينا دائره الشؤون الفلسطينية في وزارة الخارجيه فهي الدائره المخصصه بشؤون اللاجئين الفلسطينيين والنازحين الفلسطينيين وهي دائره كبيره ومربوطه بوزارة الخارجيه فهي التي ترعى مثل هذه الشؤون كذلك لدينا سفارة فلسطين فهي سفاره متخصصه وترعى الشؤون الفلسطينية وتأتي الان ولدينا لجنة الشؤون الخارجيه لمجلس النواب وهي معنيه في رعاية المصالح والشؤون العربيه بما فيها الفلسطينيه ، ارى ان يقتصر دور لجنة شؤون فلسطين على توثيق العلاقات بين الشعبين الفلسطيني ومعالجة بعض الامور الخاصه التي لا تقع ضمن الخواص او الواجبات الموكوله لدائرة الشؤون الفلسطينيه بوزارة الخارجيه . شكراً سيدي الرئيس .

## معالي رئيس المجلس :

الزملاء فقط اوجز الاقتراحات التي

وردت في حديث الزملاء :

## معالي رئيس المجلس :

اطرحهم أ ، ب يا اخ ابو فيصل .

السيد رئيس اللجنه :

أ - النظر في التطورات السياسيه

المتعلقه بفلسطين .

## معالي رئيس المجلس :

مطروحه للمجلس الكريم .

موافقه

## السيد رئيس اللجنه :

ب - الاهتمام بوضع القدس

ومكائنها والمقدسات الاسلاميه

والمسيحيه في فلسطين .

## معالي رئيس المجلس :

مطروحه للمجلس الكريم .

موافقه .

## السيد رئيس المجلس :

ج - متابعة ومعالجة اوضاع

اللاجئين الفلسطينيين والنازحين

بهدف عودتهم لبلادهم .

## معالي رئيس المجلس :

موافقه

## الدكتور بسام العموش :

يعني لو يقال اللاجئين والنازحين

اما وضع كلمة الفلسطينيين في الوسط

هناك النص الاصيلي الذي قرأه عليها الزميل الدغمي هناك مقترح شطب كلمة ( المهجر ) ، وهناك مقترح جديد ايضاً تقدم به السيد عبد الكريم الدغمي لغاية ان يشمل المقترحات من محتوى الحديث ، وهناك اقتراح مقدم من الزميل العموش بشطب فقره (هـ) : توثيق العلاقات بين الاردن وفلسطين الى اخره ، وهذا ممكن اضافته الى مهام اللجنه الخارجيه انما اقتراحه هو بشطب هذا .

اذا سمحتم اطرح هذه الاقتراحات

تباعاً للمجلس الكريم :

ابداً باقتراح السيد عبد الكريم

الدغمي ارجو قراءة الاقتراح الذي

تقريباً جمل حديث الاخ ابو نشأت .

## السيد رئيس اللجنه :

شطب اقتراح ثاني هذا ا

## معالي رئيس المجلس :

ليس هناك اقتراح شطب ، هناك

على فقره اخرى شطب على فقره

(هـ) البذي اورده الدكتور بسام

العموش .



بينهما اظن انها غير مناسبة  
(اللاجئين والنازحين الفلسطينيين) .

معالي رئيس المجلس :

أخ بسام وافق المجلس . فقره  
التي تليها .

السيد رئيس اللجنة :

د - متابعة ومعالجة شؤون المنفيين  
والمبعدين الفلسطينيين من بلادهم .

معالي رئيس المجلس :

مطروحه للمجلس الكريم . موافقه

الشيخ عبد الباقي جمو .

السيد عبد الباقي جمو :

انا اقترح شطب كلمة (متابعة)  
فقط .

معالي رئيس المجلس :

السيد عبد الرؤوف الروابده .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير

الريه والتعليم :

معالي الرئيس ، ما انطبق على

اللاجئين ينطبق على المنفيين ، المنفيين

بعضهم موجود في بلاد الدنيا وليس

في الاردن وحدها ، اذا كان الحديث

على ان يتولى مجلس النواب الاردني

معالجة قضايا المنفيين حول العالم

اعتقد انه هذا موضوع أكبر من  
حجم الاردن في هذا الموضوع اذا  
كان الحديث عن موضوع المنفيين الى  
الاردن والمبعدين الى الاردن فهو  
نفس ينطبق عليه ما ينطبق على  
الحديث على اللاجئين والنازحين ،  
بعد قليل كانت تبعد الناس الى لبنان  
هل سنخلي مسؤولية لبنان ويصبح  
مسؤولية الاردن ! وشكراً سيدي  
الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

الدكتور مصطفى شنيكات .

الدكتور مصطفى شنيكات :

شكراً معالي الرئيس ،

الحقيقه فقره ليس لها داعي انا

مع شطب الفقره (د) لان المضمون

موجود في الفقره (ج) وايضاً

والواقع سيدي المفروض عندما نطرح

اهداف او مهام يكون ماهي

امكانياتنا وما هي قدرتنا وماهي

رؤيتنا ، هناك مجلس وطني فلسطيني

وهنا المجلس النواب الاردني نحن

حقيقه هذه اللجنة هي في الاساس

تلعب دور في القضايا التي هي على

ارض الاردن فقط هذه امكانياتها  
يعني نترك الاماني والطموحات  
والعواطف جانباً لكن يبقى الواقع هو  
الذي يحكمنا وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

نقطة نظام السيد عبد المنعم ابو  
زنط .

السيد عبد المنعم ابو زنط :

شكراً معالي الرئيس ، نحن صوتنا  
وانتهينا .

معالي رئيس المجلس :

الدكتور بسام العموش

الدكتور بسام العموش :

شكراً معالي الرئيس ، يعني لا

ادري اذا بدنا الان نرجع لموضوع

القدرات نحن ايضاً ليس بمقدورنا

نرجع متابعة مشكله اللاجئين لانها

أكبر والنازحين أكبر فاذا بدنا نتمشي

على ما ذكر انه هذا ينطبق عليه ما

ينطبق على اللاجئين والنازحين تصبح

المسأله شكلية ، هل نضعها مع (ج)

اللاجئين والنازحين والمبعدين

والمنفيين ام نفردها في نقطه اخرى

تصبح مسأله شكلية ، انا اعتقد مثلاً

ما حصل للمبعدين في جنوب لبنان  
قضيه ليست بحيث انك تصبح كأنك  
بمجلس امن لكن قضيه من القضايا  
قضايا محده يعني يدرسها اذا كان  
اهتم وتنطج المجلس ووافق لهذا (عقواً  
لتنطج ) يعني اهتم بموضوع اللاجئين  
ويريد ان يتحدث بموضوع اللاجئين  
فكيف يعني يترك موضوع المبعدين  
والمنفيين انا اعتقد انها تابعه لتلك  
ولكن المسأله شكلية ، شكراً .

معالي رئيس المجلس :

الاخوه الزملاء الموضوع المطروح

واضح ، اخي ابو فيصل ارجو ان

تقرأه مره ثانيه .

معالي رئيس المجلس :

متابعة ومعالجة شؤون المنفيين

والمبعدين الفلسطينيين من بلادهم .

معالي رئيس المجلس :

هذا الموضوع مقترح ، هناك

اقترح استاذ عبد الرؤوف

معالي نائب رئيس الوزراء وزير

الريه والتعليم :

متابعة موضوع المبعدين والمنفيين

الفلسطينيين الى الاردن او في الاردن

هكذا من الأشهر

## معالي رئيس المجلس :

إذا سمحتم فقط أوجز الاقتراح إذا كان هناك اقتراح اضافي سنسمع للاقتراح الاقتراح الذي ذكره الزميل عبدالرؤوف بمتابعة قضايا المبعدين في الاردن وثم الاقتراح الذي قرأه الزميل الدغمي إذا كان على هذه النقطة هناك اقتراحات أرجو اية اضافات او حذف أرجو ان نستمع لها ، الدكتور ذيب قلت عندك اقتراح تفضل .

## الدكتور ذيب عبد الله خطاب :

بسم الله الرحمن الرحيم سيدي متابعة المنفيين والمبعدين الفلسطينيين الذين يحملون جوازات سفر اردنيه .

معالي رئيس المجلس : الدكتور ابراهيم زيد عندك اقتراح؟

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : اقتراحي بموضوع يتعلق في قيمنا القومية يعني عندما يطردوا زعيم من زعماء الخليل او نابلس وابعده الى خارج فلسطين وليس الى الاردن ليس من حق هذا المجلس ان يتعاون

، سيدي وليكن الامر واضح اذا سمح لي معالي الرئيس هذا الموضوع فيه من الحساسيه مايمكن ان يساء فيه تفسير أي كلمه ، ان اهتمامنا بقضيه فلسطين وبأشقائنا الفلسطينيين ليس لها حدود اهتمامنا كشعب لكننا عندما نتحدث عن السلطات علينا ان نوازن بوجود سلطات اخرى في مواجهتنا ستعتبر بعض من قراراتنا تدخلاً في شؤونها ونحن نعرف ان هناك كثير من الحديث عن محاولة البعض الهيمنه على البعض الاخر انا انطلق من نقطه بسيطه ان مسؤوليتنا القومية والدينيه عن فلسطين كمسؤوليه اهلها كافراد ولكننا عندما نتحدث كدول للدول حدودها ومسؤولياتها ودساتيرها انا عندما قلت معالجة خشية ان يأتي احدهم ويقول مجلس النواب الاردني لم يقم بواجبه لانه لم يعالج قضيه قضيه المنفي الفلاني ان تنابع هذه مسؤوليتنا القومية متابعه قضيه المبعدين والمنفيين الفلسطينيين في الاردن ونشكر سيدي الرئيس .

جانب المسلمين والعرب على أي ارض وجدوا هذا مسؤوليتي الضميريه وعلي ان اتصدى لها ام ليوضح انها من مسؤوليتي فان لم اقم بها تحمل المسؤوليه هذا الذي نتحدث به أرجو ان لايساء فهم كلامنا في قضيه فيها من الحساسيه ما سيثير الكثير ، شكراً .

## معالي رئيس المجلس :

اقتراح تفضل الدكتور القضاء .

## الدكتور احمد القضاء :

شكراً معالي الرئيس انا اقترح ان يكون البند على الصورة التاليه : المساعدة في اعاده المبعدين المنفيين الفلسطينيين الى بلادهم .

## معالي رئيس المجلس :

حسناً اطرح الاقتراحات ، الاستاذ الدغمي أرجو ان تساعدني في الاقتراحات تباعاً لان بعض الاقتراحات مكتوبه لديك .

## السيد رئيس اللجنه :

ياسيدي هو اقتراح واحد من الاستاذ عبد الرؤوف الروابده ( متابعة شؤون المنفيين والمبعدين

مع كل فلسطيني في الارض لنصرة اخيه اصدار التعاون على الخير والتعاون على قيمنا القوميه صار تدخل في شؤون داخلية متى كان هذا؟ اذا وضعت يدي مع اخي الفلسطيني الذي يتعرض الى اكبر هجمه صهيونيه شرسه اذا في الاردن واردي هذا تعاون على البر والتقوى ، تعاون على الخير هذه عقيدتنا الاسلاميه وقيمنا القوميه .

## معالي رئيس المجلس :

نقطه النظام استاذ عبد الرؤوف

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربيه والتعليم :

ياسيدي نقطه النظام اريد ان اصحح ليس هناك مايجول دون أي مواطن اردني ودون أي نائب ودون مجلس النواب الاردني بان يهتم بقضيه كل انسان عربي ومسلم على أي ارض وجد ، انا اتكلم عن مسؤوليه ان يكتب ان من مسؤوليه ذلك هذا ليس من حقي الدستوري ولا من حقي في قوانيني ان اضع انها مسؤوليتي اما ان اهتم وان اكون الى

السلطانيين الى الاردن ) هذا  
الاقتراح .

معالي رئيس المجلس :  
هذا الاقتراح الاول من مع هذا  
الاقتراح ؟

السيد الامين العام :  
٣٤ من ٥٥

معالي رئيس المجلس :  
٣٤ من ٥٥ وبذا يقر الاقتراح .

هناك الفرع (هـ) .  
السيد رئيس اللجنة :

هـ - الاهتمام بتوثيق العلاقات  
الاخويه بين الاردن وفلسطين وتمكين  
تلك العلاقات في المجالات السياسية  
والاجتماعية والثقافية والتربوية  
والاقتصادية .

معالي رئيس المجلس :  
هناك اقتراح بشطب هذا البند  
(هـ) من مع شطبه ؟

السيد الامين العام :  
٢٤ من ٥٥

معالي رئيس المجلس :  
٢٤ من ٥٥

وتبقى للفقرة (هـ) كما هي .

المادة بمجمل فقراتها كما اقرها  
المجلس ؟

موافقه .  
لجنة الريف والبادية  
السيد رئيس اللجنة :

دراسة الامور والاقتراحات التي  
تتعلق باعمار الريف والبادية وتنميتها  
وتطوير خدماتها .

معالي رئيس المجلس :  
من مع الاقتراح ؟  
موافقه .

دولة الاستاذ طاهر المصري  
دولة السيد طاهر المصري :

معالي الرئيس قبل ما تنتقل الى  
المادة (١٦١) ونقرها اعتقد انه بعد  
ما غيرنا الكثير من بنود النظام

الداخلي خصوصاً في موضوع  
الاستقلال المالي والاداري ووجود  
امانة عامة لمجلس النواب اعتقد انه

لا بد من وجود مواد انتقالية تتحدث  
عن انشاء تعليمات بالنسبة للكادر  
الاداري والتعليمات المالية في المجلس

وايضاً لازم ان تذكر انه في مجلس  
ايعان اذا ما اقر مثل هذه الامور

صدرت من مجلس الوزراء وليس من  
مجلس النواب مجلس النواب لا ينظم  
الاجهزة الادارية لان تشكيلات

دوائر الحكومه تصدر بمقتضى احكام  
الدستور لكن سيدي الرئيس مادام  
سمحت لي بالكلام انا اعتقد سقطت

مادة يجب ان نتحدث عن اجتماع  
المجلسين ، اذا ما اجتمع المجلسان  
سيجتمعان برئاسة رئيس مجلس

الاعيان ، اذا اجتمع المجلسان في  
جلسة مشتركة تطبق احكام النظام  
الداخلي لمجلس الاعيان ان تكون هذه

الصوره واضحه وحتى تنتظم امورنا  
لانه ساعتها لا يحكم هذا ولا يحكم  
من هذا النظام اذا لم نردها كنص .

معالي رئيس المجلس :  
انت تقترح اضافة هذه المادة المادة  
الاخيرة .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير  
التربية والتعليم :  
اضافة مادة قبل المادة الاخيرة .

اذا اجتمع المجلسان في جلسة  
مشتركة تطبق احكام النظام الداخلي  
لمجلس الاعيان .

بالنسبة لجهازه ومجلس الاعيان  
فيحاجه الى معالجه فاعتقد في حاجه  
الى مواد انتقالية تأتي قبل المادة  
(١٦١) تعالج هذا الامر شكراً .

معالي رئيس المجلس :  
في اقتراح محدد دولة ابو نشأت .  
دولة السيد طاهر المصري :

لا هو بروسس اداري كامل لازم  
يوضع ويأتي ذكره هنا ، هذا بحاجة  
الى لجنة قانونيه .

معالي رئيس المجلس :  
الاستاذ عبد الرؤوف الروابده  
معالي نائب رئيس الوزراء وزير

التربية والتعليم :  
مع كل الاحترام لدولة ابو نشأت  
هذا النظام ينص اجراءات المجلس ولا

ينص على كيفية قيام الجهاز الاداري  
بعمله فهناك النظام المالي ونظام  
الخدمه المدنيه ونظام اللوازم وانظمة

العطاءات وعشرات غيرها لابد من  
العمل عليها هذا النظام يستند  
بالدستور في نص لا ينظم جهازاً

رسمياً وبالتالي يجب ان ترد  
كتعديلات على انظمة دستوريه



## معالي رئيس المجلس :

زملائي حتى لا يتشتت النقاش فيما يتعلق بهذه المادة التي تكلم بها الاخ ابو عصام تعودنا نخرج منها حتى نحدد نحن ما الذي نريده اذا كان هناك في اضافات تلزم في هذا النظام ، الاستاذ حمزه منصور .

## السيد حمزه منصور :

شكراً معالي الرئيس

انا لا ارى الاحاله على النظام الداخلي لمجلس الاعيان وارى ان يتم استيعاب ما تضمنه النظام الداخلي لمجلس الاعيان وتصبح مادة من مواد هذا النظام ولا نحيل اليه .

## معالي رئيس المجلس :

هي حالات قليلة اجتماع المجلسين مع بعض .

## السيد حمزه منصور :

انا ارى ان ينص صراحة اذا اجتمع مجلس النواب ومجلس الاعيان فان رئيس الجلسة هو رئيس مجلس الاعيان . الخ لكن دون ان نحيل الى نظام داخلي ليس موجوداً بين ايدينا وشكراً .

## معالي رئيس المجلس :

الاستاذ عبد الرؤوف

معالي نائب رئيس الوزراء وزير

## الرييه والتعليم :

معالي الرئيس نحن لا نشرع للمجلسين وهم لا يشرعون للمجلسين اذا التقى المجلسان لابد من نظام امامنا خياران ان نقول ان النظام الداخلي لمجلس الاعيان يطبق او ان يضع نظاماً داخلياً لتلك الجلسات المشتركة ولا يوجد خيار ثالث ، ان يوضع نظام داخلي للمجلسات المشتركة تعقد مره او مرتين في العام او لاتعقد ، انا اعتقد انه امر يتجاوز العقول الاداري ، ابسط الامور ما دام رئيس الجلسة سيقترأسها رئيس مجلس الاعيان ان يطبق النظام الداخلي لرئيس مجلس الاعيان ، وللعلم سيدي الرئيس ثلثا الاقتراحات التي وردت هنا ماخوذه للنظام الداخلي لمجلس الاعيان ، شكراً .

## معالي رئيس المجلس :

الاستاذ احمد الكسابيه

## السيد المقرر :

في الدستور المادة (٨٩) البند (٢) ( عندما يجتمع المجلسان ان يتولى الرئاسة رئيس مجلس الاعيان ) القضية مبثوث بها بالدستور لاداعي تكرارها هنا في هذا النظام .

## معالي رئيس المجلس :

الدستور ينص على انه اذا اجتمع المجلسين رئيسهما رئيس مجلس الاعيان ، لابد ان يكون هناك نظام يقرر هذه العملية فهناك مقترح في هذا الموضوع دعوني اطرح هذا المقترح والرأي لكم ونخرج من هذه النقطة .

## السيد توجان

## السيد توجان فيصل :

هنا ترؤس رئيس مجلس الاعيان لايحيى بالضرورة تطبيق نظام داخلي لان النظام الداخلي هو قرار للمجلس الذي ينبغي ان يكون سيد نفسه فهناك جلسات مشتركة يجب ان يوضع نظام اخر للجلسات المشتركة يتفق عليها المجلسان ووضعه ليس بالصعوبة التي تبدوا فيها لانه

كما قال الزميل الروابده ان هناك ثلثين مشترك أي انه اعاده نسخ واذا كان هنالك نقاط خلافية يتم بحثها بين اللجنتين القانونيه ثم تعرض ولا اعتقد انها ستطرا لكن مبدئياً بما انه نحن نسمى مجلس الامه ومخاطب الدستور الامه مصدر السلطات وكيف تكون الامه مصدر السلطات ؟ الا ان تنتخب فيها السلطه فيها السلطه التشريعيه وتراقب تلك السلطه اداء السلطه التنفيذيه وتشرع تلك السلطه للسلطه القضائيه ، اذا الجزء المنتخب هو العمود الفقري لبند ان الامه مصدر السلطات وهذا مجلس الامه فلا يجب ان يطبق علينا ما وضعه المجلس الاخر ، يعني اولويات الديمقراطية فليكن نظام اخر لن ياخذ من وقتنا الكثير نظام ثاني للجلسات المشتركة .

## معالي رئيس المجلس :

الزملاء هناك رأي يقول يعتمد النظام الداخلي لمجلس الاعيان اثناء الجلسة المشتركة وهناك رأي يقول

معالي رئيس المجلس :

زملائي حتى لا يتشتت النقاش فيما يتعلق بهذه المادة التي تكلم بها الاخ ابو عصام تعودنا نخرج منها حتى نحدد نحن ما الذي نريده اذا كان هناك في اضافات تلزم في هذا النظام ، الاستاذ حمزه منصور .

السيد حمزه منصور :

شكراً معالي الرئيس

انا لا ارى الاحاله على النظام الداخلي لمجلس الاعيان وارى ان يتم استيعاب ما تضمنه النظام الداخلي لمجلس الاعيان وتصبح مادة من مواد هذا النظام ولا نحيل اليه .

معالي رئيس المجلس :

هي حالات قليلة اجتماع المجلسين مع بعض .

السيد حمزه منصور :

انا ارى ان ينص صراحة اذا اجتمع مجلس النواب ومجلس الاعيان فان رئيس الجلسة هو رئيس مجلس الاعيان . الخ لكن دون ان نحيل الى نظام داخلي ليس موجوداً بين ايدينا وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ عبد الرؤوف

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم :

معالي الرئيس نحن لا نشرع للمجلسين وهم لا يشرعون للمجلسين اذا التقى المجلسان لا بد من نظام اماننا خياران ان نقول ان النظام الداخلي لمجلس الاعيان يطبق او ان يضع نظاماً داخلياً لتلك الجلسات المشتركة ولا يوجد خيار ثالث ، ان يوضع نظام داخلي للجلسات المشتركة تعقد مره او مرتين في العام او لاتعقد ، انا اعتقد انه امر يتجاوز المعقول الاداري ، ابسط الامور ما دام رئيس الجلسة سيتأسسها رئيس مجلس الاعيان ان يطبق النظام الداخلي لرئيس مجلس الاعيان ، وللعلم سيدي الرئيس ثلثا الاقتراحات التي وردت هنا ماخوذه للنظام الداخلي لمجلس الاعيان ، شكراً .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ احمد الكساسبه

السيد المقرر :

في الدستور المادة (٨٩) البند (٢) ( عندما يجتمع المجلسان ان يتولى الرئاسة رئيس مجلس الاعيان ) القضية مبثوت بها بالدستور لاداعي لتكرارها هنا في هذا النظام .

معالي رئيس المجلس :

الدستور ينص على انه اذا اجتمع المجلسين رئيسهما رئيس مجلس الاعيان ، لا بد ان يكون هناك نظام يقرر هذه العملية فهناك مقترح في هذا الموضوع دعوني اطرح هذا للمقترح والرأي لكم ونخرج من هذه النقطة .

السيد توجان

السيد توجان فيصل :

هنا ترؤس رئيس مجلس الاعيان لايحيى بالضرورة تطبيق نظام داخلي لان النظام الداخلي هو قرار للمجلس الذي ينبغي ان يكون سيد نفسه فهناك جلسات مشتركة يجب ان يوضع نظام اخر للجلسات المشتركة يتفق عليها المجلسان ووضعه ليس بالصعوبة التي تبدوا فيها لانه

كما قال الزميل الروابده ان هناك ثلثين مشترك أي انه اعاده نسخ واذا كان هنالك نقاط خلافية يتم بحثها بين اللجنتين القانونية ثم تعرض ولا اعتقد انها ستطراً لكن مبدئياً بما انه نحن نسمى مجلس الامه ونحاطب الدستور الامه مصدر السلطات وكيف تكون الامه مصدر السلطات؟ الا ان تنتخب فيها السلطة فيها السلطة التشريعية وتراقب تلك السلطة اداء السلطة التنفيذية وتشرع تلك السلطة للسلطة القضائية ، اذا الجزء المنتخب هو العمود الفقري لبند ان الامه مصدر السلطات وهذا مجلس الامه فلا يجب ان يطبق علينا ما وضعه المجلس الاخر ، يعني اولويات الديمقراطية فليكن نظام اخر لن ياخذ من وقتنا الكثير نظام ثاني للجلسات المشتركة .

معالي رئيس المجلس :

الزملاء هناك رأي يقول يعتمد النظام الداخلي لمجلس الاعيان اثناء الجلسة المشتركة وهناك رأي يقول

انه يوضع نظام داخلي يتوافق عليه النظامين الاعيان والنواب جديد ليحكم عمل الجلسة المشتركة .  
لعل الاقتراح الابعده هو بالجلسة المشتركة ان يعمل بالنظام مجلس الاعيان من مع هذا المقترح ؟

السيد الامين العام :

٣٦ من ٥٤

معالي رئيس المجلس :

٣٦ من ٥٤ اذا تقرر هذه المادة ونرجو في اللجنة القانونية صياغتها بهذه الروح .

نعود للنقطة التي اثارها الاستاذ طاهر المصري ، في توضيح الاستاذ المصري .

دولة السيد طاهر المصري :

اعتقد بحاجة الى مادة جديده تتحدث عن بدء سريان هذا النظام ، يعني اذا صوتنا عليه اليوم هل يعني سيبدأ سريانه غداً ربما يجب ان ننظر قليلاً في ضوء ما تفضل به معالي ابو عصام انه تعديل بعض الانظمة العامه والتعليمات حتى يتناسب مع هذا

النظام مجلس النواب فيجب ان يكون له تاريخ لبدء سريانه .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، السيد المقرر

السيد المقرر :

شكراً معالي الرئيس

المادة الاولى من النظام الداخلي (يعمل بهذا النظام اعتباراً من نشره في الجريدة الرسمية) منصوص عليه في النظام .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ حماد ابو جاموس

السيد حماد ابو جاموس :-

شكراً سيدي الرئيس :-

المادة التي اقترحتها دولة الاستاذ

- دولة طاهر المصري في النظام لدينا

هيكله اداريه وماليه جديده ، في

الواقع ليست واضحة في عقلي كيف

نديرها اذا ما وضعنا ماده تعالج هذا

الموضوع ، الهيكله الماليه والهيكله

الاداريه ، انا اقترح ان اضافه ماده

واضح في هذا المعنى وهي " ان

تصدر التعليمات المتعلقة بالامور

السيد رئيس اللجنة :

شكراً معالي الرئيس

الحقيقه نحن اقرينا في هذا النظام

نص واحد يقول بان رئيس مجلس

النواب يرأس الجهاز الاداري

للمجلس ، هذا النص فهم منه ان

هناك جهاز اداري سيكون مستقل

للمجلس وسينفصل عنه الجهاز

الاداري لمجلس الامه ومجلس الاعيان

؛ هذا الكلام واضح لالبس فيه ولا

غموض هذا الامر لا يعالج في النظام

الداخلي شؤون الموظفين وشؤون

الاداره ولا يعالج يعالج بتعليمات ايضاً

مع الاحترام لوجهة النظر التي تقول

تعليمات ، هذا الامر يعالج بالانظمة

المستقره انظمة الموظفين الصادره

بمقتضى الدستور ، الانظمة الماليه التي

تصدر بمقتضى الموازنه العامه

والقوانين الماليه الاخرى ، هذا الامر

لا ينظم بموجب النظام الداخلي ،

يكفي ان النظام الداخلي وضع المبدأ

العام وقال ان رئيس مجلس النواب

هو الذي يرأس الجهاز الاداري لمجلس

النواب متى يحدد عن المسؤولين ومن

الاداريه والماليه الوارده في هذا

النظام من قبل مكتب المجلس " مثلاً ،

اما ان نتركها هكذا عائله هكذا !!

انا اعتقد انه من الضروري ان

توضح هذه النقطة ، شكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، الاستاذ عبد الرؤوف .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير

التربيه والتعليم :

هذا النظام غير قابل للتطبيق فيما

يتعلق بالجهاز المالي والاداري فيما قبل

ان تعدل الانظمة الاخرى لأن اجهزة

الدولة بمقتضى احكام الدستور تنظم

بانظمة يصدرها مجلس الوزراء هذا

تنظيم داخلي للمجلس ، الان رئاسة

المجلس الكريمه مطالبه بان تطلب

تعديل الانظمة الاربعه او الخمسه

الموجوده بما يتفق مع احكام هذا

النظام وبالتالي لن تنفذ قرارات على

النواب قبل تعديل تلك الانظمة .

معالي رئيس المجلس :

واضح الاليه للتسلسل ، الاستاذ

عبد الكريم الدغمي .

هكذا من المأهول



هو المسؤول الاداري لهذا الجهاز ولكن يجب ان تعدل الانظمه الاخرى ثم تصدر التعليمات من رئيس الجهاز الاداري ومن أي مسؤول يلزم ان يصدر عنه تعليمات لغايات تنظيم اعمال الجهاز الاداري والامانه العامه لمجلس النواب بعد تطبيق النظام وليس هنا مكان هذا الكلام من وجهة نظري على الاقل وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

لنخرج من هذه النقطة ، هذه النقطة بحكم الانظمه واضحه لكن هناك تساؤل الاستاذ طاهر المصري من انه متى يبدأ تاريخ تطبيق هذا النظام الذي هو منصوص فيه بالماده الأولى ، اذا كان هناك مقترح اخر بان تبعد المبدء بعمل هذا النظام فهذا قرار المجلس .

الاستاذ طاهر .

دولة السيد طاهر المصري :

ليس هي وجهة نظر لكن هي ربما استفسار اكثر ، اذا اردنا ان ننتظر قرارات مجلس الوزراء بالنسبة لتعديل

هذه الانظمه فقد يأخذ ذلك وقتاً طويلاً وقت لا يتم في بعض الاحيان لانه مثل ما نعرف هناك بعض الضغوطات لعدم تمرير بعض التعديلات لكن اذا تأخر هذا الامر وتم نشره في الجريده الرسميه في اول جريده رسميه ما في تناقض في هذه الحاله ، بين نشره في الجريده الرسميه ويصبح ساري المفعول وعدم تعديل التعليمات وعدم بالتالي تطبيق هذا النظام مباشره على اعمال المجلس .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ عبد الكريم الدغمي

الاستاذ عبد الكريم الدغمي :

انا كأني فهمت من دولة ابو نشأت انه يقترح نصاً مؤقتاً بالنظام يقال به انه يستمر عمل الجهاز الاداري في مجلس النواب بالجهاز الاداري الموجود اصلاً الى ان تصدر الانظمه والتعليمات اللازمه لاستقلال الجهاز الاداري .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ عبد الرؤوف

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير  
الوييه والتعليم :

ليس من حقنا ان نضع نصاً في نظام داخلي صدر بمقتضى ماده من الدستور معينه اعطتنا صلاحيه تنظيم اجراءاتنا الداخليه لتعديل مواد في نظام صدر بمقتضى ماده دستوريه اخرى وصدر من سلطه اخرى ، النظام الداخلي يصدر منا : الانظمه التي تنظم شؤون الموظفين والماليه واللوازم تصدر من مجلس الوزراء وبالتالي ستبقى تلك الانظمه معمول بها الى ان تعدل ، نظامنا لن يعدلها .

انا اعتر ان نظامنا كان يشير الى قرار من مجلس النواب موجه الى معالي رئيس المجلس مخاطب السلطه التنفيذيه وقل لها هذه ارادة مجلس النواب عدلوا الانظمه بما يتفق معها ، هذا ما يعنيه النظام لان هذا النظام لن تقره السلطه التنفيذيه ، هذا النظام سينهب الى جلالة الملك المعظم من اجل اصداره فقط .

الانظمه الاخرى تذهب الى مجلس الوزراء لكنه يعبر عن ارادة مجلس

النواب باننا نريد فصل اداري ومالي وفي كل الامور الاخرى ، فعدلوها تنك الانظمه وفق ارادة مجلس النواب .

معالي رئيس المجلس :

معالي الرئيس انا عندي اقتراح محدد بصيغه محدده ، يتولى رئيساً مجلس الاعيان والنواب معالجة لقضايا الاداريه والماليه المترقبه على قرار هذا النظام ، واتم بالتالي الطريقه التي ترونها مناسبه ممكن تتخذوها شكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، السيد توجان

السيد توجان فيصل :

الحقيقه النظام عندما يأتي مبني على الماده الدستوريه هذه الانظمه تصبح في قوة القانون ومكان في القانون لان القانون المرحله الفاصله منها النظام الداخلي الذي يصدره مجلس تشريعي هو ايضاً بقوة تشريع ، بقوة القانون وكلما شرعنا قانون جديد طلبنا تعديل كل ما يتناقض معه او يلغي ما يتناقض معه في أي

قانون اخر ، فتلقائياً على السلطة التنفيذية ان تعدل الانظمة بما يتناسب مع هذا النظام لانه في قوة القانون وصادر عن السلطة التشريعية نضيف فقط انه يعدل كل ما يتناقض معه والذي عدلناه قبل بما يتناقض مع القوانين الاخرى كان صادر ايضاً اما عن حكومات كقوانين مؤقتة او صادر عن مجالس اخرى تشريعية فيحق لنا هذا .

شكراً الآليه اعتقد محده ، عندما يصدر هذا النظام لايد اذا كان هناك انظمة تتعارض معه ان تعدل ، فما اعتقد ان هناك مشكله الحقيقيه ستواجهه تطبيق هذا النظام بحاله اقراره . الاستاذ عبد الرؤوف

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم :

وارد مثلاً في نظام الخدمه المدينيه عندما يقول الوزير ، يقول الوزير هو الوزير في وزارته ورئيس مجلس الاعيان فيما يتعلق بمجلس الاعيان والنواب ، التغيير الوحيد هو رئيس مجلس النواب فيما يتعلق بمجلس

النواب نفس القضية في النظام المالي ، هي كلمة واحده تعديل باربعه انظمه فقط .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ عبد الهادي المجالي

السيد عبد الهادي المجالي :

شكراً معالي الرئيس

بعد ما تم اقرار الماده التي تتعلق بالاجتماع المشترك يكون تحت نظام مجلس الاعيان فهذا يتناقض مع الماده الثالثه الفقره (أ) يبدأ انعقاد المجلس بتلاوة القران الكريم ، الان نحن سنتبع نظام مجلس الاعيان الذي لا ينص على هذه الفقره ، وافتتاح الدوره يتم باجتماع مشترك بين مجلس الاعيان والنواب وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ الذويب

السيد محمد الذويب :

معالي الرئيس للماده التي وافقنا عليها وهو تطبيق النظام الداخلي لمجلس الاعيان لا علاقه لها بهذا الموضوع ، الموضوع هو في حالة انعقاد المجلس واختلافهما على ماده

دستوريه ، يجتمع المجلسين وفي هذه الحاله يطبق النظام الداخلي لمجلس الاعيان .

معالي رئيس المجلس :

انا فهمت ان أي اجتماع للمجلسين يطبق النظام الداخلي للاعيان .

السيد محمد الذويب :

سيدي في جلسة الافتتاح لا يكون رئيس للمجلس رئيس مجلس الاعيان .

اجتماع افتتاح الدوره هو افتتاح الدوره العاديه لمجلس الامه ، بمعنى المجلسين يكونوا منعقدان وتكون اجلسه جلسه مجلس الامه .

معالي رئيس المجلس :

نقطة النظام الاستاذ عبد الرؤوف

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير

التربيه والتعليم :

نقطة النظام تعود لماده اقرت وبالتصويت ، فالعودة لاي ماده اقرت انا اعتقد انها مخالفه للنظام الداخلي .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ ابراهيم زيد

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

تبدأ جلسة مجلس الامه بالقران الكريم كما نص النظام الداخلي لمجلس النواب ويبقى ما هو مقرر في مجلس الاعيان لانه لا يوجد في مجلس الاعيان ما ينفي ذلك نحن عندنا الاثبات وليس عندهم ما ينفي ذلك وبالعكس ان مقله الدستور دين الدوله الاسلام هو يلزم الجانبين ياشيخ ابراهيم الحقيقه الان للوهله الاولى وانا اتطلع الى ما تفضل به الاستاذ عبدالمهدي لربما يكون يصيب الحقيقه في هذا الموضوع ، هل يحكم تلك اللحظه النظام الداخلي لمجلس النواب ام نظام اخر ؟ هذا فقط تعقيباً على نقطة النظام التي اثارها الاخ ابو عصام نحن قبل قليل عدنا الى مواد كنا قد ناقشناها عندما عدنا موضوع الامين العام والمدير العام ، يعني نحن عدنا لكل مواد النظام الداخلي في الموضوع الذي ناقشناه قبل قليل .

نقطة النظام ايضاً اخي ابو عصام .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير  
الزراعة والتعليم :

انا لم اجاب اذا تذكر عندما  
طرحتم هذه النقطة لان مقرر اللجنة  
قد قال اين ما وردت اين يوجد  
مديرية العامة تصحح يسدو لي ان  
سكرتارية المجلس اخذت هذه النقطة  
اين ما ورد مدير عام صارت امين  
عام واين ما وردت مديره عامه  
صارت امانه عامه ، المادة اقرناها  
ماهو مبرر فتح الحديث فيها الان ،  
هل البت بفتوى ايها حري بالتطبيق  
ماهو السؤال المادة انهيناها وصلنا  
لاخرها .

معالي رئيس المجلس :

اخى ابو عصام ايضاً نعود الى  
نقطة النظام وانا مصر الى اننا عدنا  
بغض النظر ان نعودوا الى هذه اولا  
لكننا عدنا الى قضيه المدير العام  
والامين العام وطلب التصويت من  
المجلس ايضاً وصوت المجلس عليها  
بمعنى نحن ناقشناها وصوت المجلس  
عليها ايضاً ، دعونا نتناغم برأي  
واحد حول هذا الموضوع انما ان

يعود المجلس اولا يعود يقبلها او لا  
يقبلها فهذا رأي المجلس لكنني فقط  
اؤكد ما سنتابعه الان قد اتبعناه قبل  
نصف ساعه . الاستاذ الدغمي  
السيد رئيس اللجنة :

سيدي انا اعتقد ان ما يطرحه  
الزميل عبد الهادي المجالي هو صحيح  
هو يطرح باب تناقض ولا يجوز لنا  
ان نقر مادة تناقض مادة اخرى يجب  
ان نهي احدى المادتين في مادة تقول  
يبدأ عند اجتماع المجلسين يطبق  
النظام الداخلي للاعيان وفي نظامنا  
الداخلي الذي اقرناه هنالك مادة  
تقول تبدأ الجلسة بتلاوة القرآن  
الكريم لا بأس لكن هل نستطيع  
تطبيق نظامنا الداخلي في الجلسة  
المشتركة ؟ يجب ان نتكلم بهذا  
الموضوع بتمتعي الصراحة ، هناك  
تناقض واضح ، عندما نطبق النظام  
الداخلي اعيان لا تفتح الجلسة  
بالتلاوة وأذا ما طبقنا النظام الداخلي  
اعيان لا يجوز لنا ان نطبقه النظام  
الداخلي نواب وبالتالي لا تفتح  
الجلسة بالتلاوة فكيف نوفق بهذا

التناقض ؟ انا اعتقد ان الاخ عبد  
الهادي قد اصاب عين الحقيقة ، شكراً .  
معالي رئيس المجلس :

شكراً ، الاستاذ طاهر المصري .  
دولة السيد طاهر المصري :

معالي الرئيس مع اعترافي ان هناك  
تناقض لكن اعتقد ان نترك الامور  
كما هي قد ينشأ تناقض اخر  
خصوصاً في موضوع الامانة العامة  
وفي الامر كما هو وننتقل للتصويت  
التي تلي ، شكراً .

معالي رئيس المجلس :

السيد توجان فيصل .

السيد توجان فيصل :

الحقيقة العوده الى بنود اقرت لا  
ينطبق عند وجود تناقض بين مواد  
القانون لانه بالقوانين مثلاً ونحن نتبع  
الان ما نتبع في اقرار القانون عندما  
يوجد تناقض ولو اننا سكنا عنه  
بمجة اننا اقرنا مادة سيعود لدينا من  
الاعيان وعندها سنبحثه فالان لايجوز  
ان نسكت عن التناقض لانه ليس  
هناك جهة اخرى سوف تظهره ،  
وجود التناقض يعيد الموضوع للطرح

لكنه لا يعني ان ما اقر اولاً سيحكم  
ما اقر ثانياً او ما اقره ثانياً سيحكم ما  
اقر اولاً عندما يبرز التناقض يجب ان  
تعرض المادتين اللتين اوجدتا التناقض  
ويجوز الغاء هذه او تلك حسبما يأتي  
في ضوء اجتماعهما فانا ارى بدل ان  
ننظر في المادة الاولى التي اقرناها ان  
نعيد النظر في النظام الداخلي لمجلس  
الاعيان وان نوكل فعلاً للجنة  
القانونية او لاي لجنة تتطوع ان تضع  
نظام جلسات المجلسين هو الايمن  
والاسلم وسوف ياخذ أي خلافات  
اخرى بعين النظر .

معالي رئيس المجلس :

هذه المادة الاخيره للتو فرغنا من  
نقاشها واقرها المجلس ، الان الحديث  
جديد يقول احد الزملاء ان هناك  
فقره في المكان الفلاني متناقضه اما  
ان يؤكد المجلس ويقيها كما هي  
كما تحدث الزميل طاهر المصري في  
هذا الموضوع او يلغيها المجلس  
والقرار لكم . الاستاذ حمزه

السيد حمزه منصور :

معالي الرئيس القضية التي عدنا

هكذا من الأشهر



اليها التناقض فيها واضح وصريح  
وكان لابد من البت في مسألة  
الامانة العامة او الاداره العامه امين  
عام او مدير عام ، هنا انا لادري  
الحقيقه تنافض في الامر ، لو كان  
هنالك نص في النظام الداخلي لذي  
الاعيان يحضر افتتاح الجلسات باي  
من الذكر الحكيم لقلنا اصبح في  
تنافض نحن اقررنا هذه المادة ونعتقد  
انها عودة الى الاصل وبالتالي ان اصبر  
مجلس الاعيان او رئيس مجلس  
الاعيان بصفته رئيس للجلسه  
المشتركة على ان هذا يتناقض مع  
النظام المعمول به لديه عندها لكل  
حادث حديث ، ولعل الله يشرح  
صدور الاخوه الاعيان الى ان ينتبهوا  
للقضيه التي انتبه اليها هذا المجلس  
الكريم ولذا انا اري ان نصوت على  
النظام الداخلي برمته وننتهي الجلسة  
وبارك الله فيكم .  
اصوات : نثني على ذلك .  
الشيخ عبد الباقي  
السيد عبد الباقي هو :

لعلنا نعتقد اننا جئنا بجديد عندما  
قلنا تبدأ الجلسة باي من الذكر  
الحكيم فليس هناك جلسة الا تفتح  
ب ( بسم الله الرحمن الرحيم ) وبسم  
الله الرحمن الرحيم اية من الذكر  
الحكيم وصلت المشكله .  
معالي رئيس المجلس :  
إذا اطرح المادة الاخيره في النظام  
الداخلي .  
موافقه ؟ موافقه .  
المادة (١٦١)  
السيد المقرر :  
المادة كما وردت في المشروع  
المادة ١٦١ - يلغى النظام  
الداخلي النواب الصادر في  
١٩٥٢/٤/١٦ والمنشور في العدد  
(١١٠٥) من الجريدة الرسمية .  
قرار اللجنة  
موافقه  
معالي رئيس المجلس :  
القرار مطروح للمجلس الكريم .  
موافقه  
النظام الداخلي ككل ؟

موافقه .  
شكراً لكم وارفع الجلسة  
\* وهذا هو نص النظام الداخلي  
مجلس النواب .  
مجلس النواب .  
مجلس النواب .

مشروع النظام الداخلي لمجلس النواب  
(صادر بمقتضى المادة ٨٣ من الدستور)  
كما أقره مجلس النواب

المادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام الداخلي لمجلس النواب لعام ١٩٩٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

الفصل الأول  
افتتاح الدورة العادية

المادة ٢ - ١ - يبدأ انعقاد المجلس بتلاوة القرآن الكريم.  
٢ - تفتتح الدورة العادية لمجلس الأمة بمقتضى المادة (٧٨) من الدستور بالاستماع الى خطبة العرش، ثم ينصرف كل من الأغنياء والنواب الى مجلسه.

المادة ٣ - بعد انصراف النواب الى مجلسهم، يعقد مجلس النواب جلسته الأولى، ويتولى الرئاسة أكبر النواب الحاضرين سناً، ويساعدة أصغر عضوين حاضرين سناً، وإذا تعذر قيام أي منهم بواجبه لسبب من الأسباب يجوز استخلافه بمن يليه سناً، وتنتهي مهمتهم بانتخاب رئيس المجلس.

المادة ٤ - على كل نائب، وقبل الشروع في عمله، أن يقسم اليمين أمام المجلس، سناً لأحكام المادة (٨٠) من الدستور، وبالنص التالي دون زيادة أو نقصان: " أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للملك والوطن، وأن احافظ على الدستور وأن اخدم الأمة، وأقوم بالواجبات الموكولة لي حق القيام".

المادة ٥ - لا يجوز إجراء أي مناقشة أو إصدار أي قرار من المجلس قبل انتخاب رئيسه.

المادة ٦ - ينتخب المجلس لجنة من أعضائه لوضع صيغة الرد على خطبة العرش، وبعد أن يقرها المجلس ينتخب وفداً يرافق الرئيس لرفع الرد الى الملك وذلك خلال أربعة عشر يوماً من إلقاء خطبة العرش.

الفصل الثاني  
مكتب المجلس ووظائفه

المادة ٧ -

- أ - يتألف مكتب المجلس من الرئيس ونائبيه والمساعدان.
- ب - إذا استقال أحد أعضاء المكتب يبيت المجلس باستقالته، فان قبلها، وكذلك اذا شغل مركز عضو من الأعضاء، ينتخب المجلس من يحل محله في أول جلسة يعقدها.

هكذا من الأشهر

١١  
١٢  
١٣

- ج- لا يجوز الجمع بين منصب الوزارة وعضوية مكتب المجلس.
- د- تمتد وظيفة المكتب الى يوم افتتاح الدورة العادية التالية.
- هـ- يمثل المكتب المجلس بين دورتي انعقاده، ويتولى تصريف الشؤون المستعجلة ضمن دائرة اختصاصه.
- و- اذا اجتمع المجلس في دورة استثنائية، وكان أحد مراكز المكتب أو جميعها شاغرة، فينتخب المجلس من يشغل تلك المراكز، وتمتد وظيفة المنتخب في هذه الحالة الى يوم افتتاح الدورة العادية التالية.

المادة ٨ - يتولى رئيس المجلس المهام التالية:

- أ- تمثيل المجلس والتكلم باسمه وطبقاً لأرادته.
- ب- مراعاة تطبيق احكام الدستور والنظام الداخلي في مداوات المجلس وقراراته.
- ج- وضع جدول أعمال كل جلسة من جلسات المجلس.
- د- رئاسة الجلسات، وإعلان افتتاحها وانتهائها وضبطها وإدارة النقاش فيها وتحديد موضوع البحث وإعطاء الإذن بالكلام.
- هـ- إعلان قرارات المجلس ومتابعة تنفيذها.
- و- اتخاذ الاجراءات اللازمة لحفظ كرامة المجلس وكرامة اعضائه.
- ز- رئاسة الجهاز الإداري للمجلس.

المادة ٩ - للرئيس حق الاشتراك في مناقشات المجلس، وفي هذه الحالة يتخلى عن كرسي الرئاسة ولا يعود اليه الا بعد انتهاء النقاش وصدر قرار المجلس في الموضوع مدار البحث.

المادة ١٠ -

- أ- يتولى النائب الأول صلاحية رئيس المجلس واختصاصاته في حالة غيابه أو تعذر قيامه بمهمته أو اشتراكه في مناقشات المجلس أو عند بحث الأسئلة والاستجابات والاقتراحات التي يقدمها الرئيس باعتباره نائباً في المجلس.
- ب- يتولى النائب الثاني صلاحية رئيس المجلس واختصاصاته في حالة غياب الرئيس ونائبه الأول أو تعذر قيامهما بمهمتهما أو اشتراكهما في مناقشات المجلس أو بحث الأسئلة والاستجابات والاقتراحات التي يقدمانها باعتبارهما نائبين في المجلس.
- ج- اذا تغيب الرئيس ونائباه أو تعذر عليهم القيام بمهامهم يتولى رئاسة المجلس أكبر الأعضاء الحاضرين سناً.

المادة ١١ -

- أ- يتولى المساعدان، بإشراف الرئيس الأمور التالية:-
- ١. مراقبة تحضير محاضر الجلسات وخلاصاتها.
- ٢. تحرير محاضر الجلسات السرية وخلاصاتها وتوقيعها.
- ٣. رصد نتائج الاقتراح في المجلس.
- ٤. قيد أسماء طالبي الكلام حسب ترتيب طلباتهم.

هكذا من الأشهر



٥. الإشراف على الأمور المتعلقة بحفظ النظام أثناء الجلسات.
٦. القيام بما يطلبه منهما الرئيس تنفيذاً لاختصاصاته.
- ب - إذا تغيب المساعدان أو أحدهما عن الجلسة يكلف الرئيس من النواب الحاضرين من يقوم بمهام الغائب.

المادة ١٢ - يتولى مكتب المجلس الصلاحيات التالية، بالإضافة لما هو منصوص عليه في هذا النظام:-

- أ- دراسة الاعتراضات حول محاضر الجلسات وخلصاتها ونتيجة الاقتراح، والتحقيق بها، وإصدار القرار المناسب.
- ب- دراسة العرائض والشكاوى المقدمة للمجلس واتخاذ الإجراء المناسب بشأنها بما في ذلك إحالتها إلى إحدى اللجان.
- ج- تشكيل الوفود التي تمثل المجلس واختيار رؤسائها إلا إذا كان الرئيس أو أحد نائبيه من أعضائها فتكون له الرئاسة.
- د- إعداد موازنة المجلس السنوية والإشراف على تنفيذها.
- هـ- إقرار الهيكل التنظيمي للأمانة العامة للمجلس ووضع كادرها الوظيفي.

### الفصل الثالث انتخاب مكتب المجلس

المادة ١٣ -

- أ - يعين رئيس السن ثلاثة نواب للإشراف على عملية الاقتراح.
- ب- يطلب رئيس السن من كل مرشح للرئاسة أن يعلن ذلك، ثم يعلن بدء عملية الاقتراح.
- ج- يدعو رئيس السن النواب الحاضرين واحداً واحداً، وتعطي لجنة الإشراف كلاً منهم ورقة اقتراح واحدة.
- د - يكتب النائب اسم المرشح الذي يريد انتخابه رئيساً على ورقة الاقتراح، في المعزل الخاص، ويضع الورقة بذاته في الصندوق الخاص وعلى رأى من الحضور.

المادة ١٤ -

- أ - يعتبر فائزاً بمنصب الرئيس من أحرز الأكثرية المطلقة للحاضرين.
- ب- إذا لم يحرز أي مرشح تلك الأكثرية، يعاد الانتخاب بين المرشحين الذين حصلوا على أعلى الأصوات، ويعتبر فائزاً من يحرز الأكثرية النسبية، وإذا تساوت الأصوات تجرى القرعة بينهما.

هكذا من الأشهر

المادة ١٥- يعلن رئيس السن نتيجة الانتخاب ويدعو الرئيس المنتخب الى تبوء كرسي الرئاسة.

المادة ١٦ -

- أ- يجري انتخاب النائبين واحداً فواحداً بالطريقة التي جرت في انتخاب الرئيس.
- ب- ينتخب المساعدان بقائمة واحدة واللذان يحصلان على الأكثرية النسبية يكونان مساعدين للرئيس.
- ج- عند تساوي الأصوات بين مرشحين أو أكثر لنفس المنصب تجرى القرعة بينهم.

المادة ١٧- يحيط رئيس المجلس الملك ورئيس مجلس الأعيان ورئيس الوزراء باسماء أعضاء المكتب.

#### الفصل الرابع

#### اسلوب الانتخاب في المجلس

المادة ١٨- تجري جميع عمليات الانتخاب في المجلس بالاقتراع السري، على أوراق نموذجية، تحمل خاتم المجلس وتوقيع أعضاء الهيئة المشرفة على الانتخاب.

المادة ١٩- لا تدخل في حساب الأكثرية في أي عملية انتخاب الأوراق البيضاء أو الملغاة.

المادة ٢٠- أ- تعتبر ملغاة كل ورقة اقتراع:-

- ١- غير مختومة بخاتم المجلس وغير موقعة من أعضاء الهيئة المشرفة.
- ٢- اذا لم يكن بالإمكان قراءة أي اسم مدون فيها.
- ٣- اذا كان الاسم المدون فيها غير مرشح، غير انه اذا كان فيها اسم آخر أو أكثر من المرشحين فتعتبر صحيحة بالنسبة لهم.
- ٤- اذا احتوت علامات تعريف أو تمييز للناخب من أي نوع كانت.
- ٥- اذا تضمنت اسماء أو اشارات أو القاباً أو غيرها غير اسم المرشح كما هو وارد في قائمة الترشيح.
- ب- تشطب الاسماء الزائدة من كل ورقة اقتراع اذا تضمنت عدداً من الاسماء يفوق عدد المطلوب انتخابهم.

المادة ٢١- تتلف الهيئة المشرفة على الانتخاب أوراق الاقتراع مباشرة بعد نهاية الجلسة التي تم فيها الانتخاب.

هكذا من الأشهر

### الفصل الخامس الفصل في الطعون

المادة ٢٢- يعتبر المنتخب نائباً ويمارس حقوق النيابة منذ اعلان نتيجة الانتخاب.

المادة ٢٣-

١- على المجلس أن ينتخب في بداية كل دورة تلي انتخابات عامة أو تكميلية، لجنة واحدة أو أكثر، حسبما تدعو اليه الحاجة، للتحقيق في الطعون المقدمة بصحة نيابة أي عضو من أعضائه.

ب- تتألف اللجنة من خمسة أعضاء، ولا يجوز أن يشترك فيها النائب الذي يعهد اليها التحقيق في صحة نيابته.

ج- تنتخب لجنة الطعون رئيساً ومقررأ لها في أول جلسة تعدها وتمارس اعمالها وفقاً للأحكام المتعلقة بلجان المجلس الواردة في هذا النظام.

المادة ٢٤- لكل ناخب أن يقدم للأمانة العامة للمجلس، لقاء إيصال، وخلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب في دائرته طعناً يبين فيه الأسباب القانونية لعدم صحة نيابة المطعون فيه محدداً بالاسم.

المادة ٢٥- يحيل مكتب المجلس طلبات الطعن الواردة الى المجلس على لجنة الطعون وتحقيق صحة النيابة.

المادة ٢٦-

١- على اللجنة التحقق من الأمور التالية:-

١. ورود الطعن للمجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلان نتيجة الانتخاب في الدائرة.
٢. صحة اسم الطاعن وتوقيعه.
٣. تحديد المطعون بصحة نيابته بالاسم.
٤. وجود الأسباب القانونية المبررة للطعن في استدعاء الطاعن.

ب- اذا لم يتحقق أي من الأمور السابقة تردد اللجنة الطعن شكلاً وتبلغ المجلس بذلك.

المادة ٢٧- بعد قبول الطعن شكلاً، ترسل اللجنة صورة من الطعن ومرفقاته الى النائب المطعون بصحة نيابته، الذي له أن يبدي أوجه دفاعه خطياً، مباشرة أو من قبل محاميه، وذلك خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه.

المادة ٢٨- للطاعن ان يقدم، من تلقاء نفسه أو بناء على طلب اللجنة، وخلال المدة التي يحددها، مذكرات كتابية يوضح بها طعنه، شريطة أن لا تخرج تلك المذكرات عن الأسباب القانونية التي أوردها في الطعن.

هكذا من أهل



المادة ٢٩- للجنة حق استدعاء الطاعن أو المطعون بصحة نيابته لسماع أقواله ولكل منهما حق الاستعانة بمحام واحد، على أن لا يكون من أعضاء المجلس.

المادة ٣٠- للجنة حق استدعاء الشهود والخبراء، واتخاذ ما يلزم من الاجراءات لكشف الحقيقة بما في ذلك تحليف اليمين، كما ان لها أن تنتدب احد اعضائها أو لجنة فرعية منها لإجراء التحقيق.

المادة ٣١- بعد أن تكمل اللجنة تحقيقاتها، تجتمع للتداول واصدار قرارها، في جلسة يقتصر حضورها على أعضاء اللجنة، وترفع قرارها للمجلس خلال فترة اقصاها شهران من تاريخ انتهاء مهلة تقديم الطعون، فان لم تتمكن من ذلك عليها إبلاغ المجلس الذي له تمديد الفترة للمدة التي يراها مناسبة.

المادة ٣٢-

أ- يتلى تقرير اللجنة في أول جلسة تالية للمجلس، ثم يفصل المجلس في صيغة النيابة ويعلن الرئيس القرار.  
ب- لا تعتبر نيابة العضو باطلة الا بقرار يصدر بأكثرية ثلثي أعضاء المجلس.

المادة ٣٣- للمجلس سلطة اعلان اسم المرشح الذي أسفر الانتخاب عن فوزه حقيقة اذا ظهر للمجلس، نتيجة التحقيق في الطعن، خطأ في اعلان النتيجة.

المادة ٣٤- لكل نائب أن يحضر جلسة المجلس عند النظر في صحة نيابته، وله أن يشترك في المناقشة، شريطة أن يغادر الجلسة قبل أخذ الأصوات في أي شأن متصل بالطعن.

#### الفصل السادس لجان المجلس

المادة ٣٥- ينتخب المجلس في بدء كل دورة عادية أعضاء اللجان التالية:-

١. اللجنة القانونية
٢. اللجنة المالية والاقتصادية
٣. لجنة الشؤون العربية والدولية
٤. اللجنة الادارية
٥. لجنة التربية والثقافة والشباب
٦. لجنة التوجيه الوطني
٧. لجنة الصحة والبيئة
٨. لجنة الزراعة والمياه

هكذا من الأشهر

٧١١  
٣٦٥  
٥٨

٩. لجنة العمل والتنمية الاجتماعية
١٠. لجنة الطاقة والثروة المعدنية
١١. لجنة الخدمات العامة والسياحة والآثار
١٢. لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين
١٣. لجنة فلسطين
١٤. لجنة الريف والبادية

المادة ٣٦- تناط باللجنة القانونية المهام التالية:-

- أ - دراسة مشاريع القوانين والاقتراحات بقوانين التي تتعلق بالدستور والانتخاب العام والتشريعات المدنية والجنائية والحقوقية والمحاكم والتنظيم القضائي والاتفاقيات القضائية وقوانين الاجراء والأحوال الشخصية والجنسية والاستملاك والإيجار والدفاع والعفو العام والمخدرات والمؤثرات النفسية والسير والنقابات، وما في حكم تلك التشريعات، واي قوانين لا تدخل في اختصاص لجنة أخرى.
- ب- دراسة النظام الداخلي للمجلس واقتراحات تعديله.
- ج- دراسة القضايا التي تتعلق بحصانة النواب.
- د - مساعدة لجان المجلس الأخرى في صياغة النصوص التشريعية.

المادة ٣٧- تناط باللجنة المالية والاقتصادية المهام التالية:-

- أ - دراسة مشروع قانون الموازنة العامة والاقتراحات التي تتعلق بها.
- ب- دراسة موازنات الدوائر المستقلة.

- ج- دراسة القوانين المالية التي لها علاقة بزيادة الواردات أو النفقات أو انقاصها.
- د - دراسة قوانين التمويل والتجارة والشركات والبنوك والتأمين والعملية والصرافة والاستثمار وما في حكم هذه المواضيع.
- هـ- دراسة الحسابات الختامية للحكومة ودوائرها المستقلة.
- و- دراسة تقارير ديوان المحاسبة.
- ز- دراسة الوضع التمويني.

المادة ٣٨- تناط بلجنة الشؤون العربية والدولية المهام التالية:-

- أ - النظر في كل الأمور والاقتراحات التي لها صلة بالسياسة الخارجية والعلاقات العربية والاسلامية والدولية.
- ب- دراسة المعاهدات والاتفاقيات التي تختص بالسياسة الخارجية.
- ج- تنظيم العلاقات مع البرلمانات الأخرى والاتحادات البرلمانية.
- د - اعداد مشاريع البيانات السياسية التي يصدرها المجلس.

المادة ٣٩- تناط باللجنة الادارية المهام التالية :-

- أ - دراسة القوانين والأمور والاقتراحات التي تتعلق بالادارة العامة والادارة المحلية.
- ب- دراسة لقوانين والأمور التي تتعلق بالموظفين العموميين، وبخاصة اسس التعيين وانهاء الخدمة والتقاعد والتعويض.
- ج- دراسة تقارير ديوان الرقابة والتفتيش الاداري.

هكذا من المأهول

المادة ٤٠- تتناط بلجنة التربية والثقافة والشباب المهام التالية:-  
"دراسة جميع القوانين والأمور والاقتراحات التي تتعلق بالتربية والتعليم والتعليم العالي والثقافة والشباب".

المادة ٤١- تتناط بلجنة التوجيه الوطني المهام التالية:-  
"دراسة جميع القوانين والأمور والاقتراحات التي تتعلق بالاعلام والمطبوعات والصحافة والوعظ والارشاد والأوقاف".

المادة ٤٢- تتناط بلجنة الصحة والبيئة المهام التالية:-  
"دراسة جميع القوانين والأمور والاقتراحات التي تتعلق بالصحة العامة والخدمات الصحية والتأمينات الصحية وشؤون البيئة".

المادة ٤٣- تتناط بلجنة الزراعة والمياه المهام التالية:-  
"دراسة جميع القوانين والأمور والاقتراحات التي تتعلق بالزراعة المروية والبيعية والأراضي الزراعية وحمايتها من التصحر والثرثرة الحيوانية، والمياه واستخداماتها والسدود والصرف الصحي".

المادة ٤٤- تتناط بلجنة العمل والتنمية الاجتماعية المهام التالية:-  
"دراسة جميع القوانين والأمور والاقتراحات التي تتعلق بشؤون العمل والعمال والتدريب المهني والتأمينات الاجتماعية والجمعيات والاتحادات الخيرية وشؤون التنمية

الاجتماعية والصناديق الوطنية التي تعمل في مجال المعونة الوطنية والتنمية والتشغيل.

المادة ٤٥- تتناط بلجنة الطاقة والثروة المعدنية المهام التالية:-  
"دراسة جميع القوانين والأمور والاقتراحات التي تتعلق بالكهرباء والنفط والغاز ومصادر الطاقة الأخرى والثروة المعدنية والاتفاقيات التي تتعلق بها.

المادة ٤٦- تتناط بلجنة الخدمات العامة والسياحة والآثار المهام التالية:-  
أ- "دراسة جميع القوانين والأمور والاقتراحات التي تتعلق بالأشغال العامة والنقل والسير على الطرق والبريد والاتصالات.

ب- "دراسة جميع القوانين والأمور والاقتراحات التي تتعلق بالسياحة وسبل تطويرها والآثار وسبل حمايتها .

المادة ٤٧- تتناط بلجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين المهام التالية:-  
"دراسة جميع القوانين والأمور والاقتراحات التي تتعلق بحريات المواطنين وحقوقهم التي كفلها الدستور".

المادة ٤٨- تتناط بلجنة فلسطين المهام التالية:-  
١ - النظر في التطورات السياسية المتعلقة بفلسطين.

هكذا من المأهول



- ب- الاهتمام بوضع القدس ومكانتها والمقدسات الاسلامية والمسيحية في فلسطين.
- ج- متابعة ومعالجة اوضاع اللاجئين الفلسطينيين والنازحين، بهدف عودتهم لبلادهم.
- د- متابعة شؤون المنفيين والمبشرين الفلسطينيين الى الأردن.
- هـ- الاهتمام بتوثيق العلاقات الأخوية بين الأردن وفلسطين وتمتين تلك العلاقات في المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية والتربوية والاقتصادية.

المادة ٤٩ - تناط بلجنة الريف والبادية المهام التالية:-

دراسة جميع الأمور والاقتراحات التي تتعلق بإعمار الريف والبادية وتنميتها، وتطوير خدماتهما.

المادة ٥٠ -

- أ - تتألف اللجنة الدائمة من احد عشر عضواً كحد أقصى، ينتخبهم المجلس بالاقتراع السري اذا زاد عدد المرشحين عن العدد المقرر.
- ب- لا يجوز أن يكون النائب عضواً في أكثر من لجنتين دائمتين، فاذا انتخب في لجنتين لم يعد من حقه الترشيح لأي لجنة أخرى الا اذا اعلن انسحابه خطياً من لجنة انتخب لعضويتها.
- ج- لا يجوز الجمع بين عضوية اللجان وبين منصب رئيس المجلس أو نائبه.

- المادة ٥١ - للمجلس أن يشكل لجناً مؤقتة يرى أن الحاجة ماسة لتشكيلها، ويحدد المجلس وظائفها ومهامها وعدد اعضائها، وتنتهي مدة أي منها بانتهاء المهمة الموكولة اليها.
- المادة ٥٢ - لكل لجنة من اللجان الدائمة والمؤقتة أن تختار من اعضائها لجنة فرعية لدراسة مواضيع معينة، وعلى اللجنة الفرعية أن تقدم تقريراً بنتيجة اعمالها الى اللجنة الأصلية.

المادة ٥٣ - يجوز اجتماع لجنتين أو أكثر لدراسة مشروع قانون أو أمر معين بناء على قرار من المجلس وتنتخب اللجنة المشتركة رئيساً ومقررأ لها بالشكل الذي تراه مناسباً.

المادة ٥٤ -

- أ - يدعو رئيس المجلس كل لجنة في أول كل دورة عادية الى الاجتماع لتتخبط من بين اعضائها رئيساً ومقررأ.
- ب- يقوم رئيس اللجنة بتنظيم اعمالها وتحديد ابحاثها والدفاع عن قراراتها في المجلس.
- ج- يضع المقرر تقارير اللجنة عن القضايا المودعة لديها ويتولى شرح تلك التقارير والدفاع عنها عند مناقشتها في المجلس.
- د - يرأس المقرر اللجنة عند غياب الرئيس.
- هـ- يترأس رئيس المجلس اجتماع أي لجنة يحضره.

هذا من المجلد

و- يكلف رئيس المجلس أحد موظفي المجلس (على الأقل) للقيام بمهام أمين سر اللجنة يتولى ضبط وقائع جلساتها ومتابعة اجراءاتها الادارية.

المادة ٥٥ -

أ - تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها، ويقوم المقرر بتوجيه الدعوة عند تعذر قيام الرئيس بمهامه بناء على تكليف من هذا الأخير أو من رئيس المجلس، كما تجتمع اللجنة بناء على طلب يقدم لرئيس المجلس من ثلث أعضائها على الأقل.

ب- تعتبر اجتماعات اللجنة قانونية، بحضور أكثرية أعضائها على أن يكون من بينهم الرئيس أو المقرر.

ج- يبلغ أمين سر اللجنة أعضائها بموعد الجلسة مرفقاً بنسخة من المشاريع والاقتراحات وماتر المعاملات المدرجة على جدول الأعمال وذلك قبل الموعد المعين بيوم على الأقل.

المادة ٥٦ -

أ - يقتصر حضور جلسات اللجان على أعضاء المجلس وامانة سر كل لجنة والخبراء الذين تستدعيهم.

ب- تؤخذ قرارات اللجان بأكثرية الأعضاء الحاضرين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة.

المادة ٥٧- تدرس اللجنة الأمور والمواضيع المحالة إليها باعتبار قدم تاريخ الإحالة إليها، باستثناء مشاريع القوانين

المستعجلة والأمور التي يقرر المجلس أو اللجنة تقديمها على سواها.

المادة ٥٨ -

أ - للجنة أن تطلب استدعاء الوزير المختص أو مقدم الاقتراح أو من ترى لزوم سماع رأيه.

ب- لكل من الوزير المختص ومقدم الاقتراح حق حضور جلسات اللجنة إذا طلب ذلك، وعليها أن تبلغه بموعد الاجتماع لبحث الموضوع الذي يتعلق به، ولكل منهما حق الاشتراك في المناقشة، وإذا تعدد مقدمو الاقتراح فلهم أن ينيبوا عنهم أحدهم لحضور الجلسات.

ج- يجوز للوزير أن يصطحب معه أو ينيب عنه أحد كبار موظفي وزارته، إلا إذا رأت اللجنة حضور الوزير بالذات.

د - للجنة أن تطلب من الوزير المختص تزويدها بالمستندات والوثائق والمعلومات التي تطلبها وتتعلق بموضوع البحث، فإذا امتنع الوزير ترفع اللجنة الأمر إلى رئيس المجلس لعرضه على المجلس في أول جلسة تالية واعطائه أولوية على سائر الأعمال.

المادة ٥٩ - إذا رأى المجلس أن موضوعاً قد تأخر في إحدى اللجان فله أن يحدد لها وقتاً معيناً لإنجازه.

المادة ٦٠ - يوضع لكل جلسة من جلسات اللجان محضر تفصيلي تدون فيه أسماء الأعضاء الذين حضروا الجلسة أو غابوا عنها

هكذا من الأهل

ورقائنها وما اتخذ فيها من قرارات، ويوقع المحضر رئيس اللجنة ومقررها وأمين سرها.

المادة ٦١- يرفع رئيس اللجنة الى رئيس المجلس تقريراً مفصلاً عن كل موضوع انتهت اللجنة من دراسته وقررت عرضه على المجلس، وعلى رئيس المجلس أن يدرج تقارير اللجان في جدول أعمال المجلس وفق ترتيب وصولها مع إعطاء الأولوية للمشاريع المستعجلة.

المادة ٦٢- لا يدرج في جدول أعمال اللجنة عند ابتداء الدورة التالية إلا ما يتمسك به اصحاب الاقتراحات بطلب خطي يقدمونه الى اللجنة.

المادة ٦٣- يعتبر مستقلاً حكماً عضو اللجنة الذي يتغيب عن حضور ثلاث جلسات دون عذر.

المادة ٦٤- لكل نائب حق حضور جلسات اللجان التي لا يكون عضواً فيها، وله أن يناقش المواضيع المطروحة على البحث وتقديم الاقتراحات، دون أن يكون له حق الاشتراك في التصويت.

### الفصل السابع مشاريع القوانين

المادة ٦٥ -

- ١ - يحيل رئيس الوزراء مشاريع القوانين الى رئيس مجلس النواب مرفقة بالأسباب الموجبة لعرضها على المجلس.
- ب- يجوز لمجلس الوزراء استرداد مشروع القانون قبل التصويت على إحالته للجنة المختصة.

المادة ٦٦ -

- ١ - يجوز لعشرة أو أكثر من أعضاء المجلس أن يقترحوا القوانين ويحال كل اقتراح مرفقاً بالأسباب الموجبة والمبادئ الأساسية على اللجنة المختصة في المجلس لإبداء الرأي، فإذا رأى المجلس بعد الاستماع لرأي اللجنة قبول الاقتراح أحاله على الحكومة لوضعه في صيغة مشروع قانون وتقديمه للمجلس في الدورة نفسها أو في الدورة التي تليها.
- ب- كل اقتراح بقانون تقدم به أعضاء المجلس وفق الفقرة السابقة ورفضه المجلس، لا يجوز إعادة تقديمه في الدورة نفسها.

كل من الأشغال



## المادة ٦٧ -

١ - لا يوضع مشروع أي قانون قيد البحث والمذاكرة في المجلس ما لم تكن نسخة عن المشروع والأسباب الموجبة لوضعه قد وزعت على كل عضو قبل ثلاثة أيام على الأقل من البدء بالمذاكرة فيه.

ب- إذا كانت هناك أسباب اضطرارية تستدعي النظر فيه بصفة الاستعجال فيجب على الرئيس أن يضع ذلك الأمر في الرأي، فإذا اقرته الأكثرية يقرأ المشروع علناً ويناقش أو يحال إلى اللجنة المختصة بذلك الصفة.

المادة ٦٨ - يقرأ مشروع أي قانون علناً في المجلس، إلا إذا رأى المجلس الاكتفاء بسبق توزيعه على الأعضاء، فإذا رأى المجلس أن هناك حاجة لذلك القانون يضع الرئيس في الرأي أمر إحالته على اللجنة المختصة، أما إذا قرر المجلس أن لا حاجة لمثل هذا القانون فيحيله إلى مجلس الأعيان.

المادة ٦٩ - إذا طلب أحد الأعضاء إدخال تعديل على مشروع أي قانون محال لأحدى اللجان، وجب عليه تقديم تقرير إلى الرئيس يبين فيه التعديل المقترح والأسباب الموجبة لذلك، ويحيل الرئيس الاقتراح للجنة المختصة.

المادة ٧٠ - تطبع تقارير اللجان مرفقاً بها نصوص مشاريع القوانين وتعديلاتها والأسباب الموجبة لها واقتراحات اللجنة، وتوزع تلك التقارير على الأعضاء قبل البدء في مناقشتها بمدة لا

تقل عن أربع وعشرين ساعة إلا إذا قرر المجلس إعطاء الموضوع صفة الاستعجال فيبحثه فوراً.

## المادة ٧١ -

١ - يتلى مشروع القانون وقرار اللجنة بشأنه إلا إذا قرر المجلس صرف النظر عن التلاوة مكتفياً بسبق التوزيع على الأعضاء.

ب- تجري مناقشة مواد المشروع مادة مادة، بعد تلاوة كل منها أصلاً وتعديلاً واقتراح اللجنة المختصة، وبعد الانتهاء من مناقشة المادة والتعديلات المقدمة بشأنها يؤخذ الرأي على التعديلات أولاً، ويبدأ الرئيس بأوسعها مدى وأبعدها عن النص الأصلي ثم يؤخذ الرأي على المادة.

ج- يجوز التصويت على كل فقرة من فقرات المادة الواحدة على حدة وفي هذه الحالة لا يعاد التصويت على المادة بمجملها.

المادة ٧٢ - يجب على كل عضو يقترح تعديلاً للنص الأصلي أو إدخال تعديل على تعديل اللجنة المختصة أو إضافة مواد جديدة، أن يقدم اقتراحه خطياً إلى رئيس الجلسة فإذا قدم الاقتراح قبل صدور قرار اللجنة يحيله الرئيس إلى اللجنة المختصة، أما إذا قدم أثناء المناقشة فيجري بحثه في الجلسة ويؤخذ الرأي عليه، إلا إذا تقرر إحالته للجنة لدراسته.

هكذا من المأهول

## المادة ٧٣ -

١ - بعد الانتهاء من مناقشة المواد يؤخذ الرأي على المشروع بمجموعه ويجوز للمجلس أن يؤجل أخذ الرأي على المشروع بمجموعه الى جلسة تالية لإعادة المناقشة في مادة أو أكثر من مواده اذا طلب ذلك رئيس المجلس أو رئيس اللجنة أو مقررهما أو الحكومة أو عشرة من أعضاء المجلس.

ب- اذا قررت الأكثرية قبول المشروع أو رفضه يرفع الى رئيس مجلس الأعيان.

المادة ٧٤ - اذا عرض على المجلس مشروع قانون بالموافقة على معاهدة أو اتفاق من اي نوع كان فله أن يقر المشروع أو يرفضه وليس له أن يدخل أي تعديل على نصوص مشروع المعاهدة أو الاتفاق على أنه يجوز للمجلس تأجيل النظر في المشروع مع توجيه نظر الحكومة الى ما يوجد في مشروع المعاهدة أو الاتفاق من نقص.

## المادة ٧٥ -

١ - اذا رد مجلس الأعيان مشروع القانون كما أقره مجلس النواب مفوضاً أو معدلاً فتجري المذاكرة فيه كأنه مشروع قانون جديد.

ب- اذا أقر مجلس النواب مشروع القانون كما ورد اليه من مجلس الأعيان أو رفضه أو عدله يرفع ثانية الى رئيس مجلس الأعيان.

ج- اذا أصر مجلس الأعيان على مخالفة قرار مجلس النواب كما أعيد اليه، تطبق حينئذ أحكام المادة (٩٢) من الدستور.

### الفصل الثامن

#### التصويت في المجلس

المادة ٧٦ - باستثناء الحالات التي نص في الدستور على غير ذلك، تصدر قرارات المجلس بأكثرية أصوات الأعضاء الحاضرين ما عدا الرئيس، وعند تساوي الأصوات على الرئيس إعطاء صوت الترجيح.

## المادة ٧٧ -

١ - تعطى الأصوات بالمناداة على الأعضاء باسمائهم، وبصوت عال في الحالتين التاليتين:-

١. اذا كان التصويت متعلقاً بالدستور ويكون الجواب بإحدى الكلمات التالية:-  
موافق ، مخالف ، ممتنع

٢. اذا كان التصويت متعلقاً بالتقضية بالوزارة أو بالوزراء، ويكون الجواب بإحدى الكلمات التالية:-  
نقة ، حجب ، امتناع

ب- في غير الحالتين المتصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة يجري التصويت برفع الأيدي.

هكذا من أهل

ج- اذا حصلت شبهة حول اي تصويت جرى برفع الأيدي وطلب عشرة نواب على الأقل إعادة التصويت وجب إعادته وإجراؤه بطريقة القيام والقعود أو بطريقة المناداة بالاسم.

## المادة ٧٨ -

أ - يجري التصويت على مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة مادة مادة.

ب- يجري التصويت على الموازنة العامة فصلاً فصلاً.

### الفصل التاسع

### نظام الجلسات

المادة ٧٩ - يفتتح الرئيس الجلسة في الموعد المحدد، فإذا لم يحضر ثلثاً أعضاء المجلس يؤخر افتتاحها نصف ساعة، وإذا مضت هذه المدة ولم يكتمل النصاب القانوني يحدد موعد الجلسة القادمة.

المادة ٨٠ - يحدد رئيس المجلس جدول أعمال الجلسة، ويوزعه على الأعضاء قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل.

## المادة ٨١ -

أ - بعد اعلان افتتاح الجلسة تتلى اسماء النواب الغائبين بعذر فالغائبين بدون عذر فملخص المحضر في الجلسة السابقة الا اذا قرر المجلس عدم تلاوته.

ب- يصدق ملخص المحضر بعد إجراء التصحيح الذي يقره الرئيس من تلقاء نفسه أو بناء على طلب احد النواب.

ج- اذا وقع خلاف على ملخص المحضر، ينظر مكتب المجلس فيه بعد الرجوع الى المحضر التفصيلي ويضع تقريراً بذلك يعرض على المجلس للبت فيه.

د - يصدق ملخص محضر الجلسة في نهاية الجلسة في الحالات التالية:-

١. عند انتهاء البحث في مشروع قانون أو قانون مؤقت.
  ٢. في جلسة الثقة بالحكومة أو بالوزراء.
  ٣. في الجلسة الأخيرة من الدورة العادية أو الاستثنائية.
  ٤. في الحالات التي تقرها أكثرية الحاضرين في الجلسة.
- هـ- اذا حالت ظروف قاهرة دون تصديق ملخص محضر الجلسة يتولى التصديق عليه مكتب المجلس.

## المادة ٨٢ -

أ - يحرر لكل جلسة محضر تفصيلي تبين فيه اسماء الغائبين بعذر أو بدون عذر ويدون فيه جميع اجراءات الجلسة وما دار فيها من ابحاث ومناقشات وما صدر من قرارات ويدون ملخص هذه المحاضر في سجل خاص، ويوقع على المحاضر رئيس الجلسة وأمين عام المجلس.

هذا من المجلد



- ب- عـنـد الاقتـراع بالنـداء بالاسـم يجب أن يـضم المـحـضـر اسـماء الأعضاء الحـاضـرين ورأي كل منهم.
- ج- يطـبع المـحـضـر التـفـصـيلي ويوزع على النـواب في مـهـلة خـمـسة عـشـر يـوماً على الأـكـثـر.
- د- ينـشر المـحـضـر التـفـصـيلي في مـلـحق الجـرـيدـة الرـسـمـية بـعد موافقة المجلس عليه.

## المادة ٨٣ -

- أ - تـعـتـبر اوراق المجلس وبياناته سرية لا يجوز نشرها أو نشر أي شيء منها الا بعد إدراجها في جدول الأعمال أو تحويلها للحكومة.
- ب- على أجهزة الإعلام المختلفة مراعاة الدقة عند نقل جلسات المجلس العلنية.
- ج- إذا عمدت أي وسيلة اعلامية الى تحريف ما قيل في الجلسة أو تشويهه، فللرئيس أن يتخذ بحقها ما يراه مناسباً من إجراءات.

المادة ٨٤ - جلسات المجلس علنية، غير انه إذا طلبت الحكومة أو تقدم خصبة نواب على الأكل بطلب خطي أن تكون الجلسة سرية تخلى قاعة المجلس من الحضور من غير الوزراء والأعيان ويطرح الرئيس الطلب على المجلس للمداولة فيه فإذا أقره تظل الجلسة سرية الى حين الانتهاء من الموضوع الذي طلب عقدها سرية لأجله.

المادة ٨٥ - يحرر محضر للجلسة السرية، الا اذا قرر المجلس غير ذلك، ويقوم بتحرير المحضر مساعداً رئيس الجلسة ويوقعه معهما رئيس الجلسة ثم يحفظ في المكان الذي يحدده رئيس المجلس ولا يجوز لغير النواب والحكومة الإطلاع عليه.

المادة ٨٦ - اذا رفعت أي جلسة قبل الانتهاء من موضوع المناقشة، فللرئيس إعلان الجلسة مفتوحة وتعتبر الجلسات التالية لمناقشة نفس الموضوع استمراراً للجلسة الأولى.

المادة ٨٧ - تخصص جلسة للاستئلة والاستجابات والاقتراحات برغبة بعد كل اربع جلسات عمل على الأكثر.

### الفصل العاشر

### نظام الكلام

المادة ٨٨ - لا يجوز لاحد أن يتكلم الا بعد أن يطلب الكلام ويأذن له الرئيس، والا فللرئيس أن يمنعه من الكلام ويأمر بعدم إثبات أقواله في محضر الجلسة.

المادة ٨٩ - ليس للرئيس أن يرفض الإذن بالكلام لغير سبب مشروع، وعند الخلاف على ذلك يؤخذ رأي المجلس.

المادة ٩٠ - تقيد طلبات الإذن بالكلام بترتيب تقديمها ولا يجوز قيد أي طلب بالكلام في موضوع محال على إحدى اللجان قبل عرض القرار الخاص به.

هــكـذا مـن اأشـهـل

المادة ٩١- يأذن الرئيس بالكلام لطلابه حسب ترتيب الأسبقية في الطلب، ولكل من طالبي الكلام التنازل عن دوره لغيره.

المادة ٩٢- يعطى الإذن بترتيب الأسبقية في الطلب الأول فالأول وهكذا إلا إذا كان الغرض من الكلام تأييد الاقتراحات المطروحة للبحث أو تعديلها أو المعارضة فيها فعندئذ يعطى الإذن بالتداول لأول طالب من مؤيدي الاقتراح فالأول طالب من مقترحي تعديله ثم لأول المعارضين فيه ويتكرر ذلك بصرف النظر عن ترتيب الطلبات وعلى كل حال فالوزارة ومندوبو الحكومة والمقررون ورؤساء اللجان غير مقيدون بهذا الترتيب فإن لهم الحق دائماً في أن تسمع أقوالهم أثناء المناقشة كلما طلبوا ذلك.

المادة ٩٣- يؤذن دائماً بالكلام في الحالات التالية وحسب ترتيبها:-

- أ - نقاش النظام.
- ب - طلب تأجيل النقاش.
- ج - طلب تصحيح واقعة مدعى بها.
- د - طلب الرد على قول يمس طالب الكلام.
- هـ - طلب سحب الاقتراح.
- و - طلب إحالة الموضوع إلى لجنة.
- ز - طلب إقفال باب النقاش.

المادة ٩٤- عند طلب الكلام في المواضيع الواردة في المادة (٩٢) يوقف الرئيس النقاش بعد أن يتم المتحدث كلامه، ويبيت بالطلب فوراً، ويجوز استئناف قرار الرئيس للمجلس فيطرح الرئيس الاستئناف للتصويت.

المادة ٩٥- يقصد بنقاط النظام أن يدفع العضو بأن النقاش يخالف أحكام الدستور أو أحكام النظام الداخلي، أو أن فيه خروجاً عن الموضوع مدار البحث، ويثار هذا الدفع في أي وقت من النقاش إلا إذا كان المجلس قد شرع في التصويت.

المادة ٩٦- يقصد بتأجيل النقاش، أن يطلب العضو تأجيل بحث البند موضوع النقاش لمدة معينة وأن يبرر طلبه بإيجاز، فإذا ثني على الاقتراح طرحه الرئيس للتصويت فوراً ودون مناقشة.

المادة ٩٧- يقصد بتصحيح الواقعة المدعى بها، تقديم توضيح مختصر حول نقطة مهمة تتعلق بموضوع النقاش ينبغي إبلاغ الاجتماع بها.

المادة ٩٨- لكل عضو ورد في الكلام ما يمس بكرامته، أو يسند له أمراً شائناً أو استعملت في الكلام عنه عبارات غير لائقة أو أسىء فهم كلامه أو موقفه، أن يرد إذا طلب ذلك عقب المتكلم مباشرة أو في أي وقت آخر يطلبه، لنفي ما وجه إليه أو تصحيح ما أسىء فهمه وله طلب الاعتذار من المتكلم أو إحالة الموضوع إلى التحقيق.

هكذا من الأشهر

المادة ٩٩ -

- أ - لا يجوز اقتراح إقفال باب النقاش إلا إذا تكلم في الموضوع المطروح للنقاش ثلاثة من مؤيديه وثلاثة من معارضيهِ على الأقل (إن وجدوا).
- ب - إذا ثني على الاقتراح وجب على الرئيس تحديد الاقتراحات التي قدمت في جوهر الموضوع الذي تجري مناقشته والتي يتعين التصويت عليها بعد إقفال باب المناقشة.
- ج - يسمح الرئيس لمتحدثين اثنين على الأكثر لشرح أسباب اعتراضهم على اقتراح إقفال باب النقاش، ثم يطرح الرئيس الاقتراح للتصويت فإذا وافق عليه المجلس أعلن الرئيس إقفال النقاش.
- د - للرئيس أن يقترح إقفال باب النقاش إذا رأى أن الموضوع قد استوفى بحثه.
- هـ - لا يجوز اقتراح قفل باب النقاش في المواضيع المتعلقة بالدستور والثقة والموازنة العامة والمناقشة العامة إلا بعد أن يتحدث جميع طالبي الكلام.

المادة ١٠٠ - يتكلم العضو من مكانه أو على المنبر، إلا إذا طلب الرئيس إلى المتكلم أن يتكلم من المنبر، أما مقرر اللجنة فلا يتكلم إلا من المنبر.

المادة ١٠١ - لا يجوز توجيه الكلام إلا إلى الرئيس أو إلى المجلس.

المادة ١٠٢ - لا يجوز للعضو أن يتكلم أكثر من مرة واحدة في المواضيع المتعلقة بالثقة أو المناقشة العامة، أو الموازنة العامة أو

أكثر من مرتين في أي مسألة أخرى ولا يسري ذلك على مقدم الاقتراح والوزراء ورؤساء اللجان ومقرريها.

المادة ١٠٣ - يحق للرئيس بموافقة المجلس تحديد الوقت الذي يراه مناسباً لكل عضو أو مجموعة من الأعضاء عند الحديث في أي أمر بما في ذلك السؤال والاستجواب والمناقشة العامة ومناقشة الثقة والموازنة.

المادة ١٠٤ - لا يجوز مطلقاً أن يستعمل المتكلم الفاظاً نابية أو عبارات غير لائقة أو فيها مساس بكرامة المجلس أو رئيسه، أو بكرامة الأشخاص أو الهيئات، أو مساس بالنظام العام أو الآداب العامة، كما لا يجوز مطلقاً أن يأتي العضو أمراً مخللاً بالنظام.

المادة ١٠٥ -

أ - للرئيس حق منع المتكلم عن متابعة كلامه، بدون قرار من المجلس، في الحالات التالية:-

١. إذا تعرض للملك بما لا يليق أو تناول مسؤوليته بسفي غير ما نص عليه الدستور.
٢. إذا تكلم بدون إذن الرئاسة.
٣. إذا تقوه بعبارات نابية بحق أحد النواب أو إحدى اللجان أو الكتل النيابية.
٤. إذا تعرض للحياة الخاصة للغير.

هكذا من الشغل



٥. إذا تعرض بالتحقير لشخص أو هيئة، ما لم تكن أقواله مؤيدة بحكم قضائي قطعي.
٦. إذا تعرض لوقائع قضية معروضة أمام القضاء.
٧. إذا انتهت مدة الكلام المسموح له بها.
- ب- في غير الحالات السابقة لا يجوز منع المتكلم من الكلام الا بقرار من المجلس.

المادة ١٠٦ -

- أ - على المتكلم التقيد بموضوع النقاش وأدابه وعدم الخروج عنه وعدم تكرار أقواله أو أقوال غيره من الأعضاء وللرئيس وحده أن يلفت نظر المتكلم الى أنه خرج عن الموضوع أو ان رأيه قد اتضح بشكل كاف وأن لا مجال للاسترسال بالكلام.
- ب- لا يجوز لغیر الرئيس مقاطعة المتكلم أو إبداء ملاحظات على كلامه.
- ج- إذا لفت الرئيس نظر المتكلم أثناء كلامه مرتين في جلسة واحدة واستمر على ما أوجب لفت نظره فللرئيس أن يأخذ رأي المجلس على منعه بقية الجلسة من الكلام في الموضوع نفسه، ويصدر القرار بدون مناقشة.

المادة ١٠٧ - كل عضو قرر المجلس منعه من الكلام ولم يمتنع أو عاد للإخلال بالنظام جاز للمجلس بناء على طلب الرئيس أن يقرر إخراج من قاعة الجلسة، ويترتب على قرار الإخراج حرمان العضو من الاشتراك في أعمال المجلس بقية الجلسة.

وعدم اثبات شيء مما قاله في المحضر واعتباره غائباً عن الجلسة ولو لم ينسحب.

المادة ١٠٨ - إذا صدر قرار من المجلس بحرمان العضو من حضور بقية الجلسة ولم ينفذه طوعاً، فللرئيس أن يوقف الجلسة ويتخذ من الاجراءات ما يلزم لتنفيذ القرار وفي هذه الحالة يمتد الحرمان تلقائياً الى الجلسات الثلاثة التالية.

المادة ١٠٩ - يترتب على قرار الحرمان من الاشتراك في أعمال المجلس إعلان ملخص قرار المجلس في مركز الدائرة الانتخابية التي يمثلها العضو وقطع مخصصاته عن مدة الحرمان.

المادة ١١٠ - للعضو الذي حرم من الاشتراك في أعمال المجلس أن يطلب وقف القرار ابتداء من اليوم التالي لحرمانه وذلك بإعلان اسفه واعتذاره خطياً عن عدم احترام قرار المجلس ويبتلى ذلك في أول جلسة تالية.

المادة ١١١ -

- أ - على كل عضو حضور الاجتماعات المقررة في مواعيدها المحددة.
- ب- إذا اضطر العضو لمغادرة قاعة الجلسة أو الانصراف نهائياً من المجلس وجب عليه الاستئذان من الرئيس.

هكذا من الأشهر

أ - قبل انتهاء كل جلسة يعلن الرئيس بموافقة المجلس موعد انعقاد الجلسة التالية ويعرض جدول أعمالها على لوحة المجلس ويبلغ الأعضاء بها قبل انعقادها وفق أحكام هذا النظام.

ب- إذا طرأ ما يستدعي عقد الجلسة قبل الموعد المحدد لها  
فللرئيس أن يدعو الأعضاء الى الجلسة التي يحددها.

ج- يجوز تأجيل الجلسة التالية الى يوم غير محدد، ويفوض  
المجلس الرئيس بتحديد موعد تلك الجلسة.

المادة ١١٣ - يجوز للمجلس بناء على طلب العضو أو الحكومة وبعد بيان الأسباب ان يقرر استعجال النظر في أمر معروض عليه.

## الإسلامية

المادة ١١٤ - السؤال هو استفهام العضو من رئيس الوزراء أو الوزراء  
عن أمر يجهله في شأن من الشؤون التي تدخل في  
اختصاصاتهم أو رغبته في التحقق من حصول واقعة وصل  
علمها إليه، أو استعلامه عن نية الحكومة في أمر من  
الأمر.

المادة ١١٥ -  
١ - على العضو أن يقدم السؤال الى الرئيس مكتوباً.

ب- يشترط في السؤال أن يكون موجزاً، وأن ينصب على الوقائع المطلوب استيضاحها وأن يخلو من التعليق والجدل والآراء الخاصة.

ج- لا يجوز أن يخالف السؤال أحكام الدستور أو يضر بالمصلحة العامة كما لا يجوز أن يشتمل على عبارات نابية أو غير لائقة ويجب أن يخلو من ذكر أسماء الأشخاص أو المس بشؤونهم الخاصة.

د - لا يجوز أن يكون في السؤال مساس بأمر تنتظره المحاكم  
كما لا يجوز أن يشير إلى ما ينشر في الصحف.

هـ- لا يجوز أن يتعلق موضوع السؤال بشخص النائب أو بمصلحة خاصة به أو موكل أمرها اليه.

المادة ١١٦- لا يجوز أن يوقع السؤال أكثر من عضو واحد كما لا يجوز توجيهه إلا لوزير واحد.

المادة ١١٧ -

١ - يبلغ الرئيس السؤال الى الوزير المختص، اذا توفرت في السؤال شروطه.

ب- يجب الوزير على السؤال خطياً خلال مدة أقصاها ثمانية أيام.

ج- يبلغ الرئيس الجواب الى مقدم السؤال، ويدير السؤال  
والجواب على جدول أعمال اول جلسة مخصصة للاستئلة  
والامستجوابات والاقتراحات برغبة.

## المادة ١١٨ -

أ - عند عرض السؤال والجواب يعلن النائب اكتفائه بالرد فيغلق بحث الموضوع، أو يبدي رغبته بالكلام وعندها يعطى وحده حق الرد على الوزير بإيجاز كما يعطى الوزير حق الجواب فإذا اكتفى النائب بعدئذ يغلق بحث الموضوع والا كان من حق النائب تحويل السؤال الى استجواب وفق أحكام هذا النظام.

ب - لا يسمح لأي عضو بالحديث حول السؤال الا اذا كان الأمر يمس شخصه حيث يحق له حينئذ التعقيب بإيجاز.

المادة ١١٩ - لا تسري الشروط الخاصة بالأسئلة على الأسئلة التي توجه للوزراء اثناء النظر في الموازنة العامة وفي مشروعات القوانين اذ ان لكل عضو حق التدخل في كل سؤال يرد بشأنها والرد عليه.

المادة ١٢٠ - لا تدرج الأسئلة المقدمة في دورة سابقة في جدول أعمال دورة لاحقة الا اذا صرح مقدموها بتمسكهم بها بكتاب خطي يقدمونه لرئيس المجلس.

## المادة ١٢١ -

أ - يجوز تحويل السؤال الى استجواب على أن لا يتم ذلك في الجلسة التي يناقش فيها السؤال.

ب - يجوز تحويل السؤال الى استجواب اذا لم تجب الحكومة خلال مدة شهر من ورود السؤال اليها.

## الفصل الثاني عشر

## الاستجابات

المادة ١٢٢ - الاستجواب هو محاسبة الوزراء أو احدهم على تصرف له في شأن من الشؤون العامة.

## المادة ١٢٣ -

أ - على العضو الذي يريد استجواب وزير أو أكثر أن يقدم استجوابه خطياً الى الرئيس مبيناً فيه الموضوعات والوقائع التي يتناولها الاستجواب، وعلى الرئيس تبليغ الوزير المختص بالاستجواب.

ب - يشترط في الاستجواب ما يشترط في السؤال.

## المادة ١٢٤ -

أ - على الوزير أن يجيب رئيس المجلس خطياً على الاستجواب، خلال مدة اقصاها اسبوعان، الا اذا رأى الرئيس أن الحالة مستعجلة ووافق الوزير على تقصير المدة.

ب - اذا كان الجواب يقتضي إجراء تحقيق أو جمع معلومات يتعذر معها تقديمه خلال المدة المذكورة، للوزير أن يطلب من رئيس المجلس تمديد المدة ولمكتب المجلس تمديدتها بالقدر الذي يراه مناسباً ويبلغ الرئيس مقدم الاستجواب والوزير بذلك.

هذا من الشرح



- ج- يدرج الاستجواب والجواب على جدول أعمال أول جلسة مخصصة لذلك، كما يدرج الاستجواب على ذلك الجدول إذا لم يرد جواب الوزير خلال المدة المقررة.
- د - بعد تلاوة الاستجواب والجواب عليه أو الاكتفاء بسبق توزيعهما على الأعضاء، يعطى الكلام لمقدم الاستجواب ثم للوزير المستجوب ولكل منهما حق الرد مرة واحدة ثم يعطى الكلام لمن شاء من النواب.
- هـ- إذا أعلن المستجوب اقتناعه يعلن الرئيس انتهاء البحث إلا إذا تبنى أحد النواب موضوع الاستجواب فتتبع حينئذ الأصول المحددة أعلاه في النقاش.
- و- للمستجوب إذا لم يقتنع برد الوزير، أن يبين أسباب عدم اقتناعه وله ولغيره من النواب طرح الثقة بالوزارة أو الوزير مع مراعاة أحكام المادة (٥٤) من الدستور.

المادة ١٢٥- لكل عضو أن يطلب من الحكومة إطلاعه على أوراق أو بيانات تتعلق بالاستجواب المعروض على المجلس ويقدم الطلب كتابة إلى رئيس المجلس.

المادة ١٢٦- لا تدرج الاستجابات المقدمة في دورة سابقة في جدول أعمال دورة لاحقة إلا إذا صرح مقدموها بتمسكهم بها بكتاب خطي يقدمونه لرئيس المجلس.

### الفصل الثالث عشر المناقشة العامة

المادة ١٢٧ - المناقشة هي تبادل الرأي والمشورة بين المجلس والحكومة.

المادة ١٢٨ -

- أ - يجوز لعشرة أعضاء أو أكثر أن يتقدموا إلى المجلس بطلب مناقشة أي أمر من الأمور والقضايا العامة.
- ب- يجوز للحكومة أن تطلب المناقشة العامة.

المادة ١٢٩ -

- أ - يقدم طلب المناقشة العامة خطياً إلى الرئيس الذي يدرجه في جدول أعمال أول جلسة تالية.
- ب- يحدد المجلس موعد المناقشة العامة بحيث لا يتجاوز أربعة عشر يوماً إلا إذا رأى المجلس أن الموضوع غير صالح للنقاش فيقرر استبعاده.

المادة ١٣٠- يحق لطلبي المناقشة العامة وغيرهم طرح الثقة بالوزارة أو بالوزراء بعد انتهاء المناقشة العامة، وذلك مع مراعاة أحكام المادة (٥٤) من الدستور.

هكذا من الأشهر

## الفصل الرابع عشر

## الاقتراحات برغبة

المادة ١٣١- الاقتراح برغبة هو دعوة الحكومة للقيام بأي عمل ذي أهمية يدخل في اختصاصها.

المادة ١٣٢- على العضو تقديم الاقتراح برغبة خطياً الى رئيس المجلس، وعلى الرئيس إحالته على اللجنة المختصة.

المادة ١٣٣- على اللجنة تقديم تقرير موجز ' عن الاقتراح خلال خمسة عشر يوماً من إحالته عليها، توصي فيه برفض الاقتراح أو قبوله فإذا وافق المجلس على قبوله أبلغه الرئيس الى رئيس الوزراء.

المادة ١٣٤- على رئيس الوزراء إبلاغ المجلس بما تم في الاقتراح الذي أحيل اليه خلال مدة لا تتجاوز شهراً، الا اذا قرر المجلس أجلاً أقصر.

## الفصل الخامس عشر

## الحصانة النيابية

المادة ١٣٥- لا يجوز خلال دورة انعقاد المجلس ملاحقة العضو جزائياً أو اتخاذ إجراءات جزائية أو إدارية بحقه أو لقاء القبض عليه أو توقيفه الا بإذن المجلس، باستثناء حالة الجرم

الجنائي المشهود، وفي حالة القبض عليه بهذه الصورة يجب إعلام المجلس بذلك فوراً.

المادة ١٣٦- يقدم رئيس الوزراء طلب الإذن باتخاذ الاجراءات الجزائية الى رئيس المجلس، مشفوعاً بمذكرة تشتمل على نوع الجرم ومكانه وزمانه والأدلة التي تستلزم اتخاذ اجراءات عاجلة.

المادة ١٣٧- يحيل الرئيس الطلب الى اللجنة القانونية لفحصه والنظر فيه وتقديم تقرير عنه خلال مدة لا تتجاوز اسبوعين، فان لم يقدم التقرير خلال تلك المدة جُاز للمجلس البت بالطلب مباشرة.

## المادة ١٣٨-

- أ- يحيل الرئيس تقرير اللجنة القانونية على المجلس في أول جلسة تالية، وتستمر مناقشة الموضوع حتى البت نهائياً بالأمر، فإذا وجد المجلس سبباً كافياً لاتخاذ الاجراءات المطلوبة يتخذ قراره برفع الحصانة بالأكثريّة المطلقة.
- ب- ان قهراف رفع الحصانة محصور بالفعل الوارد في طلب الإذن ولا يمتد ليسري على أفعال أخرى.

المادة ١٣٩- ليس للمجلس أن يفصل في موضوع التهمة وانما يقتصر دوره على الإذن باتخاذ الاجراءات القانونية أو الاستمرار فيها متى تبين له ان الغرض منها ليس التأثير على النائب لتعطيل عمله النيابي.

هكذا من الشغل

المادة ١٤٠- اذا أوقف عضو لسبب ما خلال المدة التي لا يكون فيها المجلس منعقداً، فعلى رئيس الوزراء أن يبلغ المجلس عند اجتماعه الاجراءات المتخذة مشفوعة بالابضاح البلازم، وللمجلس أن يقرر استمرار تلك الاجراءات أو إيقافها فوراً.

المادة ١٤١- للعضو الذي رفعت عنه الحصانة ولم يوقف الحق في حضور جلسات المجلس واجتماعات اللجان والمشاركة في المناقشة والتصويت.

المادة ١٤٢- ليس من حق النائب أن يتنازل عن حصانته دون موافقة المجلس.

#### الفصل السادس عشر العرائض والشكاوى

المادة ١٤٣- يحق لكل اردني أن يرفع الى المجلس عريضة فيما له صلة بالشؤون العامة أو شكوى فيما ينويه من أمور شخصية.

المادة ١٤٤-  
١- يجب أن يوقع على العريضة أو الشكاوى مقدمها ذاكراً فيها اسمه ومهنته وعنوانه الكامل.

ب- لا يجوز أن تشتمل العريضة أو الشكاوى على أي مساس بالعرش أو مجلس الأمة أو القضاء، ولا يجوز أن تحتوي على الفاظ نابية أو عبارات غير لائقة.  
ج- للرئيس أن يأمر بحفظ العرائض والشكاوى التي لا تتوفر فيها الشروط المطلوبة.

المادة ١٤٥- تقيد العرائض والشكاوى في جداول عامة بأرقام متسلسلة حسب تاريخ ورودها مع بيان اسم مقدمها وعنوانه وملخص عن موضوعها.

المادة ١٤٦ -

١- يحيل رئيس المجلس العرائض والشكاوى على مكتب المجلس لدراستها وللمكتب اما حفظها أو إحالتها الى اللجان المختصة أو الوزير المختص أو المجلس.  
ب- اذا احيلت العريضة أو الشكاوى الى اللجنة المختصة تقوم اللجنة بدراستها وتقرر اما حفظها أو التصرف بها مع الموضوعات المعروضة عليها أو إحالتها الى المجلس أو الوزير المختص.

ج- يجيب الوزير على العريضة أو الشكاوى المحالة اليه، ويرسل الرئيس الى مقدمها بياناً بما تم فيها.

المادة ١٤٧- لكل عضو حق الاطلاع على أي عريضة متى طلب ذلك من رئيس المجلس.

هذه من الأشهر



### الفصل السابع عشر الإجازات والغياب

#### المادة ١٤٨

- أ - يقدم طلب الإجازة إلى الرئيس قبل المباشرة بها.
- ب - للرئيس الموافقة على الإجازة إذا كانت مدتها اسبوعين أو أقل.
- ج - إذا تجاوزت مدة الإجازة الأسبوعين يعرض الرئيس الأمر على المجلس للموافقة.
- د - في كل الحالات يجب إعلام المجلس عن أسماء النواب المجازين.

المادة ١٤٩ - لا يجوز للعضو أن يتغيب عن إحدى جلسات المجلس أو إجابته إلا إذا أخطر الرئيس بذلك مع بيان العذر:

المادة ١٥٠ - إذا لم تعقد جلسة بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني يضع أمين عام المجلس جدولاً بأسماء النواب المتغيبين بدون عذر ويدرج ذلك في محضر الجلسة التالية.

### الفصل الثامن عشر المحافظة على النظام والأمن في المجلس

المادة ١٥١ - المحافظة على النظام والأمن داخل المجلس وحوله ضمن حرمه من اختصاص المجلس وحده، ويقوم بذلك الرئيس باسم المجلس ولا يجوز استدعاء القوات الأمنية غير شرطة المجلس إلا بطلب منه.

المادة ١٥٢ - توضع قوات كافية لحفظ الأمن تكون تحت إمرة الرئيس ومستقلة عن أي سلطة أخرى وتتلقى الأوامر منه.

#### المادة ١٥٣ -

- أ - إذا ارتكب نائب أو أي شخص آخر جرمًا من نوع الجناية داخل حرم المجلس، على الرئيس أن يأمر بالقبض عليه وحجزه في مكان معين وتسليمه للسلطة القضائية فور حضور من يمثلها.
- ب - إذا كان الجرم من نوع الجنحة فللرئيس إبلاغ السلطة القضائية لاتخاذ التدابير القانونية.

المادة ١٥٤ - لا يجوز لأحد وقت اجتماع المجلس باستثناء الأعيان والحكومة، أن يجلس في الأماكن المخصصة للأعضاء أو دخول قاعة المجلس إلا بإذن من الرئيس.

المادة ١٥٥ - يجب على من يرخص لهم في الدخول إلى شرفات المجلس أن يلزموا السكون التام مدة انعقاد الجلسة وأن

هكذا من الأشهر



### الفصل العشرون الشعب البرلمانية

#### المادة ١٦٠ -

- أ - يعتبر المجلس شعبة برلمانية لغايات الاتحاد البرلماني العربي والاتحاد البرلماني الدولي.
- ب - يرأس الشعبة البرلمانية رئيس المجلس.

#### المادة ١٦١ -

- أ - تتشكل اللجنة التنفيذية للشعب البرلمانية من مكتب المجلس ورؤساء اللجان الدائمة.
- ب - تجتمع اللجنة التنفيذية برئاسة رئيس المجلس.
- ج - تنتخب اللجنة مقررًا لها من بين أعضائها.
- د - تتولى اللجنة دراسة جميع الأمور التي تتعلق بالاتحاد البرلماني المختص وتتسبب للمجلس ما تراه من قرارات وإجراءات بخصوصها.

### الفصل الحادي والعشرون أحكام عامة

- المادة ١٦٢ - في حالة اجتماع مجلسي الأعيان والنواب يعمل بالنظام الداخلي لمجلس الأعيان في تلك الجلسة.

يظلوا جالسين، والا يظهروا علامات الاستحسان أو الاستهجان وإن يراعوا التعليمات التي يديها لهم الرئيس أو المكلفون بحفظ النظام.

المادة ١٥٦ - كل من رخص له بالدخول وأخل بالنظام أو أحدث ضجيجاً أو ضوضاء يكلف بمغادرة الشرفة فإن لم يمثل فلرئيس أن يأمر بإخراجه بالقوة وتسليمه للجهة المختصة إذا اقتضى الحال.

### الفصل التاسع عشر الإستقالة

المادة ١٥٧ - على كل عضو يريد الإستقالة أن يقدمها خطياً إلى الرئيس، دون أن تكون مقيدة بأي شرط، وعلى الرئيس أن يعرضها على المجلس في أول جلسة تالية ليقرر قبولها أو رفضها.

المادة ١٥٨ - للنائب المستقيل أن يرجع عن استقالته بكتاب خطي يقدمه إلى الرئيس قبل صدور قرار المجلس بقبولها.

المادة ١٥٩ - يبلغ رئيس المجلس رئاسة الوزراء بما يخلو من الدوائر الانتخابية بمجرد إعلان المجلس قبول الاستقالات.

هكذا من الشغل

المادة ١٦٣ -

- أ - لا يجوز تعديل احكام هذا النظام الا بناء على اقتراح خطي موقع من عشرة اعضاء على الأقل.
- ب - يعرض الاقتراح على المجلس فاذا قبله أحاله على اللجنة القانونية.
- ج - تدرس اللجنة الاقتراح وتقدم توصياتها الى المجلس خلال مدة شهر على الأكثر والا جاز للمجلس النظر بالاقتراح مباشرة.
- د - لا يقبل التعديل الا اذا وافقت عليه اكثرية المجلس.

المادة ١٦٤ - يلغى النظام الداخلي لمجلس النواب الصادر في ١٩٥٢/٤/١٦ والمنشور في العدد (١١٠٥) من الجريدة الرسمية.

حكم خير

امين عام مجلس الأمة

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

"انتهت الجلسة"

معالي رئيس مجلس النواب  
سعد هائل السرور

امين عام مجلس الامه  
حكم خير

هكذا من المأهول